

الدكتور تمام حسان

عالم الكتب

اللغة
بين المعيارية والوصفية



الدكتور تمام حسان

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠١

حسان ، تمام .

اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان . ـ ط 4 . ـ

القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م

184 ص ؛ 24 سم .

تدمك : ٧ - ٢٢٧ - ٢٣٢ - ٩٧٧ .

طبعة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

رقم الإيداع: ١١٢٤٣ / ٢٠٠٠


بسم الله الرحمن الرحيم



المحتويـــات

مقدمة الطبعة

طبع هذا الكتاب لأول مرة فى سنة ١٩٥٨ بواسطة التزام مكتبة الأنجلو المصرية ثم سافرت إلى المغرب معاراً إلى جامعة محمد الخامس بالرباط فنشأت الصلة بينى وبين دار الثقافة بالدار البيضاء ابتداء من سنة ١٩٧٤ وكان من جراء ذلك أن تم الاتفاق بينى وبين هذه الدار على طبع هذا الكتاب فى سنة ١٩٧٩ وقد أعيد طبعه لديهم سنة ١٩٩٢ . بذلك تكون الطبعة الحاضرة هى الرابعة.

وهذا الكتاب يتناول موضوعا مهما يتصل بموقف الإنسان من اللغة فى حالى الدرس والاستعمال. فلقد كان علماء السلف يقولون: إن النحو قياس يتبع فيجعلنا نتكلم كما تكلمت العرب. قالوا ذلك بعد أن اكتمل بناء النحو فى أيديهم فكان وسيلة لتعليم اللغة، أما قبل ذلك فكانت العبارة الشائعة أثناء العمل فى إنشاء هذا البناء هى: العرب تقول كذا. كانوا فى هذه المرحلة الأولى باحثين فأصبحوا فى المرحلة الثانية معلمين. وكان الكسائى الذى رأى النحو قياسا يتبع معلما لأبناء هارون الرشيد. وكان الفرق بين وجهتى النظر فى المرحلتين هو فرق ما بين المعيارية والوصفية. فالمعيار أداة التعليم والوصف أداة البحث والقول فى هذا وذاك هو موضوع هذا الكتاب.

ومما اشتمل عليه هذا الكتاب رأى لى سفنه فى الفصل الأول من الباب الثانى تحت عنوان الرموز اللغوية عند الكلام عن القصور الملحوظ فى نظام الكتابة العربية إذ يتمثل هذا القصور فى إهمال إثبات علامات الحركات اكتفاء برموز الحروف الصحيحة مما يؤدى إلى الخطأ الصرفى والنحوى وما جرت محاولته فى بعض الهيئات من إصلاح هذا الوضع وما قام فى سبيل ذلك من عقبات مالية وقومية واجتماعية وثقافية. ولقد اشرت إلى بعض المقترحات التى طرحت فى هذا الصدد ومنها ما اقترحه عبد العزيز

فهمى من استعمال الرموز اللاتينية فى كتابة اللغة العربية ثم انتهيت إلى اقتراح لى تقدمت به أن يستكمل النقص فى نظام الكتابة العربية بالاستعانة برموز اضافية تشتق من الكتابة الاغريقية واللاتينية تسد الفراغ وتتكامل مع الرموز العربية.

ثم ظهر الكتاب وطبع عدة طبعات وفيه هذا الاقتراح. وكنت ذات يوم أعيد قراءة ما نشر فى هذا الموضوع فتبين لى أن العقبات المذكورة قبل ذلك بقليل لابد أن تحول دون الانتفاع بهذا الاقتراح على الوجه الأكمل فرجعت عن هذا الاقتراح وآثرت الابقاء على التراث فى صورته التاريخية.

أما فى الفصل الثانى من هذا الباب وعنوانه: الاستقراء والتقعيد فقد اعترض بعض المشتغلين بالدراسة اللغوية على الاعتداد بالاستقراء والمنهج العلمى مع رفض التفسير (يقصد ما عنيته أنا من ذكر العلة الغائية) وقد تحصن هؤلاء الدارسون بما جاء به تشومسكى من الاعتداد بالتفسير فى منهجه التوليدى. وأود هنا أن أجيب بما يلى:

١ ـ أن هناك فارقا بين النظرية وبين الحقيقة العلمية من حيث كون النظرية اجتهادا مصدره الحدس وكون الحقيقة أمرا قائما على الملاحظة (والاستقراء من قبيل الملاحظة).

٢ ـ أن عمل تشومسكى ما كان له أن يتم لولا اعتماده على ما سبقه من الاستقراء التى تلقاه وانتفع بنتائجه من يلو مفيلد وهاريس (استاذه المباشر) فالاستقراء قائم عمليا فى نظرية تشوسكى من هذه الناحية إذ بنى رأيه على استقراء غيره ثم قام بنقد هذا الاستقراء.

٣ ـ إن تناولى لفكرة الاستقراء لم يتعارض مع اعترافى بما قام به النحاة العرب من الاستنباط عندما جردوا من المادة التى تم استقراؤها فكرة أصل الوضع وأصل القياس وأصل الاشتقاق والعدول والرد وكان ذلك منهم مبنيا أسس موضوعية أيضا لا على العلل الغائية التى تصلح فى مجال الفلسفة والنظريات المجردة.

وهكذا كلما كانت المادة المدروسة قابلة للملاحظة الحية كان الاستقراء جزءًا من المنهج لا يمكن تجاهلة أو الاعتراض على التمسك به.

مقدمة

حين أخرجت للناس كتابى «مناهج البحث فى اللغة»، تمنيت فى مقدمته أن لو اتسع الزمان والمكان لدراسة فصول ثلاثة أخرى فى ذلك الكتاب هى:

١- التركيب والتحليل فى اللغة.

٢- المستوى الصوابى والمجتمع اللغوى.

٣- الأبجدية (وظيفتها وتاريخها وإصلاحها).

ورجوت أن يكون المستقبل كفيلا بأن أخصص لهذه الفصول الثلاثة مجلدا مستقلا، أقوم فيه على شرحها. وأرجو حين أقدم للقارئ كتابى هذا: «اللغة بين المعيارية والوصفية» أن أكون قد بررت بما وعدت، وإن لم أكن قد التزمت بنص العنوانات جميعها على الصورة التى ذكرت. فأما العنوان الأول والثالث من بين ما قدمنا فقد درست محتوياتها فى فصل سميته: «الرموز اللغوية»، وأما محتويات العنوان الثانى فقد درستها تحت عنوان «المستوى الصوابى أو مقياس الصواب والخطأ».

ولقد اتجهت نفسى إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس فى معظمهم يشكون داء فى النحو العربى لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضة؛ فتكلموا فى جزئيات النحو، لا فى صلب المنهج. وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التى انبنت عليها دراستها. لهذا فكرت فى أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيرى فى أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة، فاستطعت أن أحدد لنفسى موطن الداء، وحاولت جهد الطاقة أن أشخصه، آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون هذا العلاج.

وحين نظرت فى كتب اللغة العربية، فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية فى منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا. وإن هذه المعيارية لتتضح فى طريقة التناول، كما تتضح فى طريقة التعبير، فى جمهرة كتب النحو، والصرف، والبلاغة، لانكاد نستثنى منها إلا قلة ظهرت فى أول عهد العرب بهذه الدراسات، فقامت على الوصف فى الكثير من أبوابها، ولم تقع فى المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع فى التعبير. من ذلك كتاب سيبويه، وكتابا عبد القاهر الجزجانى: «أسرار البلاغة» و «دلائل الاعجاز». فلما انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللغويين أن يستمروا فى دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد فى أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها، لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء، لأن السلف فى نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد؛ وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التمرينات العقلية فى تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيدة النصوص. لهذا فكرت فى الكتابة فى هذا الموضوع وقدمت للقارىء هذا الكتاب الذى بين أيدينا.

وإن من ينظر فى تقسيم فصول هذا الكتاب ليلمح فيه تفريقا متعمدا بين ناحيتين من نواحى النشاط اللغوى: هما ناحيتا الاستعمال اللغوى، والبحث اللغوى. فالاستعمال اللغوى وظيفة المتكلم، والبحث اللغوى وظيفة الباحث. والاستعمال تطبيق لأسس معينة غير واضحة عند المتكلم، والبحث تفتيش عن هذه الأسس حتى تكون واضحة عند الدارس. والاستعمال باعتباره تطبيقا يتوخى معايير معينة، ولكن البحث باعتباره تفتيشا يستخدم الاستقراء، ليصل منه إى وصف الحقائق التى يصل إليها الباحث. فمن أوضح وسائل الاستعمال المعيار، ومن أوضح وسائل البحث الوصف. فالاختلاف بين الاستعمال والبحث اختلاف من هذه النواحى جميعا.

وحين قسمت النشاط اللغوى إلى معيارى ووصفى، لم يغب لحظة عن خاطرى ما بين المتكلم والباحث من فروق. فالمتكلم صاحب عادات نطقية معينة يحددها العرف، والباحث صاحب منهج معين تحدده عوامل تتصل بطبيعة المادة المدروسة. وللمتكلم استجابة. لقواعد يراعيها فى الكلام، ولا يستطيع إدراكها لاجملة ولا تفصيلا،

وللباحث طريقة يصل بها إلى استخراج هذه القواعد، حتى يستطيع أن يعبر عنها بالتفصيل. المتكلم خاضع للعرف، والباحث خاضع للمنهج. والمتكلم يستخدم أدوات، لا يعرفها، والباحث يستخدم أدوات للكشف عن هذه الأدوات. والمتكلم لاعب شطرنج يمسك بالقطع ويحركها على الرقعة، ولكن الباحث مراقب للعبة، يلاحظها عن قرب، ويكشف عن قوانينها وأصول لعبتها. ونشاط المتكلم معيارى، ولكن نشاط الباحث وصفى.

لهذا قسمنا الكتاب إلى بابين: سمينا أولهما المعيارية، وسمينا الثانى الوصفية، وربطنا بين المعيارية وبين أمور استعمالية، واعترضنا على الربط بينها وبين المنهج. وربطنا بين الوصفية وبين أمور منهجية، وقلنا إن المنهج الوصفى هو جوهر الدراسات اللغوية فى العصر الحاضر. فأما الأمور الاستعمالية التى ربطنا بينها وبين المعيارية، فهى القياس، والتعليل، والمستوى الصوابى؛ ويتكون بها أثر الفرد فى نمو اللغة. وأما الأمور المنهجية التى ربطناها بالوصفية، فهى الرموز اللغوية، والاستقراء والتقعيد، والنماذج اللغوية. وهكذا أصبح تقسيم الكتاب بين هذين النوعين من أنواع النشاط تقسيما محدد المعالم، واضح الدلالة من أول وهلة على الفلسفة التى بنينا هذا الكتاب على أساسها.

اللغة إذًا بالنسبة للمتكلم معايير تراعى، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ وهى بالنسبة للمتكلم ميدان حركة، وبالنسبة للباحث موضوع دراسة. وهى بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة فى المجتمع، وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن عرف المجتمع.

المتكلم يشغل نفسه بواسطتها، والباحث يشغل نفسه بها. ويحسن المتكلم إذا أحسن القياس على معاييرها، ويحسن الباحث إذا أحسن وصف نماذجها اختلاف الأساليب فى استخدامها اختلاف فى الجمال، والفن، والتطبيق، واختلاف الطرق فى بحثها اختلاف فى الدقة، والتناول، والنظر؛ والنص على لسان الأديب موضوع للتذوق، ولكنه فى يد الباحث موضوع للدراسة. وأخيرا اللغة فى خدمة المجتمع، والمنهج فى خدمة اللغة.

تلك هى خطة الكتاب وفلسفته، أقدمها بين يدى القارىء قبل أن يدخل فى صلب الكتاب، علّ ذلك أن يعينه على القراءة المنتجة النافعة، وأن يعطيه إحساسا بجو الكتاب الفكرى، يصحبه طول مدة قراءته. ولست أختم هذه المقدمة قبل أن أقرر اعترافى بالقصور والعجز، وأقدمهما عذرا عما قد يبدو فى هذا الكتاب من هفوات، فالكمال لله وحده؛ أسأله سبحانه أن يجعله نافعا بقدر ما أتمنى له أن يكون.

والله تعالى ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير،

المعادى فى سبتمبر ١٩٥٨

تمام حسان

تمهيد

ظلت دراسة اللغة حينا من الدهر مقطوعة الصلة بالمجتمع الذى يتكلم هذه اللغة، فكان اللغويون وهم يسجلون دراساتهم أشبه بالمشتغلين بما وراء الطبيعة منهم بالمهتمين بالدراسات الاجتماعية، ومرجع ذلك إلى تناسيهم أن اللغة وعاء التجارب، ودليل النشاط الإنسانى ومظهر السلوك اليومى الذى تقوم به الجماعة، ويسميه أصحاب الدراسات الشعبية الأنثروبولوجية «ثقافة». ذلك بأن «نشاط المجتمع ممثلا فى نشاط أعضائه هو ثقافة هذا المجتمع. ويتكلم أصحاب الدراسات الشعبية عن «ثقافة» مادية وأخرى غير مادية؛ وتشتمل الأولى على الأشياء المادية التى يهتم بها أعضاء الجماعة، كالمساكن، والأزياء، والزخارف، والأدوات، وما إلى ذلك؛ على حين يقصد بالثانية النظم الاجتماعية، كالدين، والقانون، وكل أنواع العادات العرفية وفيها اللغة. ويمكن أن تدرس الثقافة المادية ـ ولوسطحيا على الأقل ـ بملاحظة ما يتعلق بها من الأشياء فحسب. ولكن الثقافة غير المادية لا يمكن أن تدرس إلا بملاحظة ما يقوله أعضاء الجماعة، وما يفعلونه حين يقولون ذلك. وكثيرا ما يتعذر فهم الأشياء المتصلة بالثقافة المادية فهما دقيقا إلا إذا عرفنا أسماءها.

ليست اللغة إذًا عنصرا من عناصر الثقافة؛ بل إنها أساس كل أنواع النشاط الثقافى. ومن ثم فهى أقرب الأدلة وأقواها عند استقصاء الملامح الخاصة لأى «مجتمع معاصر»[1].

ولا يمكن والحال هذه أن نعرف شيئا من نظم العرب فى جاهليتهم إلا إذا درسنا لغة العرب فى العصر الجاهلى دراسة مستفيضة، من حيث دلالات المفردات، وتقلبها

(1) Bloch & Trager, Outline of Lingulstic Analysis, p. 5.

أوثباتها، وما تدل عليه كل كلمة منها من نظام جاهلى بعينه، ويكفى أن نقرأ قوله الله تعالى: «ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولاحام» حتى نبدأ فى فهم العادات العربية المتعلقة بهذه الكلمات؛ أو أن نقرأ قوله تعالى: «وأن تستقسموا بالأزلام»، أو «وماذبح على النصب»، أو «وما علمتم من الجوارح مكلبين»، أو قول أمرىء القيس:

يضيئ سناه أو مصابيح راهب   أمال السليط بالذبال المفتل

حتى نرى أن هذه النصوص تشير إلى عادات جاهلية هى من صلب الثقافة العربية. ولا نستطيع أن نفهم العربى الجاهلى إلا إذا عرفنا له هذه العادات، ومظاهر السلوك الاجتماعى التى كانت من الأهمية بدرجة جعلتها ترد فى نصوص عربية ذات خطر.

ولا يمكن والحال هذه كذلك أن نفهم الإسلام فى نشاته وتطوره إلا بدراسة دلالات مفردات اللغة العربية، ونصوصها التى تتعلق بالإسلام فى هذه النشأة، وذلك التطور. يكفى أن ننظر فى معانى تعبيرات مثل: «تلقى الجلب»، «المكاتبة»، «المزارعة»، «اللعان»، «أم الولد» «بنو العلات»، «البيعة»، «الربا»، «الفصيل»، «المولى»، «القود»، «الهدى»، «الوحى» وهلم جرا، حتى نبدأ فى التفكير فيما تدل عليه كل كلمة من هذه من نظام إسلامى معين، فإذا أردنا التوسع فى فهم هذا النظام، لم يكن ذلك إلا باستخدام نصوص لغوية مطولة؛ ومن ثم تكون اللغة مفتاحا لكل هذه النظم والعادات.

ومن أين نستطيع أن نحصل على فهم كامل لمجتمعنا الحاضر إلا إذا كان ذلك عن طريق اللغة؟ وهل يستطيع إنسان إلا باستخدام اللغة أن يفهم مدلولات العبارات الآتية:

الضمان الجماعى ـ مولد الحسين ـ التأمين على الحياة ـ الحساب الجارى ـ برقية مطولة ـ طابع بريد ـ تكييف هواء ـ مظاهرة ـ نصب تذكارى ـ أستاذ بكرسى ـ نقابة المعلمين ـ مجلة الإذاعة ـ البنط العريض ـ قلم المرور؟ إننا لو تصورنا أن أحد أبناء الجيل الذى قبل الماضى قد بعث، وطلب إليه أن يحدد مدلولات هذه العبارات، لكان

من المؤكد أن يفشل فى تحديدها؛ لأن تجارب مجتمعنا غير تجارب المجتمع الذى عاش فيه؛ ومن ثم كانت لغتنا غير لغة ذلك المجتمع.

اللغة إذا من العوامل التى تتميز بها المجتمعات، بل من العوامل التى تهب كل مجتمع خصائصه المميزة. «ففى كل مجتمع، مهما كانت طبيعته وحجمه، تؤدى اللغة دورا ذا أهمية أساسية؛ إذ هى أقوى الروابط بين أعضاء هذا المجتمع، وهى فى نفس الوقت رمز إلى حياتهم المشتركة، وضمان لها. فما الأداة التى يمكن أن تكون أكثر كفاءة من اللغة فى تأكيد خصائص الجماعة؟ إذ هى فى مرونتها، ويسرها، وامتلائها بالظلال الدقيقة للمعانى تصلح لاستعمالات مختلفة متشعبة، وتقف موقف الرابطة التى توحد أعضاء الجماعة، فتكون العلامة التى بها يعرفون، والنسب الذى إليه ينتسبون»[١]. وليست اللغة رباطا بين أبناء المجتمع فى جيل بعينه فحسب، بل هى كذلك رباط بين الأجيال المتعاقبة من المجتمع الواحد؛ إذ هى أداة الاستمرار الشعبى عبر القرون، ويكفى أن تعلم أن معظم المفردات التى ذكرناها من قبل، لندل بها على نظم إسلامية فى صدر الإسلام لا تزال حية فى صيغتها وفى مدلولها إلى الوقت الحاضر، ومن ذلك البيعة والربا والهدْى والوحى وهلم جرا. وقد بينت خطر اللغة، ولاسيما فى الربط بين بعض أبناء الجيل الواحد، وبعض، ثم بينهم وبين الأجيال السالفة من نفس المجتمع، فى كتابى «مناهج البحث فى اللغة»[٢].

على أن خطر اللغة فى حياة الفرد لا يقل عن خطرها فى حياة المجتمع، إذ هى الأداة الوحيدة التى تمكن الفرد من الدخول فى نطاق المجتمع الذى يعيش فيه. ولولا اللغة لظل الفرد حبيس العزلة الاجتماعية، غير عالم بكل ما يجرى حوله من الأحداث الفردية والاجتماعية. وإذا صح ما يراه بعض العلماء من أن التفكير لا يتم بلا كلمات[٣]، فلا بد أن يكون الفرد الذى تعوزه اللغة ـ إذا وجد ـ يعوزه التفكير الفطرى أيضا. ولا يقتصر دور اللغة فى حياة الفرد على صبغه بالصبغة الاجتماعية، وإنما يتعدى ذلك أيضا إلى معونته على الإحساس بفرديته فى وسط الخضم

---

(١) J. Vendryes Lang. pp. 240 - 1.

(٢) انظر ص ١ وما يليها من هذا الكتاب المذكور.

(٣) قال ذلك ما كس مولر: راجع خاتمة «اللغة فى المجتمع» من تأليف لويس، وترجمه المؤلف إلى العربية.

الاجتماعى. وإن لكل منا أسلوبا معينا لا فى المسالك الشخصية فحسب، وإنما فى الاستعمال اللغوى أيضا، وإن المرء منا ليخاطب نفسه على الدوام، فقد يفكر بصوت عال، وقد يقيد فى مفكرته موعدا ليذكر نفسه به فى زمنه المحدد، فهو يكتب بنفسه لنفسه، فيعطى اللغة طابعا من الاجتماعية الفردية. إن صح هذا التعبير. وقد يعثر المرء بحجر أثناء مشيه، فيسب ويشتم تحت دافع الألم الذى أحس به فى رجله، وقد لا يتجه السب والشتم إلى إنسان أو شيء معين عن قصد، ولكن هذا السب لم يكن إلا إفرازا لغويا، أشبه ما يكون برد الفعل، وهو فى وظيفته كالعصارة الهضمية التى حين ينزل الطعام إلى المعدة تحس به باعتباره مثيرًا، فتسيل كرد فعل لهذا المثير. وقد يغنى المرء لنفسه، أو يلقى الشعر، ويسرّ لسماع صوت نفسه، فيجعل الطابع الاجتماعى للغة كذلك اجتماعيا فرديا. وقد يقرأ المرء القرآن للتعبد، أو للتطريب، والموقف الأول شخصى نفسى، متصل بظاهرة اجتماعية هى التدين، والثانى صالح للفردية والاجتماعية بحسب وجود المستمعين أو عدم وجودهم.

وللفرد من تناول اللغة موقفان: أحدهما موقف المتكلم، وثانيهما موقف الباحث. فأما موقف المتكلم من اللغة فهو موقفه من العادات والتقاليد والدين والملابس وطريقة المعيشة فى المجتمع الذى يعيش فيه، منظورًا إلى كل ذلك باعتباره مجموعة من الأصول السلوكية التى يجب أن تراعى؛ وعلى الفرد أن يطابق هذه الأصول التى وضعها المجتمع وتعارف عليها فى كل أولئك. إذا نشأ المرء فى مجتمع ذى عادات معينة، وجب فى سلوكه أن يطابق هذه العادات، وإذا نشأ فى ظل تقاليد اجتماعية مرعية، وجب أن ينسجم سلوكه مع هذه التقاليد، التى تكون أحيانا أقوى من القانون والأوامر الدينية، كتقليد الأخذ بالثأر فى صعيد مصر وريفها، والملاحظ أن الفرد دائما على دين أبويه، وأنه يلبس ملابس المجتمع الذى هو منه، ويعيش معيشته، ويتكلم لغته.

وإذا كان العرف هو الذى يحدد المقاييس الاجتماعية فى كل أولئك، فالصحيح أن العرف هو الذى يحدد معايير الاستعمال فى اللغة، وإذا كان الفرد خاضعا دائما لما يحدده العرف من المقاييس الاجتماعية، فهو خاضع أيضا لما يحدده العرف من معايير اللغة. فالمتكلم الذى يستعمل لغة المجتمع الذى نشأ فيه يستعمل أصواتها، وصيغها، ومفرداتها، وتراكيبها، حسب أطول استعمالية معينة، يحذقها بالمشاركة فى التخاطب،

ويمرن عليها، ويطابقها دون تفكير في جملتها أو تفصيلها. وقلما يرد عليه موقف من المواقف يدفعه إلى التفكير فى السبب الدى من أجله يتكلم بطريقة خاصة؛ وإذا دفعه إلى ذلك سبب من الأسباب وقف حائرا دون الإجابة عليه، وإنما يكون جوابه «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون». وسيكون هذا جوابه على كل سؤال يدور حول الأمور العرفية التى ذكرناها، كالعادات، والتقاليد، والملابس، وهلم جرا/ وسيجد المتكلم أن اللغة منظمة اجتماعية عرفية، قوامها عدد من الأجهزة التى تمثل فى نظره معايير معينة. فللغة جهاز صوتى يتم استعماله حسب قواعد معينة، هى فى نظر المتكلم معايير لا بد له أن يطابقها حين الكلام. وللغة جهاز تشكيلى معين يمثل نظام المقاطع، والموقعيات، ومنها التفخيم، والنبر، والتنغيم؛ ولكل أولئك أصول صياغية معينة، هى معايير من وجهة نظر المتكلم. ثم إن للغة جهازا صرفيا هو مجموعة من الصيغ والملحقات، يراعى المتكلم فى استعماله أصولا محددة بالعرف. ويقال نفس الشيء فى النحو، والمعجم، وفروع الدراسات اللغوية الأخرى.

سنضرب الآن مثلا نوضح به أن هذه الأجهزة اللغوية تمثل معايير من وجهة نظر المتكلم؛ ولنأخذ الجهاز الصوتى مثلا فى اللغة العربية الفصحى. إن كل تلميذ فى القاهرة لابد أن يكون، فى أثناء تعلمه اللغة العربية الفصحى فى المدارس، قد مر بمرحلة طلب إليه فيها أن يخرج لسانه فى الثاء والذال والظاء، وأن يعطش الجيم، وأن ينطق القاف بطريقة لم يألفها فى وسط الأسرة. تلك معايير يحددها المعلم للتمليذ، ويظل التلميذ بعد ذلك طول حياته يراعى هذه المعايير فى الاستعمال، إذا أراد أن يتكلم اللغة الفحصى كلاما صحيحا لا خطأ فيه.

تصور كذلك أن ظروف عملك قد اضطرتك إلى مغادرة مسقط رأسك، إلى مكان آخر من بلادك، يتكلم أهله لهجة مخالفة للهجتك الأصلية؛ وبعد أن أقمت فى هذا المكان الجديد مدة طويلة، وجدت لسانك قد اكتسب شيئا من العادات اللغوية السائدة بين أهل هذا المكان، فأصبحت ولسانك يسبق بلهجتهم، إذا أردت أن تنطق لهجتك الأولى. ثم ذهبت إلى مسقط رأسك فى إجازة؛ فوجدت فى كلامك إلى أهلك بعض آثار تلك اللهجة الطارئة، فماذا يكون العمل؟ إنك تبدأ فى الحال، تحت إلحاح النقد الاجتماعى، فى تذكر معايير لهجتك الأولى، وفى مطابقتها فى كلامك؛ حتى تحس

ويحس أهلك بالزمالة الاجتماعية كاملة غير منقوصة. وما هذه المعايير التى تبدأ فى مراعاتها إلا الطرق العرفية التى ارتضاها المجتمع للصياغة اللغوية، وجعل من جملتها مقياسا للصواب والخطأ، وجعل محاكاتها ومطابقتها فى الاستعمال صوغا قياسيا. إن العرف إذا كان قد حدد هذه المعايير التى يلتزم بها المتكلم، فقد جعلها كذلك حدودا للاتجاه الذى تنمو فيه اللغة، مع استعمال الفرد لها فى المجتمع.

ولقد بلغنى أن أحد كبار شعرائنا كان يتخذ مستشارا لغويا؛ حتى يضمن لنفسه مطابقة المعايير، ويتقى بذلك النقد الذى يأتيه من مخالفة المستوى الصوابى فى الاستعمال. ومعنى هذا أن شاعرنا العظيم لم يكن بصيرا بهذه المعايير التى تكوّن المستوى الصوابى، فلم يكن يجرؤ على مواجهتها بنفسه دون مستشار لغوى، كما كان يحدث من شعراء السلف. لقد روى[1] أن الفرزدق حين أورد فى قصيدة له بيتا يقول فيه:

وعض زمان يابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتا أو مجلف

قابل عبد الله بن أبى اسحق الحضرمى النحوى يوما، فقال له عبد الله معترضا على هذا البيت: «علام رفعت مجلف؟» فرد الفرزدق: «على ما يسوءك وينوءك. علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.» وكلام الفرزدق هنا يوحى بالفرق الضخم بين نوعين من المعايير؛ أولهما معايير المتكلم التى يراعيها باعتبارها مستوى صوابيا اجتماعيا، وثانيهما معايير النحوى التى خلقها بنفسه، ويريد أن يفرضها على الاستعمال، ويتخذها مستوى صوابيا دراسيا. وإن المنهج اللغوى الحديث ليعترف بالمستوى الصوابى الأول الذى دافع عنه الفرزدق، وينكر المستوى الصوابى الثانى الذى دافع عنه ابن أبى اسحق.

ومثل هذه الخصومة بين من يراعون المستوى الصوابى الاجتماعى، وهم المتكلمون، وبين من يراعون المستوى الصوابى الدراسى، وهم النحاة، مانجده يحدث فى وقت متأخر بين المتنبى وابن خالويه، فى بلاط سيف الدولة. فقد تحدى أحدهما الآخر فى مسألة من مسائل الاستعمال فى شعر المتنبى؛ فتطاول المتنبى على عبد الله بن خالويه، فأخذ هذا بمفتاح كان يخفيه فى كمه، وضرب به رأس المتنبى فشجها. ولكن المتنبى،

(١) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لعبد الرحمن الأنبارى ص ١٣.

علـى عادتـه فـى اللجـوء إلـى الفخـر حـين يعجـز عـن النـزال، سـجل هـذه الحادثـة بقولـه:

أنا الذى نظر الأعمى إلى أدبى ... واسمعت كلماتى من به صمم

أنام ملء جفونى عن شواردها ... ويسير الناس جرأها ويختصموا

ومن هذا القبيل أيضا ما روى من أن أحد النحاة عاب بيتا من شعر عمار الكلبى، فامتعض عمار لذلك، وقال:

ما ذا لقينا من المستعـر بين ومن ... قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا

إن قلت قافية بكـرا يكـون بهـا ... بيت خلاف الذى قالوه أو ذرعوا

قالوا لحنت وهذا ليس منتصـبا ... وذاك خفض وهـذا ليـس يرتفـع

وحرضوا بين عبد الله من حمق ... وبين زيد فطال الضرب والوجع

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم ... وبين قـوم عـلى إعرابهم طبعـوا

ما كل قولى مشروحا لكم فخذوا ... ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا

لأن أرضـى أرض لا تشـب بها ... نـار المجـوس ولا تبنى بهـا البيع

ولست أرى أصدق من هذه الأبيات، ولا أدعى منها للاعجاب، فى شرح العلاقة بين الموقف السليم الذى يقفه المتكلم، والموقف غير السليم الذى يقفه المعياريون من النحاة. فالنحاة فى نظر عمار قالوا قولا، ورعوا قياسا ومعايير، ثم حاولوا أن يفرضوا هذا القول وتلك المعايير فرضا منطقيا على كلام مدار القياس فيه على السليقة التى تراعى مستوى صوابيا اجتماعيا يحس بأصول الصياغة ولا يستطيع التعبير عنها.

ولـم يكن الأديب المسكين عرضة لهجمات المعايير الدراسية فى صورتها النحوية والصرفية فحسب، وإنما وقع كذلك تحت نفوذ طائفة أخرى من المعايير، فرضت على إنتاجه تحت اسم علوم البلاغة. وإن هذه المعايير كذلك قد بلغت أوجها فى القرن الرابع، برغم الاعتراف الكامل فى كل زمان ومكان بأن الذوق لا يمكن أن يكون موضوعيا يخضع للقواعد، وإنما هو ذاتى يخضع للأهواء الشخصية. وإن تقعيد النقد الأدبى فى هذه الصورة اللغوية لهو حصر للذوق فى دائرة الشكل، ثم حصر للشكل

فى دائرة المعايير اللغوية البلاغية التى حددها البلاغيون. ومن أجل ذلك لم يكتب للنقد الأدبى برغم هذه المحاولة الضخمة أن يتقدم فى ظل البلاغة، وإنما خلف لنا النقاد تعبيرات محدودة يصفون بها النصوص الأدبية، ولا تكاد تجد فى أى تعبير منها دلالة محددة على ما يريد الناقد أن يقول.

فالنص فى نظرهم جميعا «حسن الأسلوب قوى النسج متين السبك... له ماء ورونق» ولا يكاد النقد يشتمل على شيء يتصل بنفس الأديب، ولا عصره، ولا بيئته، ولا محتويات أدبه، بل المهم فى كل ذلك هو الشكل الغوى الذى صيغ فيه النص.

وأما موقف الباحث من اللغة، فيختلف اختلافا تاما عن موقف المتكلم. فإذا كان هدف المتكلم هو صحة الاستعمال، فإن هدف الباحث هو الوصف عن طريق المنهج الصالح، والاستعمال الصحيح يجرى حسب المعايير، ولكن المنهج الصالح لابد أن يعترف بطبيعة اللغة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية كالعادات والتقاليد والدين والملابس وطريقة المعيشة فى عمومها. ولا بدلها والحالة هذه أن تدرس على نحو ما تدرس الظواهر الاجتماعية: بالملاحظة، والاستقراء، ثم التقعيد. فينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها منظمة رمزية، لكل رمز منها طابعه ووظيفته الخاصة، فقد يكون الرمز سمعيا، وقد يكون بصريا أو لمسيا كما فى حالة كتابة العميان. ثم هو قد يكون صوتا، أو حرفا، أو مقطعا، أو ظاهرة موقعية، أو صيغة، أو كلمة، أو تركيبا، أو جملة مفيدة. ينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها مسلكا اجتماعيا يجرى فى نماذج معينة من الأداء، وإن المجتمع هو الذى يحدد هذه النماذج بطريق العرف.

وينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها كبرى الحقائق الثقافية. بل باعتبارها أهم مجرى للسلوك الإنسانى، وبوصفها وعاء للتجارب فى كل مجتمع من المجتمعات. وعلى الرغم من كون اللغة حقيقة اجتماعية فإن الباحث يأخذها عن الفرد المتكلم، الذى يسمى حينئذ مساعد البحث. ذلك بأن هذا الشخص المتكلم يمثل نموذجا من نماذج هذه المنظمة ذات الأجهزة، أو بعبارة أخرى يعتبر ممثلا للهجة التى يتكلمها من لهجات هذه اللغة؛ بل إن طريقته الخاصة فى الكلام تعتبر بمفردها إحدى لهجات هذه اللغة المدروسة. وعلى الباحث بعد ذلك أن يرعى هذه الاعتبارات بكل دقة، وألاّ ينساها

عند أية مرحلة من مراحل البحث، وأن يختار لنفسه الأسئلة وطرقها، والمادة التى يدرسها، وكيفية حفظها وتسجيلها، واستعمالها بعد التسجيل. وعليه بعد ذلك اختيار الآلات التى تعينه فى بحثه، واختيار الأسئلة التى يطرحها على الآلات، لتجيب هذه الآلات عنها، فلكل آلة حدودها، وطبيعة الحقائق التى يمكن استخراجها منها.

وأفضل الطرق الاحتفاظ بمساعد واحد منذ بداية البحث إلى نهايته. وعند الانتهاء من العمل مع هذا المساعد يحقق الباحث نتائجة بين ظهرانى المتكلمين بهذه اللهجة، بالتحادث معهم، وتسجيل نماذج مختلفة من كلامهم، سواء أكان هدفه أصوات اللهجة، أم تشكيلها الصوتى، أم صرفها، أم نحوها. يفعل ذلك دائما دون إغفال العنصر الاجتماعى فى أية ناحية من هذه النواحى. لأن إغفال العنصر الاجتماعى فى اللغة يحرم الدراسة من أقوى خصائص هذا الموضوع المدروس، ويجعل الوصف فى هذا المنهج الوصفى يتناول وجها شكليا من المسألة، ويهمل وجهها الآخر الذى يمثل جوهرها وروحها.

لا ينبغى إذًا أن يقطع الباحث الصلة بين اللغة والمجتمع. وإذا كان كل نشاط اجتماعى تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فلا شك أن اللغة، وهى نشاط اجتماعى، يجب أن تدرس كذلك بالملاحظة والوصف، إذا أريد لدراستها أن تكون جدية منتجة. ولعل أقدم فروع الدراسات اللغوية فى العالم هى الدراسات الوصفية، بل هى كذلك خير ما أنتجه أئمة اللغة فى العالم القديم. وأوضح مثال على ذلك ما قام به الهنود القدماء فى دراسة اللغة السنسكريتية.

«وإن الديانة البرهمية عنيت بحفظ بعض النصوص المقدسة، كمجموعات قديمة من الترانيم، يرجع أكثرها قدما وهو الريج فيدا Rig - Veda إلى حوالى ١٢٠٠ سنة قبل الميلاد على الأقل. فلما أصبحت هذه النصوص قديمة من حيث لغتها، أصبحت طريقة النطق بها وشرحها الصحيح مهمة تقوم بها طبقة معينة من العلماء. وقد ظهر هذا الاهتمام بقدم اللغة فى صورة عملية. فقد كان فى مجتمع الهنود، كما هى الحال عندنا، طبقات متعددة تختلف لهجاتها. ويبدو أنه كان ثمة مؤثرات دعت الطبقة العليا إلى أن تتوقى الصيغ التى تستعملها الطبقة الدنيا فى كلامها. فنحن نجد اللغويين الهنود يتوسعون فى اهتمامهم بالنصوص المقدسة، حتى يبلغ هذا الاهتمام لغة الطبقة

العليا، فيضعوا قواعد وجداول للصيغ لوصف الصواب فى الكلام، وهو ما سموه السنسكريتية. وقد وصلوا من ذلك إلى ترتيب منظم للنحو والصرف والمعجم، ومضت أجيال استمر فيها هذا العمل قبل أن يكتب أقدم مؤلف وصل إلينا، وهو كتاب بانينى. وهذا الكتاب، الذى يرجع إلى ما بين ٣٥٠ و ٢٥٠ قبل الميلاد، من أهظم آثار الذكاء الإنسانى؛ إذ أنه يصف أدق وصف كل تصريف، واشتقاق، وتركيب، واستعمال نحوى فى كلام مؤلفه، فلم تحظ لغة أخرى إلى يومنا هذا يوصف له هذه الدرجة من الكمال»[١].

اللغة إذًا موضوع من موضوعات الوصف كالتشريح، لا مجموعة من القواعد كالقانون. إن الباحث فى تشريح الجسم الإنسانى لا يتوقع منه أن يعبر عن أفكاره بقوله يجب أن تكون العضلة الفلانية بهذا الوضع، أو يجب أن يكونِ العظم الفلانى بهذا الحجم أو الصورة. وأن الباحث فى «تشريح» اللغة ـ والمقصود هنا تحليلها تحليلا دراسيا ـ لا ينبغى أن يعبر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يجوز وما لا يجوز؛ «وهم اللغوى لهذا السبب أن يصف الحقائق لا أن يفرض القواعد»[٢]. إن الدراسة المنظمة للعناصر التى تتكون منها اللغة على حد تعبير ما روزو[٣] تتجه إلى وصف الأصوات، والصيغ، والكلمات، والظواهر الموقعية[٤]. وإن الدراسة الوصفية لتختار مرحلة بعينها، من لغة بعينها، لتصفها وصفا استقرائيا، وتتخذ النواحى المشتركة بين المفردات الداخلة فى هذا الاستقراء وتسميها قواعد. فالقاعدة فى الدراسة الوصفية ليست معيارا، وإنما هى جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية.

ودراسة الصرف والنحو فى لغة ما هى «مجموع الجداول والقواعد وقوائم الشواذ التى تصف الاستعمال فى هذه اللغة»[٥]، أو هى «دراسة مجموعة الطرق المتبعة فى رصف الكلمات[٦]. وعلى الباحث فى هذه الحالة أن يقصر نشاطه على الملاحظة، والوصف والتسجيل. تأمل التعبيرات الآتيه باعتبارها نماذج للوصف:

---

(١) Bloomfield. Lang., p. 10-11.

(٢) Arnold Smith, Gramm. & the Use of Words, p, Viii-

(٣) Lexique de la Terminologie Lingnistique, p. 102,

(٤) ارجع إلى مناهج البحث فى اللغة من ص ١٤٦ - ١٧٠.

(٥) Sturtevant Introduction to Linguistic Science. p. 52.

(٦) Meiler, Linguistique Historique et Lsnguistique Général p. 66

١- «وأما همزة الوصل، فموضع زيادتها الفعل؛ وقد زيدت فى أسماء معلومة، وفى حرف واحد.

فأما الفعل فتقع منه فى موضعين: أحدهما الماضى إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف، وأولها الهمزة؛ فهى همزة وصل، و وذلك نحو اقتدر، وانطلق، واستخرج، وأحمرّ، واصفارّ. والموضع الآخر مثال الأمر من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة، وسكن ما بعده. وذلك نحو يضرب، ويقتل، وينطلق، ويقتدر فإذا أمرت قلت اضرب، وانطلق، واقتدر»[١].

٢ ـ « ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام؛ ولايكون هذا المعترض إلا مفيدا. ومثال ذلك أن يقول القائل: أعمل ـ والله ناصرى ـ ماشئت. إنما أراد أعمل ماشئت، واعترض بين الكلامين ما اعترض»[٢].

٣ ـ «والتضعيف أن يكون فى آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رددت، ووددت، واجتررت، وانقددت، واستعددت، وضاررت، وترادنا، واحمررت، واحماررت، واطمأننت. فإذا تحرك الحرف الأخير فالعرب مجمعون على الإدغام».[٣]

٤ ـ «وقد جاء أفعل ولا فعل له. قالوا أحنك الشاتين، وأحنك البعيرين؛ وفى أمثالهم آبَلُ من حُنَيف الحناتم[٤]

٥ ـ «بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل»[٥]

فأنت ترى هنا تعبيرات عن حالات لغوية معينة، لا عن موقف اللغويين من هذا الحالات. وإن الاقتباس الأول ليشير لنا إلى مواضع زيادة الهمزة فى أقسام الكلمة الثلاثة، على حين يصف الاقتباس الثانى سنن العرب فى الاعتراض، ويشرح لنا الثالث المراد من التضعيف، ويعبر لنا الرابع عن عدم ورود بعض التصريفات من صيغ بعينها، وأما الخامس فيعطينا دلالات شكلية على الاسم، إذا رأينا واحدة منها

(١) سر صناعة الاعراب لابن جنى ص ١٢٦.

(٢) الصاحبى لابن فارس س ٢٠٩.

(٣) سيبويه: الكتاب ٢ ـ ١٥٨.

(٤) المفصل للزمخشرى ص ١٠٢.

(٥) ألفية ابن مالك.

فى كلمة كانت هذه الكلمة اسما. ولسنا ترى فى واحد من هذه الاقتباسات تعبيرا بالنص على ما يجوز ومالا يجوز، أى تعبيرا له طبيعة المعيار الذى يفرض صوابا بعينه، وينهى عن خطأ بعينه، كتلك الأوامر والنواهى، والمقاييس والمعايير التى نلمسها فى بعض كتب النحو والصرف.

فقد جرت عادة الباحثين اللغويين فى الماضى على أن ينظروا إلى اللغة من زاوية المتكلم لامن زاوية الباحث، أى أن يفكروا فى دراستها تفكيرا معياريا على نحو ما شرحناه فى موقف المتكلم من الاستعمال، لا أن يفكروا فيها تفكيرا وصفيا على نحو ما بينا فى موقف الباحث من البحث. فكروا فى اللغة تفكير من يخضع الصواب والخطأ فى استعمالها لا لمقياس اجتماعى، بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضا، ويجعل كل ما لا تنطبق عليه هذه القواعد إما شاذا أو خطأ ينبغى ألاّ يدخل فى دائرة الاستعمال العام، ولو كان أشيع على الألسنة. «ومما عدوه شاذًا ماذكروه من فعُل فهو فاعل، نحو طهر فهو طاهر، وشعر فهو شاعر وحمض فهو حامض وعقرت المرأة فهى عاقر، ولذلك نظائر كثيرة.»[1] وبالرغم من كثرة النظائر ـ وهذه الكثرة سمة من سمات الاتصاف بالقياس ـ قال النحاة بشذوذ هذه الصيغ، مع شيوع استعمالها فى كل عصور اللغة إلى يومنا هذا. ومعنى دعوى الشذوذ لهذه الصيغ هو فرض القاعدة الصرفية على الاستعمال العام، ووضعها منه موضع المعيار الذى يجب أن يراعى فى كل صياغة لغوية. ومن ذلك أيضًا نظرة النحاة إلى قوله تعالى: «إنّ هذان الساحران»[2]، والتمحك فى التوفيق بينها وبين قواعدهم التى مهما كان لهَا من النفوذ فإنها تقف عاجزة دون اتهام القرآن بارتكاب خطأ نحوى.

على أن أنصار المعايير حين لا يتذكرون الاستعمالات القرآنية يقعون دون قصد فى القول بخطأ تركيب ما، حتى إذا تبينوا أنه من تراكيب القرآن رجعوا عن دعواهم إلى التماس التخريجات المختلفة، سواء أكانت هذه التخريجات منطقية، أم دينية، أم غير ذلك. ولقد سمعنا الكثير من اتجاه تفتيش اللغة العربية منذ جيلين من الزمان إلى فرض سلطة المعايير فى القواعد وفى المعجم. وكان المفتشون يحرمون استخدام كل ما

(١) الخصائص ١ - ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٢) الكشاف ٢ - ٢٣٨ - ٤٣٩ (طبعة مصطفى محمد - ١٣٥٤ هـ).

يأباه القياس فى اللغة، ذاهبين فى تشددهم إلى غاية لم يبلغها علماء العربية فى القرن الرابع الهجرى الذى هو عصر سلطان القواعد وغلبتها، وهو عصر لم يمنع ماقيس على كلام العرب أن يكون من كلام العرب[١]. ولقد روى أن أحد هؤلاء المفتشين دخل على مدرس فى حصة تطبيق على قواعد جمع التكسير، فوجد بعض التلاميذ يجمع لفظ «لحم» على «لحوم»، فلم يرض عن هذا الجمع، ونبه المدرس إلى الخطأ الذى رآه فيه، فرد عليه المدرس من فوره بقوله: نعم أصبت فيما قلت وأخطأ الله سبحانه وتعالى حين قال: «لن ينال الله لحومها ولا دماؤها». وكان أحدهم إذا بصر فى موضوع إنشاء بكلمة لم يكن واثقا من ورودها بالمعجم، عرضها، ثم عرّض بها، ثم عارضها، وأعرض عنها، وجعل يشيد بمراعاة مطابقة المعجم، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

والمعاجم دراسة للغة، لا معايير للاستعمال، فهى من عمل الباحث، وتتجه إلى وصف عمل المجتمع. «إذا أريد بالمعاجم أن تتحكم هذا التحكم فى الاستعمال، لم تصبح وصفًا للاستعمال الفعلى للغة، وإنما أصبحت معايير يقاس بها «خير» استعمالات الكلمات»[٢].

تلك النظرة إلى دراسة اللغة معيارية، تتخذ القاعدة معيارا للاستعمال اللغوى. مثلها فى ذلك مثل المنطق القياسى، يحكّم إجراءات صياغة القضايا المنطقية فى الفهم حتى إنه يروى أن بعض الأئمة كان يجلس فى مسجد البصرة للتدريس، وكان يحاول التدليل على أن أعمدة المسجد المبنية من الآخر لم تكن إلا من الذهب الخالص، وكان يقنع طلبته بذلك. ولاشك أن ذلك ما كان ليتم له لو لم تكن طبيعة المنطق القياس تسمح به، وتعين عليه، فهى طبيعة تحكم إجراءات صياغة الجملة وهى من أمور اللغة فى مجرى التفكير وهو من أمور النفس. وتختلف اللغة بحسب البيئة، وتتحد النفس بحسب الطبيعة. ولهذا عمد المحدثون إلى دراسة المنطق بواسطة الرياضة، لابواسطة اللغة. وإن الدراسة المعيارية لتفرض سلطة قوانين نمقها اللغويون على ظواهر من سلوك المجتمع، وهؤلاء اللغويون «ينصرفون بكبرياء عن مرارة التعمق فى فلسفة اللغة،

(١) الخصائص ١ - ٣٦٢.
(٢) Jespersen, Lang., Its N., D., & O., p. 25.

ويؤكدون بكل بساطة أن دراستهم تتحكم بما لها من حق وقدسية لامراء فيهما، وأن ما يقع من أقاليم اللغة تحت حكمهم يجب أن يبقى فى عزلته السامية باعتباره أمبراطورية معادية لدول الفكر والنظام والترتيب والتعقل»[١].

لم تصبح دراسة اللغة إذًا لهذا السبب دراسة للكيفية التى يتم بها الاشتقاق، أو التى يجرى عليها التصريف، أو التى تسلكها التراكيب والجمل فى ضم بعض الصيغ إلى بعض؛ ولكنها أصبحت الفن الذى يمارسه اللغوى حين يجرى الاشتقاق، والتصريف، وتركيب الجمل بنفسه، وعندما يسن المعايير للآخرين. وبهذا تم الخلط بين موقف المتكلم من اللغة، وموقف الباحث منها. وقد شرحنا الفرق بينهما من قبل وقررنا أن المعيارية فى موقف المتكلم مقبولة لاغبار عليها، ولكنها فى موقف الباحث موضع اعتراض كبير، لأن الأساس فى الدراسات اللغوية هو المنهج الوصفى.

إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا فى بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفى فى دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة ورواياتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوى السليم. ولكن بعض الأخطاء المنهجية فى طريقتهم لم تمكنهم من الخلاص من النقد، على نحو ماسنبينه بعد قليل. ولقد عرضنا على القارئ من قبل بعض العبارات التى صيغت فيها قواعد اللغة، بيَّنا الصبغة الوصفية فيها ولكن انتهاء عصر الفصاحة حرم الدراسات العربية من المادة الجديدة التى يمكن أن تجرى عليها الملاحظة؛ فكان لابد فى تلك الحالة من أن يكون النشاط الدراسى للغة العربية نشاطًا «انطوائيا»، إذا صح هذا التعبير، فلجأ النحاة إلى تقديس القواعد، بعد أن كانت خاضعة للنص، وأصبحت عباراتهم تبدو فيها المعيارية الصارخة، على نحو ما يراه القارئ فى النصوص الآتية:

١- «إعلم أنه إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب للاعند ذلك القصد عمل فيما يليها»[٢].

---

(١) Malinowski, Sup'l to the Meaning of M., p. 327.

(٢) الاشمونى جـ ٢ ص ٢ المكتبة التجارية.

٢- «ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة، نحو قولك قعدت يوماً كله، وقمت ليلة كلها. وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها، نحو جاءنى رجل رجل، ورأيت رجلا رجلا، ومررت برجل رجل، وما أشبه ذلك»[١].

٣- «وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو»[٢].

٤- «ألا ترى أن سيبويه أجاز فى قولك هذا الحسنُ الوجه أن يكون الجر فى الوجه من موضعين: أحدهما الإضافة، والآخر تشبيه بالضارب الرجل، الذى إنما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه، على ما تقدم فى الباب قبل هذا.

فإن قيل وما الذى سوغ سيبويه هذا وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شىء رآه، واعتقده لنفسه، وعلل به، قيل يدل على صحة ماراّه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه من أن العرب إذا شبهت شيئًا بشىء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما»[٣].

٥- «اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة؛ وليس فى القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافا للكوفيين»[٤].

٦- «ولابد فى المندوب من أن تلحق قبله يا أو وا، وأنت فى الحاق الألف فى آخر مخير»[٥].

٧- «وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول، فنيابة الأول جائزة اتفاقًا، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا»[٦].

فالاقتباس الأول يستخدم مقدمات منطقية، يتكلم فيها عن استلزام أمر لأمر آخر؛ ثم يصل من وراء ذلك إلى وجوب أمر ثالث، هو الحكم النحوى الذى ارتضاه.

---

(١) الانصاف لابن الأنبارى ص ٢٦٥.

(٣) عبارة ابن الحاج مأخوذة عن الاقتراح للسيوطى ص ٦.

(٣) الخصائص لابن جنى ص ٣١٠ - ٣١١.

(٤) المغنى جـ ١ ص ١٧٥.

(٥) المفصل للزمخشرى ص ٢٠.

(٦) أوضح المسالك لابن هشام ص ٨٥.

ويعَمد الثانى إلى القول بجواز حكم عند قوم، وامتناعه عند آخرين، ثم إلى القول بجواز حكم آخر جوازاً مطلقًا عند الجميع، كأن الأمر لم يعد استخراج قاعدة من نص ؛ وإنما هو فرض مقياس أى معيار منطقى على اللغة ودراستها. ولا يتحرج الاقتباس الثالث من جعل النحو «علم مقاييس»، أى علما معياريا. وأما الاقتباس الرابع فيدافع عن سيبويه وقد رأى فى اللغة رأيا لم تعضده النصوص، ولم ترد عليه الشواهد، ويبنى هذا الدفاع على أمر فيه نظر، هو «أن العرب إذا شبهت شيئًا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما». وحتى لو قبلنا ذلك، وهو أمر ليس من صلب منهج اللغة، فلن يكون من المقبول استخدامه فى استخراج النتائج من دراسة لغوية خالصة. وأما الخامس فيقسم الاحتمالات فى أمر بعينه قسمة عقلية منطقية خالصة، ثم يقول بحدوث بعض الأقسام، ويستبعد واحدا منها هو عمل الرفع، وينص على الاختلاف بين النحاة فى أحدها وهو عمل النصب. وينص الاقتباس السادس على لابدْية ثم على تخيير، كما ينص السابع على جواز وامتناع.

ليس الأمر إذا هو النص على الصورة التى وجدنا عليها لغة العرب، بقدر ما هو نص على آراء النحاة فى هذه الصورة، بعد أن فرضوا عليها معايير أملاها عليهم المنطق القياسى الذى كان شهيرا فى البلاد الاسلامية فى ذلك العهد. «ولا شك أن المنطق الأوسطى قد صادف فى القرون الوسطى المسيحية والاسلامية نجاحا لم يصادفه أى جزء آخر من فلسفة المعلم الأول، فعرف أرسطو المنطقى قبل أن يعرف أرسطو الميتافيزيقى، وترجم الأرجانون قبل أن يترجم كتاب الطبيعة، أو كتاب الحيوان، وللأرجانون فى العالم العربى منزلة خاصة، فكانت أجزاؤه الأولى أول ما ترجم من الكتب الفلسفية إلى اللغة العربية»[1].

يمكن إذًا أن نفرق بين نوعين من أنواع الدراسات اللغوية: أحدهما هذا الذى يعمد إلى اللغة فيتخذها مادة للملاحظة، والاستقراء، والوصف، ويجعل نواحى الشركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد، لا ينظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها، وإنما تفهم باعتبارها تعبيرات عن الوظائف اللغوية التى تؤديها الوحدات اللغوية التى وقع

(١) بحث للدكتور مذكور ألقى فى المجتمع اللغوى ١٩٤٨ عنوانه منطق أرسطو والنحو العربى. والاقتباس مأخوذ من أسرار اللغة للدكتور أنيس.

عليها الاستقراء، سواءًا كانت هذه الوحدات صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم معجمية، وأما النوع الثانى من الدرسات اللغوية، فهو ذلك الذى يغلب القاعدة على النص، فيجعلها قانونا حتميا يجب احترامه وطاعته، حتى على هؤلاء الذين نشأوا فى حجر اللغة، وشبوا على استعمالها، فاكتسبوا ما كان القدماء يطلقون عليه السليقة اللغوية[١]. ويتمثل النوع الأول من هذين فى الدراسات اللغوية الحديثة التى تجعل اللغة موضوعا للوصف، وتستخدم لذلك من المناهج ما يضمن الموضوعية التامة لهذا الوصف، ومن ذلك أن دراسة اللغة تبدأ بالمعنى الحديث باتخاذ متكلم من أبناء اللغة التى يراد دراستها مساعدًا للبحث، فهو يتكلم بالقصص، أو الأمثال، أو الجمل المختارة، أو الكلمات المعدة، أو الجداول التصريفية المهيأة. ويستمع الدارس لهذه اللغة (أو اللهجة على الأصح) إلى ما بقوله هذا المتكلم، ويسجله بالكتابة الصوتية تسجيلا أمينا، مبينا مافيه من خصائص نطقية بواسطة، الرموز الخاصة التى تمدنا بها هذه الكتابة، ثم يصف هذه المادة المسجلة، مع مطالبة المتكلم بالإعادة حين إجراء الوصف، ضمانا للدقة فى العمل، فيكون فى ذلك مثله مثل الذى يقوم بتشريح الجسم الإنسانى، فهو يشرح ويصف، ولا يلقى ظلال انفعالاته وآرائه على ما يصفه[٢].

وأما النوع الثانى فيتمثل أول ما يتمثل فى النحو التعليمى الذى يتعلمه الغلمان فى المدارس فى أيامنا هذه «والنحو الوصفى لايشغل نفسه بأمور التربية، ولا بأن يسن القواعد لمعلم اللغة، لأنه حيث توجد السليقة لا توجد الأخطاء، ولا مايوصف من الاستعمال بالجودة أو الرداءة، وإنما توجد فقط نواح مختلفة من اللغة تتطلب الوصف»[٣]:

ومن هذا النوع أيضًا جمهرة كتب النحو التى بين أيدينا، ولا سيما ما كتب منها فى عصر متأخر. وأنا ألحظ هذه المعيارية الصارخة فى كتب ابن هشام، كالمغنى، والشذور، وأوضح المسالك، غير أن نحاة العرب فى العصر الأول وفيهم سيبويه يقعون فى مخالفات منهجية من ناحيتين:

---

(١) راجع معنى السليقة فى الفصل الذى عنوانه «أثر الفرد فى نمو اللغة» من هذا الكتاب.

(٢) راجع مناهج البحث فى اللغة للمؤلف حيث تجد تفصيلا للمناهج اللغوية.

(٣) J. Marouzeau, La Linguistique, p. 53.

١- فهم أولا يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية، تبدأ من حوالى مائة وخمسين عاما قبل الاسلام، وتنتهى بانتهاء مايسمونه عصر الاحتجاج؛ أى أنهم يشملون ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب. وتلك حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها، وإنما المعقول أن تكون اللغة قد تطورت فيها من نواحى البنية والنطق، وقد وقع النحاة الرومان فى مثل هذه الغلطة، حين جمعوا فى الدراسة بين عصور شيشرون وأغسطس، وماقبل ذلك كعهد بلاوطوس وترنس، وما بعد ذلك كعهد سنكا الامبراطورى[١].

٢ ـ ثم هم يعمدون ثانيا إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعا «والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد. فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب، وفى الإعراب، والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[٢].

وقد وقع فى هذه الغلطة أيضاً نحاة الإغريق[٣] الذين بنو نحوهم على اللهجة الأتيكية، ولكنهم كثيرا ما يتكلمون عن لهجات أخرى، ويقارنون نواحى الخلاف بين كل ذلك مقارنة تاريخية.

ولعل أوضح مثل للمعيارية بين الدراسات التى تناولت اللغة هى ما أشار إليه كارناب Carnap فى كتابة .The Logical Syntax of Language حيث يمكن أن نلحظ إشارته فى عبارته الآتية: «إن الفكرة السائدة هى أن النحو والمنطق بالرغم من اتصالهما فى بعض النقط هما فى أساسهما مختلفان تمام الاختلاف. والمفروض أن نحو أية لغة إنما يقرر القواعد التى تنبنى على أساسها الجمل من عناصر كالكلمات وأجزائها. أما الهدف الرئيسى للمنطق، فالمفروض أنه وضع القوانين التى تستنبط بها الأحكام من أحكام أخرى؛ أو بعبارة أخرى تستخرج بها النتائج من المقدمات»[٤].

---

(١) Sturtevant, p. 53.

(٢) الاقتراح للسيوطى ص ١٩.

(٣) Sturtevant, p. 53.

(٤) ص ١.

فالنحو فى نظره «إنما يقرر القواعد التى تنبنى على أساسها الجمل»، لا كما فى نظر الدراسات الوصفية: علم يصف طرق الاستعمال اللغوى فى مرحلة خاصة من مراحل تاريخ اللغة المدروسة[١]. «وأول هم الدراسات اللغويه ككل علم آخر، أن تلاحظ الحقائق والظواهر التى عليها أن تعالجها، فتقسمها، وتعبر عنها منهجيا. وكل دراسة تقتصر على هذا تسمى دراسة وصفية»[٢].

ومن المحاولات المعيارية أيضًا السعى إلى إيجاد لغة عالمية مصطنعة. ولقد بدأ الاتجاه إلى هذه المحاولة فى القرن السابع عشر، على يد ليبنز، ولتكون هذه اللغة فى خدمة التوسع الاستعمارى الأوربى، والكشوف العلمية. ولقد فشلت المحاولة حتى الآن فى خلق لغة عالمية ونشرها، وكان مرجع هذا الفشل إلى أسباب اجتماعية وسياسة، ولكن أمل أصحاب هذه الفكرة ينتعش كلما زاد الاختلاط بين أجزاء العالم المختلفة، فى منظمات عالمية كهيئة الأمم المتحدة، التى تمثل فى نظرهم تعبيرًا عن سلطة عالمية مركزية، تستطيع فى المستقبل أن تفرض ما تشاء حين تدعو إليه حاجات التعايش العالمى.

---

(١) J. Maronzean, Lexique de la Terminologie Linguistique p. 102.

(٢) Sweet, A New English Orammar, p. 1.

الباب الأول

المعيارية

الفصل الأول

القياس والتعليل

قلنا أن موقف المتكلم من اللغة غير موقف الباحث منها، وإن من مظاهر موقف المتكلم من الاستعمال اللغوى أن يراعى معايير اجتماعية معينة يطابقها فى الاستعمال، ويقيس فى كلامه على هذه المعايير. ومن ثم يصطبغ نشاطه اللغوى بصيغة ظاهرة الصوغ القياسى، أو مايسمونه Analogic Crea tion. وتلك ظاهرة تبدأ عند الفرد فى طفولته، وتبقى مادام الفرد يستعمل من الصيغ مالم يرد على لسانه من قبل. فإذا كانت الصيغة التى يستعملها قياسية فى اللغة كان على صواب؛ أى كان على وفاق مع المستوى الصوابى الاجتماعى، ولكنه إذا صاغ كلمته على قاعدة معينة، وكان المرجع فى اللغة إلى السماع الذى ورد بهذه الكلمة، رأينا الفرق واضحًا بين الصوغ القياسى وبين السماع فى الاستعمال. وإن الغرباء عن اللغة الذين تعلموا قواعدها ولم يحيطوا بمسموعها يقعون دائما فى هذا النوع من الخطأ فى الصوغ «ولا يستطيع المرء أن يستخدم اللغة دون الرجوع إلى صيغ وتراكيب لم تصل إلينا كاملة ولا مباشرة. وليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو فى نفس الوقت إنشاء لنطق جديد؛ لأنه لا يمكن لموقف من المواقف، أو لدافع من الدوافع إلى الاتصال، أن يكون كالموقف أو الدافع السابق فى كل تفاصيله[1]. ومن هنا نجد المرء فى الموقف الجديد موكولا لا إلى ذاكرته اللغوية فحسب، بل إلى قدرته اللغوية على الإنشاء كذلك.

ويجرى الصوغ القياسى فى صورة معادلة تجرى على غير وعى من المتكلم، وتكون الصيغة المستعملة هى نتيجة هذه المعادلة. فقد يسمع الطفل من حوله يقولون: هذا كبير وهذه كبيرة، وهذا طويل وهذه طويلة، وهذا سمين وهذه سمينة، وهذا طيب وهذه طيبة، وهذا صادق وهذه صادقة، فيجرى لسانه باستعمال هذه الصيغ، ويحفظ طريقتها فى الصياغة وفى التفريق بين المذكر والمؤنث، ثم يطرأ له موقف لغوى

(١) Sturtevant; p. 105.

يقتضى منه أن يستعمل مؤنث أحمر، فعندئذ يختار هذا المؤنث عن طريق القياس الآتى.

إذا كان	طويل	:	طويلة
∴	أحمد	:	س

وسنرى أن (س) هذه تضيف أداة التأنيث إلى أحمر بنفس الطريقة، فتجعلها «أحمرة».

ولسنا نفعل فى كلامنا اليومى أكثر من تطبيق قاعدة الصوغ القياسى؛ فنحن نقيس الصيغ والجمل التى ننطقها على النماذج التى سمعناها أو تكلمنا بها. «ومن أهم الوظائف النحوية للصوغ القياسى تكوين الجمل بحيث تطابق النماذج التركيبية المعترف بها»[1]. أما من حيث الصيغ الصرفية، فلا شك أن المتكلم إذا لم يكن ذا دربة فى الاستعمال اللغوى، فسيبالغ فى عملية القياس، وسيخرج فى النهاية بصيغ يأباها السامع. لكن المتكلم ذا الدربة أيضًا يبنى صيغه فى القوالب التى عرفها من قبل، وإن لجأ إلى الصيغ السماعية عند الحاجة إليها. «حقًا إن القياس هو أساس الصرف؛ فكلنا يتبع القياس حين يتكلم. وإن الجداول التى أعدتها الدراسات الصرفية ليست إلا نماذج يطلب إلى التلاميذ أن يطابقوها فى الصوغ[2]، والحقيقة أن التلاميذ ليسوا هم الوحيدين الذين يسعون إلى مطابقة الطرق الصرفية، فالكبار ذوو الثقافة اللغوية يلجأون عند الحاجة إلى القياس بلاوعى، ويلجأون إليه أحيانا بوعى. فإذا كنا نتكلم عن أهل بلجيكا مثلا فسوف نحتاج إلى جمع من الجموع نستخدمه فى الدلالة عليهم، وسيقول بعض الناس إن الجمع المقصود هو البلجيكيين، قياسًا الأمريكيين، والكنديين، والنرويجيين، والسويديين، والدانمركيين؛ ثم على المصريين، والسوريين، والعراقيين كذلك. ولكن البعض قد يحب أن يترك صيغة الجمع السالم إلى الجمع المكسر، ويقول البلاجكة، قياسًا على القرامطة، والبرامكة، والقبارصة، والبراهمة، والصقالبة، والمناذرة، والغساسنة. وسوف لا يجد مانعًا صرفيا يمنعه من استعمال هذا الجمع القياسى. عندنا إذا صيغتان للجمع قياسيتان، ولكن السماع جرى بأولاهما

(١) Vendryes, Lang. p. 156.

(٢) نفس المرجع والصفحة

فحسب والذى يستعمل أية واحدة منهما يستعملها على طريق الصوغ القياسى، غير أن هذا الصوغ يعضده السماع فى الأول، ويتخلى عنه فى الثانية.

حتى أساليب الأدباء تجرى على نوع من الصوغ القياسى إذا توسعنا فى مدلول هذه العبارة. المعروف أن المرء يكوّن أسلوبه بطريق القراءة، وحفظ النصوص الأدبية، ثم الكتابة، مع محاولة تقليد ماقرأ وما حفظ. وبعد هذا الجهد يُعجب المرء بطرق خاصة فى رصف الجملة، وفى اختيار المفردات، بل وفى اختيار الزاوية التى ينظر منها إلى الموضوع كذلك. عندئذ يبدأ فى صياغة أسلوبه قياسًا على هذه المثل الجمالية التعبيرية التى كونها لنفسه، واختزنها فى جهازه العصبى، ولكن أسلوب المرء لا يأتى والحالة هذه مطابقًا لأى أسلوب معين من الأساليب التى قرأها وحفظها، بل يكون كنتيجة التفاعل الكيميائى بين مادتين مختلفتين، حيث تكون هذه النتيجة مادة ثالثة، ليس لها صفات أى من هاتين المادتين.

وقد يبدأ الصوغ القياسى معارضا للسماع، ثم يتداول الناس الصيغة القياسية وينسون الصيغة المسموعة. فالمعروف مثلا أن بعض الأفعال العربية استقلت بصيغة خاصة مسموعة فى صورة الأمر نحو.

أخذ	خذ	أمر	مُرّ
أكل	كُلّ		

ولكن القياس على غير ذلك؛ فهناك:

كتب	أكتب
جلس	اجلس
رفع	ارفع

ويظهر أن شيوع استعمال صيغتى الأمر من أخذ وأكل على ألسنة الناس حال بينهما وبين الدخول فى عملية الصوغ القياسى؛ لأن الصيغ السماعية الشهيرة تعز على هذه الظاهرة أما صيغة الأمر من «أمر»، فقد تحوات على ألسنتنا إلى «أؤمر»، قياسًا على صيغ الأمر التى أوردناها فوق هذا الكلام.

ولقد شاع فى لبنان أن يقف الناس على المؤنث بالتاء، وقد سمعت هذا فى كلام

طائفة من مشاهير اللبنانيين الذين حادثتهم: كالسيد عادل عسيران، والدكتور رئيف أبى اللمع، والسيد إميل البستانى، والقياس فى هذه الحالة على المؤنث فى حالة الإضافة، فيقولون دولت، وحكمت، وحكايت. ويبدو أن هذا الصوغ بدأ فى أول الأمر على ألسنة الأتراك أيام الاحتلال التركى، ثم أخذه الناس عنهم، تمشيًا مع الرغبة فى تقليد الغالب المتسلط.

ولاشك أن الناس مولعون بتقليد صاحب السلطة، وقد قلد العرب فى الأقاليم الشمالية الأتراك فى نطقهم بالظاء والضاد العربية، وكانت النتيجة ظاء عامية تسمع فى كثير من البلدان العربية فى الوقت الحاضر، يمكن وصفها بأنها صوت أسنانى رخو مجهور مفخم.

ومن الصوغ القياسى ما كان يفعله أحيانا سلامة موسى، من وضع كلمات جديدة على مثال كلمات أخرى جرى استعمالها فى العصر العباسى أيام الترجمة. فالأستاذ سلامة موسى كان يريد أن يشيع فى الناس كلمة «فندقة»، ويقصد بها دراسة طرق إدارة الفنادق. وقد قاس هذه الكلمة على فلسفة، وهرطقه، وسفسطة؛ ولو توسعنا فى القياس على هذه الكلمات لصح أن نستخدم الكلمات الآتية:

فنتكة	Phoneties
فيلجة	Philology
جولجة	Geology

ولكن استعمال كلمة جديدة كما يرى القارئ لا يكفى فيه أن تنشر الكلمة فى صحيفة أو كتاب، وإنما المعول فى ذلك على الذوق اللغوى العام. فإذا رأى هذا الذوق أن الكلمة الجديدة تستحق، لما فيها من أمور معينة تحببها إليه، أن تشيع أشاع الكلمة، وإلا رفضها؛ فلم تجد طريقها إلى الشيوع.

والصوغ القياسى يحتل جانبا هامًا من نشاط المجمع اللغوى. إذ أن المجمع قد أخذ على عاتقه عبء تطويع اللغة العربية الفصحى لظروف الحضارة الحديثة؛ فكان عليه من ثم أن يضع اسما لكل مخترع، واصطلاحا لكل فكرة منهجية، فى كل فرع من فروع المعرفة فإذا كان شيء ما من هذه المخترعات قد شاع بين الناس باسم أجنبى، نظر المجمع فى هذا الاسم، وأخضعه مع غيره لأحدى الطرق الآتية فى الصياغة.

١- التعريب؛ وذلك بأن تؤخذ الكلمة الأجنبية المستعملة، فتوضع فى قالب عربى من حيث أصواتها وصيغتها، على نحو ما جرى فى فلسفة، وهرطقه، وسفسطة، التى اتخذت كلها حروفا عربية، وبدت فى صيغة عربية هى صيغة «فعللة».

٢- الترجمة؛ وذلك بإيجاد مقابل عربى للكلمة الأجنبية المستعلة، مع مراعاة الشروط التى فى الكلام عن الاصطلاح الفنى[١].

٣- ارتجال كلمة جديدة تراعى فيها شروط الصياغة العربية، كما تراعى فيها الشروط التى فى الاصطلاح الفنى كذلك.

والصوغ القياسى هنا واضح فى الحالتين الأولى والثالثة؛ لأن الواضع فيهما يراعى القالب الصوتى والصرفى الذى ينبغى أن يضع فيه الكلمة الجديدة. وإنْ وضع الصيغة الجديدة فى هذا القالب لهو ما اصطلحنا على تسميته هنا بالصوغ القياسى.

ولا شك أن عملية الصوغ القياسى عملية معيارية إلى أقصى حد. وأظن القارئ قد فطن إلى كثرة الشروط التى لمحنا إليها فى تطبيق هذه العملية؛ وكل شرط من هذه يمثل معياراً يتحكم فى مجرى عمل المتكلم أو الواضع، ولكن علمية الصوغ القياسى على معياريتها لا تدخل فى صلب المنهج، فهى تتصل بنشاط من يستعمل اللغة، لابمنهج من يبحث فى اللغة؛ وشتان ما بين من يستعمل اللغة ومن يبحث فيها، وإن الفرق بينهما هو فرق ما بين الفرزدق وابن أبى اسحق، أو فرق ما بين المتنبى وابن خالويه. وهكذا لا يُعتبر اعترافُ المنهج الوصفى فى الدراسات اللغوية بفكرة الصوغ القياسى خيانةً لطابعه الوصفى، فهو لم يعترف بها كفكرة منهجية وإنما لاحظها ووصفها كنشاط لغوى.

على أن موقف المتكلم إذا احتمل شيئا من المعيارية، فموقف الباحث غير ذلك تمامًا.

إن الباحث إذا لجأ إلى التفكير المعيارى فقد استعار لنفسه موقف المتكلم، الذى يحدده الاستعمال لا المنهج، وجعل دراسته على حد تعبير دى سوسور: «مؤسسة على المنطق، خالية من كل وجهة نظر علمية، وهى لا تهتم باللغة نفسها، بل ترى فقط

---

(١) انظر الفصل الذى عنوانه «الإستقراء والتقعيد».

أن تسن القواعد التى تفرق بين الاستعمالات الصحيحة وغير الصحيحة، وهذا منهج معيارى، بعيد عن الملاحظة الخالصة، يفرض وجهة نظره فرضا»[١].

ولقد قدمنا أن الباحث ينبغى أن يرتضى لنفسه موقفا وصفيا فى اللغة، وأن يقيم نشاطه فى دراستها على الاستقراء والتقعيد، وسيكون هذان عنوانا لفصل لاحق إن شاء الله. وسيجد الباحث نفسه إذا التزم بهذا الموقف يعالج الموضوع معالجة موضوعية لا ذاتية فيها، وسيخرج من هذه المعالجة بنتائج يلخصها فى عبارات يصفها بها، ويسمى هذه النتائج «قواعد لغوية».

لقد كانت دراسة اللغة تدور فى مبدأ الأمر على تلقى النصوص من أفواه الرواة، ومشافهة الأعراب وفصحاء الحاضرة، فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصى سلوك المفردات والأمثلة، ومن ثم رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف، وتنأى إلى حد كبير عن المعيار، وقد نبهنا إلى ذلك من قبل. ثم وضع حد فاصل انتهى عنده عصر الاحتجاج، وجاء وقت كان الرواة عنده قد أفرغوا ما فى جعبتهم، وبذا جفت روافد الرواية، وانحسر المد الذى كان يفيض على الحواضر، فوجد النحاة أنفسهم وجها لوجه مع تجربة جديدة، هى أن يتكلموا فى النحو دون اعتماد على روايات جديدة، وبذا أصبحت الروايات القديمة مقاييس متحجرة كان من الواجب فى رأى النحاة على طلاب الفصاحة أن يحتذوها، وبدأ الكلام عند هذا الحد فيما يجوز وفيما لا يجوز من التراكيب، بل بدأ الكلام فيما يجب منها أيضا.

«ولسنا بحاجة إلى التأمل فى تعاليم الكندى المنطقية التى تقدمت بالدراسات العربية لمنطق أرسطو وصححتها. ولم تكن هذه مجرد مسألة فرعية فى الحقيقة، وإن كان المنطق لم يلعب دورا فى الثقافة العربية يبلغ خطورة دوره فى السريانية. إذ إنه كان فى السريانية أساسًا لكل ما كان يعتبر من قبيل الدراسات الإنسانية humantes، ولكن هذا الوضع فى اللغة العربية كان خاصا بالدراسات الإنسانية النحوية، التى نمت فى اتجاهات مستقلة، ثم لحقها تعديل فى زمن لاحق، لتناسب دراسات المنطق»[٢].

حدث ذلك كله فى ظل منطق أرسطو الذى كان شائعا فى بداية العصر العباسى

(١) De Sanssure, Cours de Linguistiqe Générale, p. 13.

(٢) O'Leary, Arabic Thought and Its Place in Historv, p. 140.

وما بعده من العصور، والذى كان يعتبر فيصلا فى المناقشات الدينية وغير الدينية فى ذلك العصر، والذى أصابت عدواه كل نواحى النشاط الفكرى الإسلامى، كعلم الكلام، والفقه، ودراسة اللغة. «ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الإطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد فى القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد، ومطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال، وذلك نحو الماضى من يذر ويدع، وكذلك قولهم «مكان مُبْقِلٌ»، هذا هو القياس، والأكثر فى السماع باقل، والأول مسموع أيضا. قال أبو دؤاد لابنه دؤاد: «يابنى. ما أعاشك بعدى؟» فقال دؤاد:

أعاشنى بعدك واد مُبْقِل   آكل من جوذانه وأنسل

وقد حكى أيضا أبوزيد فى كتاب (حيلة ومحالة) «مكان مُبْقِلٌ». ومما يقوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا، نحو قولك عسى زيد قائما أوقياما، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم، و(عسى الله أن يأتى بالفتح)، وقد جاء عنهم شىء من الأول، أنشدنا أبو على:

أكثر فى العذل ملحا دائما   لاتعذلن إنى عسيت صائما

ومنه المثل السائر «عسى الغُوَير أبؤسا».

والثالث المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس، نحو قولهم أخْوَصَ الرِّمْثُ، واستصْوَبت الأمر، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال استصوبت الشىء ولا يقال استَصَبْتُ الشىء، ومنه استحوذ، وأغْيَلَت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، وقول زهير:

(هنالك إن يُسْتَخْوَلوا المالَ يُخْوِلوا)

ومنه استَفْيَل الجمل، قال أبو النجم:

(يدير عينَىْ مُصْعَبٍ مُسْتَفْيِلِ)

والرابع الشاذ فى القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم مفعول فيما عينه وأو،

نحو ثوب مَصْوُون، ومسك مدْووف، وحكى البغداديون: فرس مقوود ورجل معُوود من مرضه، وكل ذلك شاذ فى القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه[1].

والذى يهمنا من كلام ابن جنى ههنا أن نشير إلى القسيم الثانى من هذه الأقسام الأربعة، وهو المطرد فى القياس الشاذ فى الاستعمال؛ وهذا القسم لايبدو أنه استعمل فى كلام العرب؛ إذ إن الأمثلة التى أوردها ابن جنى على هذا القسيم تنحصر فى بيت، وقراءة، ومثال، فأما البيت:

ليت شعرى عن خليلى ما الذى غالــــه فـى الحـب حـتى ودَعــه

فلا يبعد أن يكون مصنوعا، وليست الصناعة نادرة فى شواهد النحو واللغة، وحتى على فرض صحة البيت، لا أجد مانعا عروضيا ولا معنويا يمنع الدال فى هذا الفعل أن تكون مشددة. وأما القراءة «ما ودعك ربك وما قلى» فيسميها هو بنفسه شاذة، وأنا أتحرج من الطعن فيها، ولكن يكفى ألا يذكرها ابن الجزرى فى الكلام عن سورة الضحى[2]. وأن القراءات كلها فيما عداها مجمعة على تشديد الدال على نحو ما اقترحنا فى قراءة البيت. وأما المثال: «أقائم أخواك أم قاعدان»، فحجته لغة مشهورة ورد عليها: «وأسروا النجوى الذين ظلموا»، ويكون الفاعل هنا مستترا، والألف علامة الاثنين، والنون للرفع، والتقدير أم قاعدان هما، أو يكون التقدير أم هما قاعدان والألف فاعل، ولاشذوذ عن القياس. فإذا صح ذلك فيما جاء به من شواهد، كان الكلام عن القياس هنا كلاما لايعضده شاهد واحد من شواهد اللغة، ومن هنا نستطيع أن ندرك خطر فرض المعايير على دراسة اللغة.

أما كلامه عن القسيم الثالث، وهو المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس، فلست أدرى كيف يرضاه اللغويون. فالقياس يقصد به دائما أن يكون جاريا على الاستعمال المطرد، فإذا كان القياس مخالفا للاستعمال المطرد فلست أدرى مبناه ولا وجهه، وإن كل مبنى وكل وجه يمثل هذا القياس لا يقبل مهما أجاد المدافعون عنه فى دفاعهم.

والرابع فى القسمة لا يرضاه الاستعمال ولا القياس، ولكن القسمة المنطقية التى

---

(١) الخصائص لابن جنى جـ ١ ص ١٠١ - ١٠٣.

(١) النشر فى القراءات العشر جـ ١ ص ٤٠١.

تجرى فى ظل منطق أرسطو جعلت ابن جنى يورده ويحتج له بما حكاه البغداديون، ولكن لا يعين واحدا منهم، ولا شاهدا لهم.

أفبعد ذلك يُدَّعى أن القياس وسيلة منهجية فى دراسة اللغة؟ حقا إن هناك ما يسمى باطراد القوانين الصوتية، وما يسمى بالصوغ القياسى، ولكن هذين نتيجتان من نتائج الملاحظة والاستقراء، لا وسيلتان من وسائل الدراسة والمنهج(١).

«واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك فى قوله كيف تبنى من ضرب مثل جعفر، ضربب، هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب، لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا»(٢). وذلك مثل آخر على سلطة القياس على اللغة حتى إن الوضع فى اللغة بدل أن يكون مسألة تعارف اجتماعى، وبدل أن تكون الكلمة معتبرة من اللغة بما وراءها من قوة العرف، أصبحنا نرى الوضع اللغوى مسألة تمرين فى القياس، ووجدنا الكلمة تعتبر من اللغة بما روعى فى صوغها من شروط القياس، ولو كان هذا القياس أمرا شخصيا لا عرفيا.

على أن ثمة نوعا آخر من القياس، هو قياس حكم شىء على حكم شىء لسبب يوردونه يبدو فيه التمحك والافتعال والضعف.

ترنو بطرف ساجر فاتـر   أضعف من حجة نحوى

«والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشىء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع؟ وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جّهل ولم يقبل قوله؛ فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا؟ وذلك أنهم لايقيسون الشىء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع، وكذا فعلوا فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل، وتشبيههم إن وإخوانها بالأفعال المتعدية فى العمل»(٣).

والأقرب إلى الصواب أن قياس حكم على حكم للاشتراك فى العلة هو أشبه

---

(١) انظر إلى الفصل الذى عنوانه «التطور الصوتى» من هذا الكتاب.

(٢) الخصائص جـ ١ ص ١١٩ - ١٢٠.

(٣) الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٥٦ - ١٥٧.

باستخراج الأحكام الفقهية منه بمنهج دراسة اللغة، فللأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم، لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية. أما اللغة، ومنشؤها العرف، فإنها تبعد عن القياس بعد العرف عنه، والأولى أن تدرس كل حالة على علاتها، فى ضوء استقراء شامل، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء، وألاّ يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر.

يقول سيبويه[1] تحت عنوان (هذا باب ماجرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى فى غيره مجرى الفعل» وذلك قولك أزيدا أنت ضاربه، وأزيدا أنت ضارب له، وأعمرا أنت مكرم أخاه، وأزيدا أنت نازل عليه، كأنك قلت أنت ضارب وأنت مكرم وأنت نازل، كما كان ذلك فى الفعل، لأنه يجرى مجراه، ويعمل فى المعرفة كلها والنكرة مقدما ومؤخرا ومظهرا ومضمرا. وكذلك آلدارَ أنت نازل فيها، ونقول أعمرا أنت واجد عليه، وأخالدا أنت عالم به، وأزيدا أنت راغب فيه، لأنك لو ألقيت عليه وبه وفيه مما هاهنا لتعتبر، لم تكنْ لتكون إلا مما ينتصب، كأنه قال أعبد الله أنت ترغب فيه، وأعبد الله أنت تعلم به، وأعبد الله أنت تجد عليه. فإنما استفهمته عن علمه به ورغبته فيه فى حالة مسألتك» فيرى سيبويه، ويرى النحاة من بعده، أن الأسماء المشتقة هنا تجرى مجرى الأفعال من حيث الأمور الآتية:

١- أنها عاملة عمل الأفعال، لأنها تجرى مجراها.

٢- أن الفاعل بعدها ضمير مستتر.

٣- أنها تعمل النصب فيما تقدم وما تأخر من المفعولين بحسب الجملة.

ولقد كان من الأولى به إما أن يعد هذه المشتقات فى عداد الأفعال، مادامت ترد ومعها منصوبات ترتبط بها على نحو ما ترتبط بالأفعال، ويترك الإصطلاح «اسم فاعل» حينئذ لما لا يرد من أسماء الفاعلين بهذه الصورة، وإما أن ينظر إلى الارتباط بين هذه المشتقات وبين المنصوبات التى معها، لا باعتباره ارتباط عامل بمعمول، وإنما يدل كل اسم فى الجملة بحر كته الإعرابية على باب من أبواب النحو. والمبرر الوحيد

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٥٥.

لوجود حركة ما هى هذه الدلاله، لا العمل كما يقول النحاة، وإن الدلالة على باب من أبواب النحو هى جزء مما اصطلحنا على تسميته بالمعنى الوظيفى لأية كلمة.

ويقول سيبويه[1] تحت عنوان (هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده): «وهى من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل، ولا تصرف تصرُّف الأفعال، كما أن عشرين لا تصرّف تَصَرُّفَ الأسماء التى أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التى أخذت من الأفعال وشبهت بها فى هذا الموضع، فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولاهى مضافة إليه، ولم ترد أن نحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه، ولكنه واحد بّين به العدد، فعملت فيه كعمل الضارب فى زيد إذا قلت هذا ضارب زيدًا، لأن زيدًا ليس من صفة الضارب، ولا محمولا على ماحمل عليه الضارب؛ وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهى إنَّ ولكنَّ وليت ولعل وكأن». ولقد كنت أفهم أن يؤدى منطق النحاة بهم إلى أن الأدوات أقوى عملا من كل ما عداها، بحكم اقتصار معناها على وظيفتها، أما الأفعال فمثقلة بالدلالة على الزمان والحدث، فكان يجب أن يكون من المنطقى عند النحاة أن تكون أضعف عملا من الأداة. أما أن تحمل الأداة فى عملها على الفعل المتعدى فذلك لا يتمشى مع طريقتهم فى سوق الحجج. ولكن النحاة يودون إجراء القياس أيا كانت صورته، لأن القياس كان لعبتهم التى يتسلون بها فى هذه الدراسة المهمة.

ولقد اختلف النحاة فى قياس نعم وبئس من جهة، وأفعل التعجب من جهة أخرى، على الاسم حينا، وعلى الفعل حينا آخر. فذهب الكوفيون إلى أن هذه أسماء، وذهب البصريون إلى أنها أفعال[2]. أى أن الأولين قاسوها على الأسماء، فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أسماء وأن الآخرين قاسوها على الأفعال فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أفعال؛ ومعنى ذلك أن منطق القياس مختلف بين هؤلاء وأولئك، ومعنى هذا أيضا أن نتائج هذا القياس لا ينبغى أن تكون محل ثقة تامة. وأكبر دليل على فشل

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٩.

(٢) الإنصاف لابن الانبارى ص ٦٦ - ٩٥.

القياس النحوى وإخفاقه كمنهج للبحث أنه لا يمنع تعارض النتائج التى يوصل إليها عن طريقه كما رأينا، ومغزى ذلك أن منهج البحث فى اللغة ينبغى أن يقوم على الاستقراء والوصف، لا على القياس والمعيار.

إن تأثر النحو بالمنطق لم يكن مقصورا على القياس، وإنما تعدى ذلك إلى التعليل.

إن المعروف فى كل منهج علمى من مناهج البحث فى الوقت الحاضر أنه يعنى أولا وآخرا بالإجابة عن «كيف» تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن «لماذا» تتم هذه الظاهرة أوتلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لامفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة، والبحث عن الحكمة الإلهية فى وجود هذه الظواهر.

رأى أرسطو أن العلل كانت ذات أربعة أنواع، ولكن العلم الحديث لايسمح إلا بواحد فقط من هذه الأنواع الأربعة. ولسنا بحاجة إلى الاهتمام باثنتين من علل أرسطو، أما الاثنتان اللتان تهمانتا فهما «الصورية أو الفاعلة» effechent، «والغائية» final. فالعلة الصورية أو الفاعلة هى التى يجب أن نسميها العلة ببساطة، أما العلة الغائية فهى «الغرض». وهذا التفريق صحيح فى الشئون الإنسانية؛ افرض أنك رأيت مطعما على قمة جبل؛ فالعلة الصورية أو الفاعلة هنا هى حمل المواد إلى أعلا الجبل، وترتيبها على هيئة بيت، أما العلة الغائية، فهى تهدئة الجوع والعطش عند عابر السبيل. والسؤال عن «العلة» بقولك «لماذا»؟ فى الشئون الإنسانية يجاب عنه بالطبع كقاعدة بذكر العلة الغائية، أكثر مما يجاب عنه بذكر العلة الصورية أو الفاعلة. فإذا سألت «لماذا يوجد مطعم هنا؟» فسيكون الجواب الطبيعى: «لأن كثيرين من الجياع العطاش يمرون بهذه الطريق». ولكن الجواب بالعلة الغائية مناسب حين تتعلق المسألة بالإرادة الإنسانية فحسب. فإذا سألت: «لماذا يموت كثير من الناس بالسرطان؟» فسوف لا تحصل على جواب واضح، ولكن الجواب الذى تريده يكون بذكر العلة الصورية أو الفاعلة.

وهذا الغموض فى كلمة «لماذا» أدى بأرسطو إلى التفريق بين العلة الصورية أو الفاعلة والعلة الغائية. فقد رأى، كما لا يزال كثير من الناس يرى مثله، أن هذين

النوعين يمكن وجودهما فى كل مكان، وكل ما هو موجود يمكن إيضاحه من جهة بالحوادث السابقة التى أنتجته، ومن جهة أخرى بالغرض الذى يؤديه. ولكن بالرغم من أنه لا يزال فى إمكان الفيلسوف أو عالم اللاهوت أن يقول إن لكل شىء «غرضا»، ظهر أن «الغرض» ليس فكرة نافعة حين نبحث فى القوانين العلمية»[١].

إذاً يتطلب السؤال المصدَّر بكيف إجابة عن العلة الصورية، أو الكيفية التى تمْ بها وضع معين، كما يتطلب السؤال المصدْر بلماذا إجابة عن العلة الغائية، أو الحكمة الخفية التى اقتضت أن يتم هذا الوضع المعين. والعلة الصورية معترف بها فى العلم، لأنها تصف الوضع المعين، وتصف كيفية حدوثه، أما العلة الغائية فغير معترف بها علميا، لأنها تتكلم أكثر ما تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها ومن قبيل العلل الغائية علل النحاة التى يوردونها لرفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إن، وفى نصب المنصوبات، وفى منع بعض الأسماء من الصرف، وفى بناء المبنيات، وإعراب المعربات، وهلم جرا.

«قال أبو اسحاق فى رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما؛ ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل هلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا، قيل: الذى فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل فى كلامهم ما يستنقلون، ويكثر فى كلامهم مايستخفون، فجرى فى ذلك وجوبه ووضوح أمره مجرى شكر المنعم، وذم المسىء، فى انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافهم فيه، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه لما يعقبه من إنعامه وغفرانه»[٢].

والذى يرويه ابن جنى عن أبى اسحاق فى هذه الفقرة هو شرح الغاية من رفع الفاعل ونصب المفعول، وشرح الغاية هذا هو العلة الغائية التى يمكن أن يتقبلها علم التوحيد عند الكلام عن القضاء والقدر، والإرادة، وهلم جرا، وعلم الفقه عند الكلام فى حكمة المشروعية. ولكن الدراسات اللغوية لا يمكن أن تتقبلها إذا أرادت لنفسها أن تقف جنبا لجنب مع بقية العلوم ذات المناهج المحددة.

وإذا كانت إجابة «كيف» وصفا، وإجابة «لماذا» غرضا وهدفا، رأينا بين هاتين

---

(١) برتراند رسل: أثر العلم فى المجتمع ص ١١ ـ ١٢ وقد ترجمه المؤلف إلى العربية.

(٢) الخصائص ص ٤٨.

الأداتين من الفرق ما بين الوصف والمعيار، وإذا كان الوصف فى إجابة الأداة الأولى واضحا فى شرح الكيفية، فإن المعيار فى إجابة الأداة الثانية واضح فى جعل الهدف أو الإرادة أو الغرض هو المقياس الذى يجب أن تخضع له الحوادث.

ومن التعليلات التى تعللها النحاة فى التماس أصول الظواهر اللغوية الميل إلى السهولة فى النطق، والقول بهذا الميل إلى السهولة كان من الآراء الشائعة بين علماء اللغة إلى زمن قريب، ولكنه الآن من الآراء التى لا يؤذن لها بدخول صلب المنهج. وقد عد الدكتور إبراهيم أنيس[١] ما ترتب على هذا الميل من الظواهر فجعلها ثلاثا: أولاها أن اللغات الحديثة فى ميلها إلى سهولة النطق تخلو من المجموعات المتنافرة من الحروف التى تتعثر الإنسانية فى نطقها. وثانيتها أن هذه اللغات تميل إلى التقصير من بنية الكلمات، لكون الكلمات القصيرة أيسر نطقًا من الكلمات الطويلة. وثالثّها أن الأصوات فى كل لغات الأمم المتمدينة تتكون بواسطة الهواء فى أثناء صعوده من الرئتين وخروجه من الفم، ولا يتكون صوت منها عن طريق دخول الهواء إلى الرئتين. أما عن النقطة الأولى من هذه الثلاث، فلا خلاف فى أن اللغة الانجليزية لغة أمة متمدينة، بل إنها أصبحت الآن لغة عالمية يشترك فى التخاطب بها معظم المثقفين من أبناء العالم. وفى هذه اللغة الإنجليزية مجموعات من الأصوات التى يصعب النطق بها حتى على أبنائها، وقد صادفت كثيراً من الانجليز يتلعثم فى نطق five sixths، أى خمسة أسداس. وقد وجدت من الصعب على معظم العرب فى بريطانيا أن ينطقوا هذه؛ أو حتى أسهل منها؛ وهى كلمة ciothes أى ملابس؛ لأنها تنتهى بثاء ساكنة متلوة بسين ساكنة أيضاً، فكان من شأن العربى أن يحشربين هذين الساكنين حركة ليتمكن من النطق بالكلمة. وأما عن النقطة الثانية، فإن اللغة حين تجد فى الكلمة الطويلة بيانا لمعنى أكثر مما فى الكلمة القصيرة ربما تهجر الكلمة القصيرة إلى الطويلة، وقد ذكرت فى معرض الكلام عن الصيغ الرباعية فى كتابى مناهج البحث فى اللغة[٢] طائفة من الكلمات الرباعية التى تشترك مع كلمات أخرى ثلاثية فى مادة واحدة، ومع وجود هذه الثلاثيات أبقت اللغة على هذه الرباعيات، فأصبحت هذه الرباعيات أكثر شيوعا من ذوات الثلاثة. من ذلك.

---

(١) دلالة الألفاظ ص ٢٨ - ٢٥.

(٢) ص ١٨٣ ـ ١٨٦.

الرباعى	المادة	الرباعى	المادة
دحرج	درج	بعثر	بثر
سقلب	قلب	عربد	عرد
شقلب	قلب	زغرد	غرد

بل إن الفعلين عربد وزغرد لايشترك معهما ثلاثى فى مادتهما، ولو كان الميل إلى سهولة النطق سائداً فى اللغة لأصبح هذان فى صورة ثلاثيين، ولكن الميل إلى سهولة النطق هو آخر ما يتحكم فى تطور اللغة وصيغها. أما عن النقطة الثالثة، فإن شعوب أفريقيا التى تستخدم الأصوات الناشئة عن دخول الهواء إلى الرئتين قد بدأت تأخذ بأسباب المدنية، وتستكمل حريتها، وسوف نعلم عندما تصل إلى مرحلة متقدمة فى الحضارة، ما إذا كانت هذه الأصوات تنافى سهولة النطق وتجافى المدنية، أو أ نها ستبقى تساير التقدم. فإذا كانت الأولى فسوف نجد شعوب أفريقيا تهجر لغاتها هذه، أو تهجر على الأقل ما يصدق عليه هذا الوصف من أصوات هذه اللغات.

وقال النحاة إن العرب استثقلوا إلتقاء الساكنين، وإن المتحرك فالساكن كانا أسهل فى النطق عندهم من الساكنين المتجاورين. ولست أدرى إن كان الجهاز النطقى عند العرب يختلف عن الجهاز النطقى عند غيرهم من الشعوب، أم أن فطرة الله واحدة، ولا سيما فى خلقة الجسم الإنسانى؟ فإذا كانت فطرة الله واحدة فما كان أجدر اللغة الإنجليزية أن تخترع شيئًا تتوقى به التقاء السواكن فى five sixthe وفى Clothes. وما كان أجدر اللغة التشيكية أن تتوقى تتابع عدد من السواكن يبلغ الخمس أحيانا. ولكن المسألة ليست مسألة خفة أو ثقل، وإنما تنفرد كل لغة بطريقة خاصة فى أنماطها الصوتية، فيسمح بعض اللغات بشىء، ويحرمه البعض الآخر. وإن البعض الذى سمح به لم يسمح به لخفته، ولم يحرمه البعض الذى حرمه لثقله، بل الأمر أمر الاختيار العرفى الاعتباطى فحسب.

«اعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرَّف أقوالهم، مبنى على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت عِلَلَ الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا، وإن كان على غير قياس

ومستثقلا، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك، فقلت مِوْعادِ، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء موسر وموقن لقدرت على ذلك، فقلت مُيّسر وميقن، وكذلك لونصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوارّ والنواصب والجوازم، لكنت مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال، وليست كذلك علل المتكلمين، لأنها لاقدرة على غيرها»[1]. وهذا اعتراف صريح من ابن جنى يضعف العلل النحوية، نضيف إليه أن هذا الضعف نتيجة مباشرة لعنصر الصنعة فيها. ولو لجأ النحاة إلى العرف، فاعتبروه مصدراً وحيدًا للغة، لما اضطروا إلى انتحال العلل، ثم الدفاع عن ذلك الانتحال فيما بعد.

ولقد كان تقسيم النحاة العلل إلى موجبة ومجوزة فتحًا لباب من العبارات المعيارية التى حفلت به كتب النحو والصرف والبلاغة، فهذا مرفوع وجوبا، وذاك منصوب جوازًا، ويجب كذا، ويجوز فى ذلك الأمران، وهلم جرا، من هذه العبارات التى جعلت كتب النحو كغيره من الدراسات اللغوية تنتفخ بلا مبرر. يقول ابن جنى[2] فى بيان هذه العلل:

«إعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه فى اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجوزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة وإنما هو فى الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب؛ من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هى علة الجواز لا علة الوجوب. ألا ترى أنه ليس فى الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذًا علة الجواز لا علة الوجوب». ولست أظن عبارة أو غل فى باب المعيارية من قولك يجب كذا، لأن دلالتها أن من خالف الواجب فقد أخطأ وقد كان خطؤه لعدم تمسكه بالمعيار الواجب، الذى قننه واضع العلة الموجبة. ويبدو أن الذى اختار النحاة وصفه بالوجوب كان يمكن أن يسمى مطرد الورود، وأن ما اختاروا أن يسموه جائزًا كان يمكن أن يوصف بأنه أقل ورودًا من

(١) الخصائص ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) الخصائص ص ١٦٨ - ١٦٩.

سابقه، وبذلك يبقون فى نطاق المنهج الوصفى، دون خروج عنه إلى مضايق المعايير والأقيسة.

ولقد كان التعليل فى دراسة اللغة مسئولا كذلك عن خلق «نظرية العامل»؛ فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلم جرا. وكما اختلف البصريون فى قياس نعم وبئس وأفعل التعجب مع إخواتهم الكوفيين اختلفوا كذلك فى تحديد العامل فى بعض الحالات، فالمبتدأ عندهم مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ واختلاف النحاة فى العلة هنا دليل أيضا على خطأ منهجهم، وتعارض بعضه مع بعض؛ ومنهج هذا شأنه لا يمكن أن يخلو من المطاعن على أى حال. ولقد وجد أن مضاء[1] هذه المطاعن، وأحسن الطعن فيها، فى كتاب لم يعرف عنه إلا منذ سنين.

يقول ابن مضاء فى الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل: «قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى» ويعترض ابن مضاء على سيبويه[2]، إذ أورد فى الكلام عن الحركات والجزم، ثم علامات البناء وسكون الوقف، أنه فرق بين الأوليات وبين الأخريات؛ فجعلها ثمانية مجار، ليفرق بين ما يدخله ضرب منها بسبب أثر العامل، وليس شىء أحدث ذلك فيه. ويقول ابن مضاء فى اعتراضه: فظاهر هذا أن العامل أحدث الأعراب، وهو ظاهر الفساد.

ويورد ابن مضاء فى الاستشهاد على قوله كلام ابن جنى فى الخصائص[3] وقوله: وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل فى الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشىء غيره، ولا ينسى ابن مضاء بعد ذلك أن يأتى برأى أهل الحق ومذهبهم من أن هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.

---

(١) كتاب الرد على النحاة نشره الدكتور شوقى ضيف.

(٢) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢.

(٣) ص ١١٥.

نخلص من ذلك بأن العامل مختلف فيه، ولم يتفق النحاة واللغويون على الرأى فيه، فهو إما أن يكون.

١- لفظا فى الجملة، أو معنى من المعانى النحوية.

٢- المتكلم.

٣- الله سبحانه وتعالى.

يقول ابن مضاء: إن الغرض الأول باطل فى شقه الأول؛ لأن الفاعل لابد أن يكون موجودا عند حدوث الفعل، ولا ينطق المعمول فى الجملة إلا بعد عدم العامل من اللفظ. أما فى شقه الثانى، فالعامل إما أن يكون مريدا كالحيوان، أو طبيعيا كالنار، وليست المعانى النحوية أيا من هذين. «فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التى نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، قيل: لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العى، وإدعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعانى عن المقصود بها، لسومحوا فى ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم فى ذلك.

إلى هنا نقض ابن مضاء الغرض الأول، ولكنه لم يتعرض لرأى ابن جنى أن العامل هو المتكلم، ولا لرأى أهل الحق أن العامل هو الله سبحانه وتعالى. فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعى للغة، ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب، لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون إدعاء وحدة اللغة. ولقد وضحنا من قبل أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأن لها شروطا فى الصياغة لابد أن يراعيها الفرد، وسنزيد هذا إيضاحا عند الكلام عن مقياس الصواب والخطأ، وهو موضوع الفصل التالى من هذا الكتاب.

وأما أن الله سبحانه وتعالى هو العامل النحوى فلست أدرى لم اختلف عمله

---

(١) الرد على النحاة ص ٨٨.

سبحانه فيما بعد «ما» فى الحجاز عن عمله جل شأنه فيما بعدها فى ديار بنى تميم على ساحل الخليج العربى، وهل كان هذا الاختلاف لعلة غائبة يعلمها سبحانه، أم كان له حكمة يمكن لأصحاب علم الكلام أن يقدروها فى ضوء منطق أرسطو!

ما العامل إذًا؟ الحقيقة أنّ لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعانى اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعانى الوظيفية فى اللغة. فإذا كان الفاعل مرفوعا فى النحو فلأن العرف ربط بين فكرتى الفاعلية والرفع دون ماسبب منطقى واضح وكان من الجائز جدًا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذى جرت عليه. المقصود من أية حركة إعرابية إذًا هو الربط بينها وبين معنى وظيفى خاص، وقد جاءت هذه الحركة فى نمطيّة اللغة على هذه الصورة لأن العرف ارتضاها كذلك. والشرط الوحيد فى كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التى ترمز إليها، أى أن يراعى فى الفرق بين باب الفاعل وباب المفعول مثلا أن يعبر عنه بفرق شكلى يظهر بين الحركة الإعرابية الدالة على الفاعل وبين الحركة الإعرابية الدالة على المفعول. وهذا هو المقصود بقول ابن جنى فى خصائصه فى معرض الكلام عن علل النحو: «وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنًا الخ»(١) فكون أكثر علل النحو مبنيًا على الفرق أمر قد نقبله من ابن جنى، غير أن الفرق بين باب وباب لا يصلح أن يكون علة بالمعنى الإصطلاحى، وإنما نسميه ظاهرة، وبهذا نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل فى النحو، بل فساد التعليل الذى هو أصل العامل.

ولقد طالب ابن مضاء كذلك بإلغاء العلل الثوانى والثوالث: «وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع؛ فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئًا ما حرام بالنص، ولا

---

(١) ص ١٤٨ - ١٤٩.

يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حرّم؟. فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له لأن الفاعل قليل؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذى هو النصب المفعول؛ لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقل فى كلامهم ما يستقلون، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم»[1]. ولقد سبق أن ذكرنا فى هذا الفصل أن العلل الغائية كالتى أجيبت الأسئلة عنها فى كلام ابن مضاء هذا لا تدخل فى المنهج العلمى؛ وإنما مكانها فى التوحيد والفقه وغيرهما مما يتصل بالغيبيات.

(١) الرد على النحاة ص ١٥١ - ١٥٢.

الفصل الثانى

المستوى الصوابى

(أو مقياس الصواب والخطأ)

نحن فى عالم يزداد فيه الاتصال بين الناس، وتنمو وسائله، حتى لم يعد فى طوق أمة من الأمم، ولا فرد من الأفراد، أن يلزم بيته ويعبد ربه. فمصير كل أمة مرتبط بمصير غيرها من الأمم التى تصادقها أو تعاديها، ويرتبط كذلك مصير كل فرد فى المجتمع بمصير بقية أفراد المجتمع الذى يعيش فيه، ويتزايد ارتباط مصيره هذا بمصير الإنسانية فى عمومها فى الوقت الحاضر. والذى ساعد على ذلك هو التطور فى وسائل الاتصال المادى والفكرى بين أطراف المعمورة، كوسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية، ووسائل الاتصال البريدى والبرقى واللاسلكى والإليكترونى، وتحتل الصحافة والإذاعة من بين هذه الوسائل مكانا خاصا.

ولم تعد المسألة شركة فى المصائر فحسب، بل تعدتها إلى شركة فى الأذواق العامة، وفى المقاييس الاجتماعية والخلقية والعلمية، وقد ازداد تشابه الناس والأمم فى هذه النواحى، حتى أصبحنا نتكلم عن الحضارة الحديثة، بدل أن كنا نتكلم عن الحضارة الأوربية. وأصبح وصف هذه الحضارة بأنها حديثة يدل بالتضمن على أنها لم تعد حضارة أوربية أو أمريكية فحسب وإنما أصبحت حضارة عالمية يضيف كل شعب إلى مقوماتها بحسب ظروفه ومقدرته. وقد سمعنا الرئيس الأمريكى أيزنهاور يقول: إن مساهمة أية أمة من الأمم فى حضارة الجنس البشرى لا تقاس بعدد الفرق العسكرية التى يمكن أن تضعها هذه الأمة فى حقل المعركة. ومع قطع النظر عن الدافع الذى دفع أيزنهاور إلى هذا الكلام نجد ما قاله يدل على أن الحضارة أصبحت حضارة الجنس البشرى، وعلى أن أمريكا التى تقف متهمة فى الجلسة الطارئة للجمعية العامة بالاعتداء على لبنان، والتى اشتهرت بسياسة حافة الهاوية، لا تستطيع الخروج ولو فى الظاهر على المستويات السلوكية العالمية التى تشترك فيها أمم العالم جميعا. تلك هى

المستويات التى تهدف إلى المحافظة على الحضارة، وإلى جعل مصالح النوع الإنسانى فوق المصالح الخاصة لأى شعب أو حكومة، ثم إلى الغيره الأصيلة أو المصطنعة على السلام العالمى.

ويزداد تشابه الشعوب فى طريقة المعيشة، وطريقة التزّين، وارتداء الملابس، وإلى توحيد النظرة من الناحية الجمالية البحتة إلى أى موضوع من الموضوعات. فالفلم، أو المسرحية، أو المنظر، أو الصورة، أو الوجه، أو الفكرة التى تثير الدوافع الاستمتاعية المبنية على تقدير الجمال عندنا فى العالم العربى، ستثير نفس الدوافع فى كل مكان آخر من هذا العالم، مع اختلاف فى الدرجة أحيانا، ولكنها على أى حال إثارة تدل على وحدة ما فى الذوق، وترجع إلى تزايد الاتصال بين أجزاء العالم المختلفة فى هذا الزمان الذى نعيش فيه.

والاتجاه إلى المطابقة اتجاه غريزى فى الإنسان الذى يعيش فى مجتمع، فهو يحاول دائما أن يراعى المقاييس الاجتماعية، فى نفس الوقت الذى يسعى فيه إلى إرضاء فرديته، وكما يميل المرء إلى المطابقة فى ملبسه ومأكله وطريقة معيشته بصفة عامة يسعى إلى المطابقة فى لغته. وقد قررنا من قبل أنه يلجأ فى تكوين كلامه إلى الصوغ القياسى الذى يراعى فيه طريقة تكوين المفردات والجمل المستعملة حوله فى بيئته اللغوية. يفعل ذلك دون وعى منه بما يفعل حين يتكلم لهجته الخاصة، وتفعله المجتمعات بوعى حين تنشىء لأنفسها لغات مشتركة، يلتقى فيها أبناء اللهجات المختلفة التى تنضوى تحت لغة واحدة. ومن أمثلة هذه اللغات المشتركة الانجليزية الأساسية Basic English، التى قصد بها أن تكون لغة عامة فى بريطانيا والكومنولث البريطانى.

والآن نتساءل عن ذلك الفيصل الذى يحتكم المرء إليه فى كلامه، ليحكم بينه وبين المجتمع الذى قد ينظر إلى استعماله باعتباره خطأ فى بعض الأحيان. ومن المؤكد أن هذا الفيصل ليس هو الصوغ القياسى؛ لأن الصوغ القياسى ظاهرة لغوية بالمعنى الأخص، إذ أن المرء يلجأ إلى الطرق المشهورة العرفية فى صياغة الكلام والجمل، فيطابقها فى كلامه، ويقف عند هذا الحد فى مراعاة الصوغ القياسى، أى أنه لم يشمل عنصر الصواب الاجتماعى عندما راعى عنصر الصواب اللغوى. تصوّر أستاذا فى

الجامعة يتكلم لهجة أولاد البلد فى محاضرة يلقيها على طلبته فى المدرّج، ثم انظر فيما إذا كان هذا الاستاذ قد راعى الصوغ القياسى فى كلامه أو لم يراعه. الواضح أن هذا الأستاذ الفاضل قد صاغ كلماته وعباراته وجمله على قياس لهجة أولاد البلد، فلم يخطئ من الناحية اللغوية بهذا المستوى. ولكنه إلى جانب ذلك أخطأ فى ناحية هامة هى إهمال المعايير الاجتماعية التى تفرض عليه ما يسمى المستوى الصوابى أو مقياس الصواب والخطأ فى استعمال اللغة؛ وإن عقوبته المترتبة على هذا الإهمال تتمثل فى ضحك طلبته منه ضحكا يشعره بالخجل الذى لا حد له.

وإن الذى فعله مهذّب «إلا يْزَا» فى قصة بجماليون يوضح لنا أن كل نشاط اجتماعى له مستواه الصوابى الخاص؛ فقد نشأت هذه الفتاة فى طبقة فقيرة، ولكنها كانت جميلة. ورأها أحد أفراد الطبقة العليا، فأعجب بجمالها، ولكنه أسف لتربيتها على مسالك الطبقة الدنيا، ورأى بطموحه أن يقوم بتهذيبها وتعليمها طرق السلوك التى تتبعها الطبقة العليا، فيفعل ما فعله المثال بجماليون، أحد أبطال الميثولوجيا الإغريقية، حين وهبت أفروديت الحياة لأحد تماثيله الذى يمثل امرأة، فتروجها، ولقنها أصول السلوك. وإن تعليمه «الإيزا» لم يكن قاصرا على تلقينها لغة الطبقة العليا، وتنفيرها من لغة أولاد البلد، وإنما تناول كل نواحى النشاط الاجتماعى، كطريقة الملبس والمأكل، ومقابلة الناس واستقبالهم، والتحدث إليهم فى مواضيع دون أخرى، وهلم جرا. وذلك يوضح لنا أن المستوى الصوابى فكرة لاتتصل باللغة فحسب، وإنما تتناول كل ناحية من نواحى النشاط الاجتماعى.

ولا شك أن كل سلوك لغوى لابد أن يراعى فيه عنصران هامان لايستغنى عنهما:

١- عنصر الوضوح الذى يسد الحاجة اللغوية أو المعنى الوظيفى

٢- عنصر المطابقة الذى يسد الحاجة الاجتماعية أو المعنى الاجتماعى

وحاصل جمع مراعاة الحاجتين اللغوية والاجتماعية هو مراعاة المستوى الصوابى الذى نتكلم عنه. فإذا أريد بالنص اللغوى أن يكون نصا أدبيا وجب إذًا أن يراعى فيه إلى جانب العنصرين السابقين عنصر ثالث هو عنصر الجمال، وبه يسد النص الحاجة الجمالية الفنية. وبهذا يتضح الفرق بين منتج الأدب وبين منتج الكلام العادى، وبه يتضح الفرق أيضًا بين الناقد الأدبى والباحث اللغوى؛ إذ يبحث أولهما عن الجمال،

ويبحث ثانيهما عن الصواب. ولهذا كان منهج أولهما ذاتيا، ومنهج ثانيهما موضوعيا، والأول يلاحظ فيسجل انفعاله بالنص، والثانى يلاحظ فيسجل الظاهرة التى يجدها فى هذا النص.

ولكون العرف الاجتماعى أثبت من العرف الفنى، وأكثر منه مقاومة للابتداع، نجد لغة الكلام العادى تفرض على المتكلم قوالب وطوابع تعبيرية خاصة أكثر مما تفرضه اللغة العلمية أو الأدبية. ذلك بأن لغة العلم والفن تترك لمن يستعملها حرية خلق الاصطلاحات والتعبيرات التى تصل به إلى غرضه من الإفهام أو التأثير، ومن هنا اختلف طابع المستوى الصوابى فى لغة الكلام عنه فى لغة العلم والأدب.

«وثمة فرق واضح بين استخدام الفرد للغة فى ظروف عامة مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوى وبين استخدام الشاعر أو القصاص أو الخطيب للغة. فحين يجد المتكلم نفسه فى الظروف التى تشمل معه جميع أعضاء المجتمع يوجد معيار يمكن لكل امرئ أن يقيس عليه تعبيراته الفردية. أما بالنسبة للأديب فالأمر مختلف تماما؛ فهو يستخدم اللغة استخدام اختيار وتعمد (ونحن نتكلم فى الفن عن الإلهام وعن الإبداع الفنى الذاتى الذى لا يخلوا أبدًا من عمل تطوعى)، ثم هو من جهة أخرى يستخدم اللغة وله نوايا جمالية. فهو يريد أن يخلق الجمال بالكلمة، كما يخلقه الرسام بالألوان والموسيقى بالنغمات»[1].

وقد سبق أن قلنا إن لغة الكلام تقتضى عنصرى الوضوح والمطابقة، وإن لغة الأدب تقتضيهما ومعهما عنصر الجمال، أما لغة العلم فتقتضيهما ومعهما عنصر الانسجام المنطقى. والسبب الذى دعانا إلى استخدام كلمة «الانسجام المنطقى» دون كلمة «المنطق» ودون كلمة «الصدق» أن الانسجام المنطقى يجب أن يكون طابع كل عمل علمى، بحيث لا يتناقض جزء من هذا العمل مع جزء آخر منه. فإذا جعلنا المنطق عنصرا من عناصر المستوى الصوابى للغة العلم فقد فرضنا منهجا على منهج، وجعلنا المنطق بقضاياه فيصلا فى قضايا العلم. وإذا جعلنا الصدق عنصرا من عناصر هذا المستوى الصوابى فى لغة العلم كانت دعوانا منافية لطبيعة الأشياء، لأن النظريات العلمية تظهر وتختفى، وتجارب العلم تنجح وتفشل، والقاعدة العلمية يعمل بها اليوم

(1) Charle Bally, Traité de Stylistige Françaíse, p. 19.

وتترك غدا. فلو جعلنا الصدق من عناصر لغة العلم لكان علينا أن ننتظر حتى نصل فى العلم إلى الحقائق المطلقة لا النسبية فى الكون، ولاقتضانا ذلك بحثا أبديا بلا فائدة. أما إذا ادعينا هذا الصدق لما بأيدينا من النتائج العلمية، فلن يكون للعلم تقدم بعد اليوم. لهذا وصفنا المستوى الصوابى للغة العلم بأن من عناصره الانسجام المنطقى لا المنطق ولا الصدق.

وحين نتكلم هنا عن المستوى الصوابى نقصد المستوى الصوابى اللغوى الاجتماعى، فلا نقصد المستوى الصوابى المنطقى الخاص بصدق المحمول على الموضوع، أو الاسم على المسمى، ولا نقصد المستوى الصوابى الخلقى الخاص بمطابقة الخبر للواقع ولا شك أن المنطق يرفض أن يكون عبد المطلب عبدا لعمه المطلب، ويرفض فكرة العبوس فى ابنه العباس، ولكن اللغة تسمح بهما. ويرفض المنطق كذلك القضية القائلة «الشمس طالعَةٌ» إذا قيلت بالليل ولكن اللغة تمنحها الاعتراف. وترفض الأخلاق الكذب الصريح الذى فى قول الشاعر لممدوحه:

ماشئت لا ما شاءت الأقدار   فاحكم فأنت الواحـد القهار

ولكن اللغة تحتفى بالبيت، وتستشهد به على ظاهرة بلاغية هى الإغراق فى المبالغة، وربما كان للدين طريقته الخاصة فى الاعتراض على هذا البيت؛ لأن للدين مستوى صوابيا خاصا به كذلك.

وما دام لكل لغة أو لهجة مستواها الصوابى الخاص، فلابد لمن يريد التكلم بلغة أو بلهجة غير لغته أو لهجته أو يتعلم مطابقة جميع عناصر مستواها الصوابى، من أصوات، ومفردات، وصيغ، وطرق تركيب جمل، ونبر، وتنغيم، وإشارات باليدين والوجه أثناء الكلام، وطرق استجابة لما يسمع، وهلم جرا. وإن من يكتفى منا بتعلم مفردات لغة أجنبية ويهمل إتقان أصواتها وتنغيمها وطرقها المختلفة ليبدو فى نظر أصحاب هذه اللغة أشبه ما يكون بالأوربى الذى يفد على بلادنا، ويحاول أن يأكل الملوخية بالشوكة والسكين، انظر كيف يخطئ الصعيدى حين يفد على القاهرة لأول مرة، ويحاول أن يتكلم لهجة القاهرة، وعندنا خبرة بأبناء الدلتا حين يعينون للعمل بالصعيد، ويحاولون أن يتكلموا بلغة البلد الذى عينوا فيه. إنهم قد يحسنون كل شىء فيها إلا ما يبدوا غير مستحق للعناية، وعندما يرتكبون هذا الخطأ البسيط يثيرون

الضحك إلى حد كبير. أذكر من طفولتى أنى شاركت فى الضحك حين حيّانا أحد المدرسين من أبناء الدلتا، وكنا نجلس فى القرية، فقال: «السلام عليكم ياجماعة». وكان الذى أضحكنا هو أنه أردف التحية بالنداء دون مبرر، وذلك مالا نفعله عادة إلا إذا كنا نحيى شخصا غير منتبه، فنقول: السلام عليكم يافلان. ولا شك أن هذه نقطة اجتماعية غير لغوية، ولكنها تدخل فى نطاق المستوى الصوابى.

ويستند المستوى الصوابى لهذا السبب إلى ضغط اجتماعى هائل، لا يتسطيع الفرد أن يخاطر باحتماله. ويتمثل هذا الضغط الاجتماعى فى أمور تتدرج من السهولة إلى الصعوبة، من السخرية الضاحكة، أو عدم استجابة السامع للكلام، إلى أقصى العقوبات الاجتماعية، التى منها الابتعاد عن صحبة من يتعود خرق المستوى الصوابى، إلى عدم الدخول معه فى تعاقد اجتماعى كالزواج وغيره، إلى انعدام إحساس أفراد المجتمع بزمالته لهم من الناحية اللغوية. وتلك أمور تبدو هينة على الورق، ولكن تجربتها لا يمكن أن يساويها إلا احتمال أقسى العقوبات القانونية الرادعة. ومن هنا صح أن نسميها عقوبات اجتماعية.

وتتم القدرة على تمييز المستوى الصوابى المطلوب بواسطة أمور منها الملاحظة، والمشاركة، والتجربة. فقد يستمع المرء إلى كلام الآخرين، فيعرف من ملاحظاته لهذا الكلام أن هؤلاء المتكلمين يراعون فى كلامهم أمورا خاصة لا يحيدون عنها؛ وأن عليه إن إراد الدخول فى زمالتهم اللغوية أو استبقاءها، أن يراعى نفس هذه الأمور. ثم يدخل معهم فى محادثات، ويشاركهم الحديث، فيتعلم بالمشاركة مالم يستطع تعلمه بالملاحظة، وإن أكثر سلوكنا الاجتماعى، سواء أكان لغويا أم غير لغوى، قد استقر فى أعماق جهازنا العصبى عن طريق المشاركة المتكررة؛ ولا يستطيع أحد أن ينكر قيمة التكرار من الناحية التربوية. ثم يخطئ أحيانا فيصادف من هذه التجربة ما يصادفه المخطئ، فتردعه هذه التجربة عن الخطأ مرة أخرى فيما أخطأ فيه، وبهذا يحافظ على المستوى الصوابى فى الاستعمال اللغوى.

لكل لهجة إذًا مستواها الصوابى الخاص، الذى يختلف عن المستوى الصوابى لأية لهجة تنتسب معها إلى نفس اللغة. والمعروف أن كل لهجه تميل فى تمجيد مستواها الصوابى الخاص، والمحافظة عليه، إلى أن تستهجن ما يخالفه من التكلم ببقية

اللهجات. وقد بينت كيف ينظر الصعيدى إلى كلام ابن الدلتا، وكيف ينظر الأخير إلى كلام الأول، بل كيف ينظر القاهرى إلى كلامهما جميعا، فيعتبره ذا دلاله معينة من الناحية الحضارية، أو التحضرية على الأصح. وثمة عوامل معينة تجعل القاهرى بموضع يمكنه من السخرية من اللهجات الريفية. تلك العوامل وثيقة الصلة بوسائل الاتصال التى كنا نتكلم عنها من قبل. فالإذاعة فى برامجها الشعبية تميل إلى استخدام لهجة القاهرة، والصحافة حين تكتب اللغة العامية تكتبها بلهجة القاهرة؛ فلهجة القاهرة إذًا مسلطة على الريفى ليلا ونهارا، حتى تعودها سامعا وإن لم يتعودها متكلما؛ وهى تحمل معها إليه عادات القاهرة، وطريقة المعيشة فى القاهرة، وتفرض عليه احترامها، ولا يسعى هو من ناحية أخرى إلى فرض احترام عاداته أو لهجته على القاهرة. ولهذا تصبح لهجة العاصمة، إذا أتيحت لها ظروف معينة، لغة مشتركة يتكلمها كل أبناء الإقليم، ولا يمنع لهجة القاهرة من أن تصبح كذلك إلا نفوذ العربية الفصحى علينا من نواح كثيرة، قومية وثقافية ودينية.

وأغلب الظن أن اللغة العربية الفصحى التى أصبحت لغة مشتركة للعرب من جميع القبائل كانت لغة الحج والأسواق والمجامع الأخرى: وأن اتصالها بالحج وبمكة هو الذى دعا بعض اللغويين إلى أن يسميها لهجة قريش. والملاحظ أن هذه اللهجة الفصحى تقرب إلى كل لهجة عربية، فتكون أدنى إليها من غيرها من اللهجات، وإنما كانت قريبة منها لأن بعض عناصر تركيبها ملاحظٌ فيها. فالفصحى لكونها لغة العرب جميعا تم نموها فى المجتمع العربى فى عمومه، لا فى قبيلة بعينها، وتقبلت فى نموها عناصر من جميع اللهجات، حتى بدت قريبة إلى كل لهجة وانظر مثلا إلى قول أمرئ القيس.

وإن شــفائى دمعــة مهراقــة   فهل عند رسم دراس من معول

وإذ أدخل فى اللهة الفصحى «هراق» إلى جانب «أراق»؛ ومن المؤكد أن ما نجهله من هذه الأمثلة أكثر بكثير مما نعلمه منها.

وإذا كان للهجة مستوى صوابى خاص بها، فلا بد للغة المشتركة من أن يكون لها مستوى صوابى كذلك. ولعل كل ما يفعله طلاب الدراسات اللغوية العربية هو أن

يقضوا زهرة عمرهم فى محاولة استكمال فهم المستوى الصوابى لهذه اللغه. ومن أجل هذا يدرسون اللغة نفسها بكل كتبها الصفراء والبيضاء، ويدرسون إلى جانبها ثقافة العرب، وتاريخهم، وإسلامهم، وفلسفتهم، وطرز بنائهم، وغير ذلك. وتتعاون كل هذه الدراسات فى استكمال فهم المستوى الصوابى بعناصره المختلفة اللغوية والاجتماعية والجمالية التى تتجه إلى دراسة النص العربى.

والذى يوحد المستوى الصوابى، ويحرسه، ويقوم عليه هو المجتمع، أو مجموع أفراده، ومن ثم يصبح كل شخص خاضعا لهذا المستوى الصوابى، ولكنه له فى نفس الوقت أن يبدع فى اللغة، فإذا صادف ما أبدعه قبولا عاما فى المجتمع، كان هذا الفرد إلى جانب كونه خاضعا للمستوى الصوابى خالقا له ومشتركا فى القيام عليه. وبهذا يكون من المحتمل يالنسبة للفردأن يكون مؤثرا أو متأثرا بالنسبة للمستوى الصوابى، بحسب الدور الاجتماعى الذى يقوم به كفرد. وسنرى طائفة من أدوار الفرد الاجتماعية فى الفصل التالى إن شاء الله.

وإن التطور الصوتى والصرفى والنحوى والمعجمى والدلالى فى اللغة ليستتبع تغييرا فى المستوى الصوابى من الناحية التاريخية كذلك؛ فما كان صوابا فى الماضى يصبح خطأ فى الوقت الحاضر، ويصبح خطأ اليوم صواب الغد، إذ رأى المجتمع اللغوى أن يتبناه فى الاستعمال. فإذا أخذنا كلمة السيد مثلا ودرسنا استعمالاتها بحسب المستويات الصوابية المختلفة، وجدنا أن هذه الكلمة لم تكن تستعمل فى الماضى البعيد جدا إلا فى مقابل العبد، نم تطور استعمالها فأصبحت تستعمل بمعنى صاحب النفوذ والسلطان، ثم تطورت كذلك فأصبحت تستعمل فى الغزل؛ فيقول الشاعر لمحبوبته «ياحبيبى وسيدى»، ثم اختص بها الهاشميون حينا من الدهر بعد ذلك، فاصبح كل من يلقب بالسيد يعتبر هاشميا، وفى أثناء ذلك كان الناس قد تعودوا تسميه أبنائهم بالسيد أو سيد بدون الألف واللام، ثم جاءت الثورة المصرية فى ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ وعنيت بإلغاء الفروق بين الناس، فألغت الألقاب، ولقبت الناس جميعا بلقب السيد، فاصبحنا نرى صيغتين متحدتى النطق تدل كل منهما على معنى معين هما:

السيد محمد على

السيد/ محمد على

وتدل الأولى على شخص اسمه السيد واسم أبيه محمد واسم جده على، وتدل الثانية على شخص اسمه محمد واسم أبيه على، وقد وضع أمام اسمه لقب السيد، على الطريقة التى يوضع اللقب بها فى المكاتبات الرسمية، متبوعا بخط مائل.

وعلى ذكر قول الشاعر «ياحبيبى وسيدى» لم يكن من العيب فى الماضى أن يورد الشاعر فى غزله كلاما يشتمل على ضمائر المذكر سواء أكان المراد ذكرًا أم أنثى، ولعل ذلك كان استمرارًا لاتجاهات شاذة ظهرت فى الشعر العربى فى العصر العباسى على ألسنة المُجّان وضحايا الشذوذ الجنسى. ولعل المستوى الصوابى الخلقى الاجتماعى فى ذلك الحين كان لا يستنكر مثل هذا الشعر، بل ربما منحه قدرًا من الاستحسان، وقد جر هذا الاستحسان إلى بقاء هذا الميل بعد انقضاء الظروف التى أدت إليه، لأن الشعراء بعد ذلك العصر كانوا يعجبهم القالب الشعرى العباسى، ويريدون محاكاته من الناحية الشكلية، وكان مما تستتبعه هذه الشكلية الغزل بالمذكر، فبقى فى الشعر المملوكى وما بعده، ولا تزال آثاره باقية فى شعرنا وأغانينا إلى يومنا هذا، ولكنها آثار تتلاشى شيئًا ليحل محلها شكل أدبى يتسم بالصحة النفسية، ويخاطب المحبوبة بضمير المؤنث. ومعنى ذلك أن المستوى الصوابى الاجتماعى قد أخذ فى التغيّر، وأإن جيلنا هذا الذى نعيش فيه يفخر بالبدء فى التخلص من مظاهر التعفن الخلقى الذى شاع فى العصور الماضية.

وكما يصح القول بوجود اللهجات الخاصة المهنية والطائفية يصح القول بأن كل لهجة من هذه اللهجات لها مستواها الصوابى الذى يرضى ببعض المفردات دون بعض، وببعض التعبيرات دون بعض، وببعض الطرق فى التعبير دون بعض. وفى صبح الأعشى حشد من المجلدات التى تصف كيفية مخاطبة الملوك فى الرسائل، وكيفية مخاطبة الوزراء، ومخاطبة القادة أو القضاة أو الولاة بل إن ثمة مخاطبة خاصة لصاحب دمشق، وأخرى لصاحب عمالة الصعيد وهلم جرا. وكل من احتك مثلى بلغة العسكريين ومارسها يذكر تعبيرات مثل «التواجد» ويقصد بها الحضور أو

التجمع، ومثل «وقد تنبه عليه» ويقصد بها وقد أحيط علما بكذا، ومثل «بلغ فرار» والمقصود أن العسكرى قد هرب، ومثل ذلك كثير.

ولوكتبت فى مكتب أية قيادة عسكرية «يجب أن يتجمع الجنود» بدل «يقتضى تواجد جميع العساكر»، أو «وقد أحيط علمًا بضرورة حضوره صباح غد» بدل «وقد تنبه عليه بالتواجد باكر صباحا»، أو «إن العسكرى فلان قد هرب» بدل «إن العسكرى فلان بلغ فرار»، لكنت مخالفًا للمستوى الصوابى للكتابة فى المكاتب العسكرية، ولفكر العسكريون فى إسناد مهمة الكتابة إلى شخص غيرك يجيد طريقتّهم فيها.

المتزمتون من رجال اللغة أكثر خطأ فى فهم المستوى الصوابى المطلوب فى الحياة العامة من الناشئين فى فهم هذه اللغة التى نتكلمها فى الحياة اليومية، والتى تجمع بين الفصيح والعامى فى الجملة الواحدة.

يشير ابن فارس[1] إلى إجماع أهل اللغة ـ إلا من شد منهم ـ أن للغة قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، كاشتقاق الجن من الاجتنان، والإنس من الظهور. ثم يقول: «وهذا كلام مبنى على ما تقدم من قولنا فى التوقيت؛ فإن الذى وقفنا على أن الاجتنان التستر هو الذى وقفنا على أن الجن مشتق منه. وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأن فى ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها. ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن».

ويروى أن الشيخ حمزه فتح الله رحمه الله قدم من رحلة تفتيشيه له فى مدارس الأقاليم، فلما انتهى إلى فناء المحطة، نظر حوله لعله يجد رجلا يحمله على حماره إلى بيته، فبصر برجل يجرْ خلفه حماراً، فناداه: «أيها المكارىْ!» قال الرحل «نعم» فقال الشيخ حمزة: «إيتنى بأتان جَمَزَى»! فظنْ الرجل أنه يتكلم لغة أجنبية؛ فقرب منه وجعل يستطلع جلية ما يريد، حتى أخذ منه الجهد ولم يحظ منه بطائل. وهنا حلت العقوبة بالشيخ حمزة، إذ تركه صاحب الحمار وذهب لحال سبيله. وهرول الشيخ إلى بيته يقول:

مشيناها خطى كتبت علينا   ومن كتبت عليه خطى مشاها

(١) الصاحبى ص ٣٣.

وكان ألطف ما داعب به الشاعر حافظ ابراهيم صديقه الدكتور محجوب ثابت أن عيره بعدم مراعاة المستوى الصوابى فى مخاطبة الناس. فقال حافظ:

يرغى ويزبد بالقافـات تحسـبها قصف المدافع فى أفق البسـاتين

من كل قاف كـأن الله صورهـا من مارج النار تصوير الشياطين

وإن من أوجع ما يتجه إلى أصحاب الثقافة العربية الخالصة والأزهريين منهم بخاصة أنهم يقلقلون ويمدون ويبالغون فى التفخيم والرقيق؛ وكل واحدة من هذه الغلطات فى الكلام العادى اليومى كسر خطير للمستوى الصوابى الذى أنشأه قوم يأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق، برغم كون مافى كلام الأولين مراعاة للمستوى الصوابى الفصيح، ولكن كلا من هذين المستويين مستقل عن الآخر تمام الاستقلال.

وإذا كان للإنسان خبرة بعدّة مستويات صوابية، أمكنه أن يحدد المكان أو الطائفة أو الطبقة التى ينتمى إليها المتكلم بمجرد سماعه يتكلم، وإنى مورد هنا طائفة من الأيمان، وطائفة أخرى من التحيات، وسيرى القارئ بنظرة قصيرة أن كل يمين أو تحية منها تشير إلى وضع اجتماعى معين، وإلى مستوى صوابى لطبقة اجتماعية معينة، وإليك الأيمان أولا، وحاول أن تحدد الوضع الاجتماعى لمن يحلف كل يمين منها:

وحياة ربنا ـ وربنا ـ والنبى ـ وحياة شنبك ـ والقرآن الكريم ـ عليه الطلاق ـ أقسم بكل محرجة من أيمان المسلمين ـ وحياة أمك ـ وحياة ما انت ما رضيتش تطاوعنى ـ وتربة أمى ـ وحياة غلاوتك عندى ـ ودراع أبويا ـ وراس أبويا ـ وحياة فلان ـ والله العظيم ـ وحياة دى النعمة ـ وحياة العيش والملح ـ وحياة أبوك اللى ما أحلف به باطل ـ وحياة ولادى ـ وحياة عينى ـ وهلم جرا. اقرأ كل قسم من هذه الأقسام وأسأل نفسك الأسئلة الآتية: من الذى يمكن أن يقسم بهذا القسم؟ أى نوع من الناس هو؟ ما الموقف الذى يمكن أن يتم فيه هذا القسم؟ أى نوع من الناس من يستمع إلى هذا القسم؟ وستخرج من هذه المساءلة باجابات تحدد لك الموقف والمستوى الاجتماعى لهذا القسم. ثم افعل مثل ذلك بالتحيات الآتية.

السلام عليكم ـياميت مسا ـ صباح الخير ـ نهاركم سعيد ـ ياميت ورد على عيونك ـ صباح اللبن ـ صباح القشطة ـ تقعدوا بالعافية ـ خليتكم بعافية ١ـ تصبحوا على خير

- ألو - باى باى - ازى الحال - ازى الصحة - لعلك بخير - ازى المزاج - ازى الأنجال - فلان بيصبح (والمقصود المتكلم نفسه) - ياميت فل - سلامات - الورد فتح للنبى - يا ميت صلا على الزين - وهلم جرا.

وبعد فالمستوى الصوابى معيار لغوى يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ فى الاستعمال: وهو كالصوغ القياسى لا يمكن النظر إليه باعتباره فكره يستعين الباحث بواسطتها فى تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعى يفرضه المجتمع اللغوى على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام فى الاستعمال. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المستوى الصوابى لا يوجد فى اللغة فحسب، وإنما يوجد فى كل شئون الثقافة بالمعنى الأعم، أى بالمعنى الأنتروبولوجى الذى يشمل العادات والتقاليد واللغة والدين والملابس والمساكن والحفلات وغيرها. فلكل واحدة من هذه الظواهر مستواها الصوابى الخاص، ومن ثم لا يمكن أن يقال إن المستوى الصوابى فكرة من منهج اللغة، ولكن يقال إنه مقياس اجتماعى عام يرمقه الفرد بشىء من المهابة والاحترام، ويحرسه المجتمع بأسلحة أقلها النقد الاجتماعى اللاذع.

الفصل الثالث

أثر الفرد فى نمو اللغة

«إن عملية أكتساب اللغة سواء أكانت فى الطفولة (إذ يكتسب الطفل لغة أسرته) أو فى الحياة المتأخرة (حين يتعلم المرء لغة أجنبية) هى عملية واحدة فى جوهرها. فلابد للمرء فيها من أن يكون له منبع للمعلومات، ولابد أن يتعلم المرء كيف يميز عمليات النطق، ويعيد أداءها إذ يمده هذا المنبع بها، ويجب أن يكون المرء قادرًا على تمييز عمليات النطق التى يتعلمها، وتصنيفها»(١) والذى يهمنا هنا هو كيفية كسب الطفل للغة، لأنها هى العملية التى نستطيع بعدئذ على أساسها أن نقرر معنى السليقة اللغوية، وما إذا كان هذا المعنى يتصل بالطبع أو يتصل بالتطبع. والذى يبدو لأول وهلة أن عملية اكتساب اللغة من الناحية النفسية أكثر ما تكون شبها بعملية اكتساب العادات. وبهذا المعنى يصح أن نصف ما يقوم به المرء من حركات وسكنات أثناء التلفظ بلغته الخاصة «عادات نطقية». ولم يكن ابن فارس مجانيًا للصواب حين قال: «تؤخذ اللغة اعتيادًا كالصبى العربى يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات»(٢).

وواضح أن عملية الاكتساب هذه تستمر طالما كان الفرد عضوًا فى جماعة، واكتساب الفرد للغة عملية تدوم مادامت الحياة: فى الطفولة، وفى المدرسة، وفى الحياة العملية، يتعلم كل فرد كيف يتصل بزملائه. فلا يكاد الطفل يلج باب الحياة حتى يبدأ فى الحصول على أسس لغة الأم. ولأمر ما جعل الله المرأة أكثر من الرجل رغبة فى الكلام. وقد تكون هذه الرغبة فى نفسها خير معوان للطفل فى مراحل اكتسابه للغة؛ فهو ينتفع منها بقوة رغبتها فى الكلام. فيسمع كثيرًا، ويشارك ويحاكى، ويلاحظ الصواب فى الاستعمال، ولو أن العناية بالطفل كانت من نصيب أبيه، وهو أميل إلى

---

(١) Bloch & Trafer, Outline of Linguistic Analyais, p. 7.

(٢) الصاحبى ص ٣٠.

الصمت من أمه، لكانت فرصة المحاكاة عنده أقل، ومن ثم يقل تقدمه فى اكتساب اللغة. ويقول Meringer إن النساء والأطفال أشد محافظة من الرجال من وجهة النظر اللغوية فيما يختص بتطور اللغة[١].

«وفى خلال سنوات ثلاث أو حولها يستكمل المعرفة بمجموع أصواتها ونظام بنيتها ومفرداتها معرفة كافية لجعله واضحًا فى تعبيره عن حاجاته الملحة، ولاستجابته استجابة مناسبة لما يطلبه منه الآخرون، مما يتصل بهذه الحاجات. وكل هذا الدور الإعدادى فى التنشئة اللغوية يجرى فى البيت بأقل توجيه متعمد من هؤلاء المحيطين بالطفل»[٢].

المسألة إذًا مسألة تدريب مستمر على نطق أصوات اللغة، وعلى الإحاطة بصيغها، وما يكون ضروريا للفرد من مفرداتها، وعلى معرفة طرق صياغة جملها المفيدة، على غرار التدريب الذى يقوم به الراغبون فى اكتساب العادات. وليس صحيحًا أن اللغة العربية فى دم العربى، تظهر على لسانه ولو ولد فى بيئة أجنبية. وليس مقبولا أن اللغة توفيقية من عند الله، وأنه تعالى قضى أن تكون للعرب لغة ذات أصوات معنية، وصيغ ومفردات وجمل معينة، وقضى بتفصيل عكس ذلك للفرس، وبغيره مفصلا للترك والروس والإغريق والهند، وهلم جرا، وليس مستساغا أن المرء إذا نشأ على الكلام بلغة بقى أمينًا على تمثيل هذه اللغة ونطقها برغم المؤثرات الخارجية، بل إن الأدلة على عكس ذلك قائمة فى التاريخ العربى نفسه إذ إن نفوذ الموالى الفرس على لغة العرب فى صدر الإسلام، ونفوذ الترك على لهجات العرب فى عصرهم الحديث، يدلان دلالة واضحة على أن الناشئ فى لغة ما قد يلحق التعديل بعض عاداته النطقية. إذا دفعه الاستعمال إلى عادات أخرى لتحل محلها.

وإذا كان صحيحًا أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله؛ فيتعلم بالمشاركة والمحاكاة، فإن هاتين الأداتين (المشاركة والمحاكاة) تؤثران فى الكبير كما تؤثران فى الطفل. وإذا كان أثرهما على الطفل إعانته على مطابقة الاستعمالات فى داخل الأسرة التى هى مجتمعة وعالمه، فإن الكبير سيجد فى فسحة الاختلاط العام أسرة تشمل

---

(١) Jespersen, Lang., p. 102: also Lewis Lang. in Soc.

(٢) اللغة فى المجتمع: الفصل الأول.

المتكلمين بلهجات، أو ربما بلغات مختلفة، ولن تكون المشاركة والمحاكاة هنا عاملين من عوامل المطابقة فحسب، وإنما قد تكونان كذلك من عوامل التشعب وعدم التجانس فى العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة. ومعنى ذلك أن العربى من تميم إذا رحل إلى مكة فأقام بين قريش مدة من الزمان، فلربما عاد إلى حيه من تميم وعلى لسانه نطق ما الحجازية، فى مكان ما التميمية، ولربما أقام بين بنى عمومته زمنا وهو يخالفهم فى هذا الاستعمال، حتى يتعود لهجته القديمة من جديد. ولو ظفر به راوية أو لغوى فى ذلك الوقت لاستنبط أن بعض بنى تميم ينطقون ما الحجازية، وجعل ذلك من كشوفه اللغوية التى يبنى عليها القواعد. ولا شك أن ذلك لو حدث لكان خطأ منهجيًا لايغتفر!

ويظن الكثيرون أن اللغة العربية الفصحى كانت محصورة فى شبه الجزيرة وما تاخمه فى الشمال من إقليمى المناذرة والغساسنة، وأن العرب لم يكونوا قبل الإسلام يخالطون غيرهم من الأمم، وأن صلة الفرس والسريان والنبط والروم بالعرب صلة لم يأت بها إلا الفتح الإسلامى، ومن ثم ظلت اللغة العربية الفصحى قبل الإسلام مبرأة من نفوذ جاراتها، لا تتأثر بهن ولا تؤثر فيهن، وأن العربى قبل الإسلام كان ينطق الفصيح ولا يعلك كلمة أجنبية مهما كانت الظروف؛ ولكن العربى فيما بعد الإسلام «لان جلده»، على حد تعبير أبى عمرو فى مخاطبة أبى خيره[(١)] وهذا خطأ لا شك فيه. وإن وجود بعض الكلمات ذات الأصل الرومى أو الفارسى فى القرآن نفسه لدليل على أن هذه الكلمات قد دخلت لغة العرب قبل الإسلام بمدة كانت كافية لصيرورتها كلمات عربية تستحق شرف الورود فى صلب نص دينى عربى معجز كالقرآن الكريم. ثم هو دليل كذلك على أن التأثير والتأثر عمليتان قديمتان فى علاقة اللغات بعضها ببعض، وأن ما تجربه اللغة العربية الآن من تعرض لنفوذ اللغات الأجنبية لا يستحق كل هذا الجزع من جانب أحبار اللغة، لأنه ظاهرة إجتماعية لغوية جربتها العربية فى الجاهلية والإسلام، ولا تزال تجربها حتى اليوم. وهذا دليل أيضًا على أن اللحن فى صدر الإسلام، إن دفع إلى بدء دراسة اللغة التى ورد بها القرآن فما كان ينبغى أن يتعدى ذلك إلى أن يكون دافعًا على تمجيد حالة اللغة العربية التى كانت عليها تمجيدًا

(١) الخصائص لابن جنى ج ١ ص ٤١٣.

الصمت من أمه، لكانت فرصة المحاكاة عنده أقل، ومن ثم يقل تقدمه فى اكتساب اللغة. ويقول Meringer إن النساء والأطفال أشد محافظة من الرجال من وجهة النظر اللغوية فيما يختص بتطور اللغة[١].

«وفى خلال سنوات ثلاث أو حولها يستكمل المعرفة بمجموع أصواتها ونظام بنيتها ومفرداتها معرفة كافية لجعله واضحًا فى تعبيره عن حاجاته الملحة، ولاستجابته استجابة مناسبة لما يطلبه منه الآخرون، مما يتصل بهذه الحاجات. وكل هذا الدور الإعدادى فى التنشئة اللغوية يجرى فى البيت بأقل توجيه متعمد من هؤلاء المحيطين بالطفل»[٢].

المسألة إذًا مسألة تدريب مستمر على نطق أصوات اللغة، وعلى الإحاطة بصيغها، وما يكون ضروريا للفرد من مفرداتها، وعلى معرفة طرق صياغة جملها المفيدة، على غرار التدريب الذى يقوم به الراغبون فى اكتساب العادات. وليس صحيحًا أن اللغة العربية فى دم العربى، تظهر على لسانه ولو ولد فى بيئة أجنبية. وليس مقبولا أن اللغة توفيقية من عند الله، وأنه تعالى قضى أن تكون للعرب لغة ذات أصوات معنية، وصيغ ومفردات وجمل معينة، وقضى بتفصيل عكس ذلك للفرس، وبغيره مفصلا للترك والروس والإغريق والهند، وهلم جرا، وليس مستساغا أن المرء إذا نشأ على الكلام بلغة بقى أمينًا على تمثيل هذه اللغة ونطقها برغم المؤثرات الخارجية، بل إن الأدلة على عكس ذلك قائمة فى التاريخ العربى نفسه إذ إن نفوذ الموالى الفرس على لغة العرب فى صدر الإسلام، ونفوذ الترك على لهجات العرب فى عصرهم الحديث، يدلان دلالة واضحة على أن الناشئ فى لغة ما قد يلحق التعديل بعض عاداته النطقية. إذا دفعه الاستعمال إلى عادات أخرى لتحل محلها.

وإذا كان صحيحًا أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله؛ فيتعلم بالمشاركة والمحاكاة، فإن هاتين الأداتين (المشاركة والمحاكاة) تؤثران فى الكبير كما تؤثران فى الطفل. وإذا كان أثرهما على الطفل إعانته على مطابقة الاستعمالات فى داخل الأسرة التى هى مجتمعة وعالمه، فإن الكبير سيجد فى فسحة الاختلاط العام أسرة تشمل

(١) Jespersen, Lang., p. 102: also Lewis Lang. in Soc.

(٢) اللغة فى المجتمع: الفصل الأول.

المتكلمين بلهجات، أو ربما بلغات مختلفة، ولن تكون المشاركة والمحاكاة هنا عاملين من عوامل المطابقة فحسب، وإنما قد تكونان كذلك من عوامل التشعب وعدم التجانس فى العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة. ومعنى ذلك أن العربى من تميم إذا رحل إلى مكة فأقام بين قريش مدة من الزمان، فلربما عاد إلى حيه من تميم وعلى لسانه نطق ما الحجازية، فى مكان ما التميمية، ولربما أقام بين بنى عمومته زمنا وهو يخالفهم فى هذا الاستعمال، حتى يتعود لهجته القديمة من جديد. ولو ظفر به راوية أو لغوى فى ذلك الوقت لاستنبط أن بعض بنى تميم ينطقون ما الحجازية، وجعل ذلك من كشوفه اللغوية التى يبنى عليها القواعد. ولا شك أن ذلك لو حدث لكان خطأ منهجيًا لايغتفر!

ويظن الكثيرون أن اللغة العربية الفصحى كانت محصورة فى شبه الجزيرة وما تاخمه فى الشمال من إقليمى المناذرة والغساسنة، وأن العرب لم يكونا قبل الإسلام يخالطون غيرهم من الأمم، وأن صلة الفرس والسريان والنبط والروم بالعرب صلة لم يأت بها إلا الفتح الإسلامى، ومن ثم ظلت اللغة العربية الفصحى قبل الإسلام مبرأة من نفوذ جاراتها، لا تتأثر بهن ولا تؤثر فيهن، وأن العربى قبل الإسلام كان ينطق الفصيح ولا يعلك كلمة أجنبية مهما كانت الظروف؛ ولكن العربى فيما بعد الإسلام «لان جلده»، على حد تعبير أبى عمرو فى مخاطبة أبى خيره[1] وهذا خطأ لا شك فيه. وإن وجود بعض الكلمات ذات الأصل الرومى أو الفارسى فى القرآن نفسه لدليل على أن هذه الكلمات قد دخلت لغة العرب قبل الإسلام بمدة كانت كافية لصيرورتها كلمات عربية تستحق شرف الورود فى صلب نص دينى عربى معجز كالقرآن الكريم. ثم هو دليل كذلك على أن التأثير والتأثر عمليتان قديمتان فى علاقة اللغات بعضها ببعض، وأن ما تجربه اللغة العربية الآن من تعرض لنفوذ اللغات الأجنبية لا يستحق كل هذا الجزع من جانب أحبار اللغة، لأنه ظاهرة إجتماعية لغوية جربتها العربية فى الجاهلية والإسلام، ولا تزال تجربها حتى اليوم. وهذا دليل أيضًا على أن اللحن فى صدر الإسلام، إن دفع إلى بدء دراسة اللغة التى ورد بها القرآن فما كان ينبغى أن يتعدى ذلك إلى أن يكون دافعًا على تمجيد حالة اللغة العربية التى كانت عليها تمجيداً

(١) الخصائص لابن جنى ج ١ ص ٤١٣.

زاده سوءًا ما جربه العرب فى العصر التركى من جهل وانصراف عن البحث العلمى، حتى شهدت الأيام الأولى من نهضتنا العلمية أناسًا ذوى آراء غريبة فى اللغة، يرون من صالحها أن تظل متحجرة لا تقبل التطور. وقد عادت آراؤهم هذه على دراسة اللغة العربية وعلى هيبة أهل اللغة بأوخم العواقب.

إذًا فقد كان العربى دائما ولا يزال يتعلم لغة أسرته طفلا، ثم ينمو ويضرب فى أرض الله، ويخالط قومًا على غير لهجته أو على غير لغته، فيؤثر فيهم ويتأثر بهم، ثم يعود إلى أهله وقد عدل من عاداته اللغوية، فيؤثر فيهم حينًا، ويصحح نطقه بصحبتهم حينًا آخر.

«فإن الأعرابى إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به. فقد حكى عن رؤية وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها»[1].

ولم تكن الموجة التى سموها شيوع اللحن فى صدر الإسلام إلا واحدة من هذه الموجات التى التقى العرب فيها بالمتكلمين بلغات أجنبية، وأغلب الظن أن هذه الموجة لو لم تدفع العرب إلى دراسة اللغة فى ذلك العصر لكانت اللغة العربية التى ندرسها الآن على صورة أخرى أحدث عهدًا فى التاريخ، ولكانت مصادر قواعدها أشعارًا يمنعون الآن الاحتجاج بها فى النحو واللغة؛ بل لربما صح الاحتجاج بشعر البارودى وشوقى وحافظ وغيرهم، على نحو ما يفعل الغربيون من الاحتجاج بلغة المعاصرين من أهل الأدب من بينهم[2].

ولكن بعض علماء اللغة العربية يصور الأمور فى صورة ملحمة جبارة يشتبك فيها العرب بالأجانب، وقد نسبوا للعرب من صدق الطبع فى العروبة ما كان يجعلهم يعجزون حتى عن ترديد الكلمة التى أرادوا أن ينطقوها نطقًا مغايرًا للصواب.

«أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن أحمد القرميسينى، عن أبى بكر محمد بن هارون الرويانى، عن أبى حاتم سهل بن محمد السجستانى فى كتابه الكبير فى القراءات، قال قرأ علىّ أعرابى بالحرم «طيبى لهم وحسن مآب»، فقلت له طوبى، فقال طيبى،

(١) الخصائص لابن جنى جـ ١ ص ٤٢٤.

(٢) اقرأ قاموس أو كسفورد الكبير وسترى احتجاجات بأقوال المعاصرين لجمع مادته.

فأعدت، فقلت طوبى، فقال طيبى، فقلت طوطو، قال طى طى. أفلا ترى إلى هذا الأعرابى وأنت تعتقده جافيا كزالا دمثا ولا طيعا، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء، فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين؟ وما ظنك به إذا خلى مع سومه، وتساند إلى سليقته ونجره![1] فأنت ترى أن السليقة فى رأى ابن جنى قد منعت الأعرابى من نطق كلمة في القرآن كما هى! وإن ابن جنى ليشيد بهذه السليقة برغم هذه الحقيقة التى فى الخبر. فما هى تلك السليقة المدهشة؟ وأى نوع من السحر هى بل فى أى قسم تقع من أقسام البطولات؟.

إن العلماء يختلفون فى معناها بين الطبع والاكتساب؛ وإن كان القائلون بالطبع فيها كثرة. وقد مر بنا الاقتباس الذى أخذناه من خصائص ابن جنى عن الأعرابى الذى لم يستطع أن يحول الخطأ الذى فى طيبى إلى الصواب الذى فى طوبى. ويمكن أن نضيف الاقتباسات الآتية من كتاب يرون أن الغريزة طبع:

١- قال عمار الكلبى :

ماذا لقينا من المستعر بين ومن	قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
إن قلت قافيه بكرا يكون بها	بيت خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا
قالوا لحنت وهذا ليس منتصبا	وذاك خفض وهذا ليس يرتفع
وحرضوا بين عبد الله من حمق	وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم	وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كل قولى مشروحا لكم فخذوا	ماتعرفون وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضى أرض لاتشب بها	نار المجوس ولا تبنى بها البيع

٢- يقول السيوطى[2]: «وإنما مكنت القول فى هذا الموضع ليقوى فى نفسك قوة حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع مالا نلاحظه نحن على طول المباحثة والسماع».

(١) الخصائص ص ٧٧ - ٧٨.

(٢) المزهر جـ ٢ ص ٣٠٩.

٣- يَقول صاحب القاموس فى مادة «سلق»: ويتكلم بالسليقه أى عن طبعه لا عن تعلم».

٤- يقول ابن فارس[١]: «وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب».

٥- ويقول إبراهيم مصطفى[٢]: «وتأليف الكلمات فى كل لغة يجرى على نظام خاص بها، لاتكون العبارات مفهمة ولا مصورة لما يراد حتى تجرى عليه ولاتزيغ عنه.

والقوانين التى تمثل هذا النظام وتحدده تستقر فى نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام. فإذا كُشِفَتْ ووصفت ودوّنت فهى علم النحو».

ويقول الدكتور ابراهيم أنيس[٣]: «ولا يعقل أن صاحب السليقة اللغوية يخطئ، إلا إذا نطق بلغة خاصة يتمسك فيها بقواعد وأصول لا تراعى فى حياته العادية، حين ينطلق على سجينه».

ويرى القارئ أن الشاعر فى أول هذه الاقتباسات يرى أنه مطبوع على الإعراب، فلو أراد أن ينطق بما يعارضه لما استطاع إلى ذلك سبيلا، مثله فى ذلك مثل الذى جبل على أن يفرز جسمه العرق، فلو أراد أو أراده إنسان أن يفرز من مسامه عطرا ما استطاع إلى ذلك سبيلا، لأن الطبع يغلب التطبع كما يقولون. فالعربى يعرب لأنه عربى، لا لأنه اكتسب لغة العرب. وليت هذا كان يعدّ من مبالغات الشعراء، وقد كان يمكن أن بعد مبالغة شعرية لو أن علماء اللغة لم يؤيدوه فيما ذهبوا إليه.

فالسيوطى يرى أن العرب فى كلامهم يلاحظون بالمنة والطبع مالا نلاحظه نحن بطول المباحثة والسماع. فهم يلاحظون رفع الفاعل ونصب المفعول، وإعراب المضارع وبناء الماضى، واتباع الوصف والعطف والتوكيد والبدل، وهلم جرا. وتلك أمور تقتضى متعلم العربية أن ينتبه إليها، إذا أراد أن يكون كلامه صحيحا من الناحية

(١) الصاحبى ص ٢٣.

(٢) أحياء النحو ص ٢.

(٣) اللهجات العربية ص ٧٤ ـ ٧٥.

النحوية. وصاحب القاموس لا يكتفى بإثبات الطبع، وإنما يقوّى هذا الإثبات بنفى التعلم، وهو يشمل اكتساب اللغة فى الصغر والكبر على حد سواء. ولا شك أن الناشئ العربى فى كل قبيلة كان كما يقرر ابن فارس يأخذ اللغة تعودا أى تعلما واكتسابا. ولكن ابن فارس لم يحافظ على نقاء هذا الرأى فى نفسه، فرأيناه يصف قريشا بقوله: «فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها». وما كان أجدر ابن فارس بالبقاء على الرأي الأول الذى نقله عنه السيوطى وآخرون.

وقد رأينا أن أستاذين معاصرين من ذوى البصر باللغة قد انحازوا إلى جانب الطبع، فأما الأستاذ إبراهيم مصطفى ففى كلامه عن النظام النحوى للغة رأى أن هذا النظام. يستقر فى نفوس المتكلمين وملكاتهم؛ وإن كلامه هذا وإن لم يركن صراحة إلى القول بالطبع ليبدو فى استعمال كلمة الملكة والنفس فيه من الغموض ما لم يجعلنى أطمئن اطمئنانا تاما إلى سلكه فى عداد القائلين بالاكتساب. ولذا رأيت أن أضعه بين القائلين بالطبع، وأنبه إلى موقفى منه. وأما الدكتور أنيس فيرى من غير المعقول أن يخطئ صاحب السليقة اللغوية. وإننى بعد أن نشأت على التكلم بلهجة بلدى بالصعيد وبعد أن بقيت فى بلدى هذا حتى الثانية عشرة من عمرى جئت إلى القاهرة فأقمت فيها، وكنت أعود إلى بلدى فى فترة محددة من صيف كل عام، تجعلنى استعيد اللهجة أقف فى كلامى وسطا بين لهجة القاهرة ولهجة الكرنك، يخطئنى المتكلمون بكلتيهما فى بعض الأصوات والتراكيب والتعبيرات. فإذا صح أن صاحب السليقة لا يخطئ، فإننى غير صاحب سليقة، لافى القاهرة ولا فى الكرنك، إلا إذا كان لكل امرىء سليقته الخاصة، وتلك مسألة أخرى على أى حال.

ولقد سبق أن قدمنا اقتباسات تقول إن اللغة تكتسب، وكانت هذه الاقتباسات لكتاب أمريكيين وبريطانيين وعرب، ونحب أن نضيف اقتباسا من ابن جنى[1] الذى يقول: «وكذلك أيضا لو فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقّى ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل فى يومنا هذا لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا».

(١) الخصائص جـ ١ ص ٤٠٥.

فالفصاحه عند ابن جنى عادة لا أكثر ولا أقل، أى أن السليقة اكتساب وتعود، ولو أنها كانت فى نظره طبعا أو سجية أو نحيزة كما كانوا يقولون لما جعل ابن جنى فى أبواب خصائصه بابا عنرانه كما يلى: «باب فى العربى الفصيح ينتقل لسانه»(١). والانتقال فى نظره إما أن يكون إلى لغة أخرى فصيحة أو فاسدة؛ فإذا كان الانتقال إلى لغة فصيحة جرى الاحتجاج بكلامه بها، وإن كان إلى لغة فاسدة لم يحتج بكلامه.

والذى لا جدال فيه أن اللحن كان معروفا قبل الإسلام وفى وقت ظهوره، وأنه كان جائزًا حتى من سادة العرب وأشرافهم. ففى الجزء الأول من الجامع الصحيح للسيوطى أن النبى ﷺ قال: «أنا أعرب العرب: ولدتنى قريش ونشأت فى سعد بن بكر، فأنَى يأتينى اللحن؟»(٢) وإن نفى اللحن عنه ﷺ ليتضمن أن اللحن كان ظاهرة معروفة حينئذ، وأن بعض سادة العرب كانوا يلحنون، ولذلك رأى عليه السلام أن ينص على أنه غير هؤلاء الذين يصدر اللحن منهم. وقد لحن رجل فى حضرته عليه الصلاة والسلام، فقال ﷺ لمن حوله: «أرشدوا أخاكم فقد ضل». وإن شعراء العربية كانوا موضع اتهام فى الجاهلية والإسلام، فقصة بيت النابغة الذبيانى الذى بدا فيه الإقواء قصة شهيرة، وقد أوردنا قصة الفرزدق وابن أبى أسحق. ويقول ابن فارس(٣): «وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود، بلى للشاعر إذا لم يطَّرد له الذى يريده فى وزن شعره أن يأتى بما يقوم مقامه بسطا واختصارًا وإبدالا، بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا»: وكان عبد الملك يقول: «شيبنى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن». وقد عابوا على مالك بن أنس فى مخاطبة العامة: «مطرنا البارحة مطرًا أىّ مطرًا». وكان الحجاج يقول ليحى بن بعمر النحوى: «أترانى ألحن؟».

والذى لا جدال فيه أيضا أن النبى ﷺ، وصحابته، وتابعيهم إلى نهاية العصر الأموى، والذين جاء وامن قبلهم من شعراء الجاهلية، كل هؤلاء يحتج بكلامهم،

(١) الخصائص جـ ١ ص ٤٢١.

(٢) ص ٣ من كتاب سيبوية إمام النحاة للأستاذ على النجدى ويقول إن الرأى فى الحديث مختلف.

(٣) الصاحبى ص ٢٣١.

ويمكن أن يكون كلامهم من المادة التى تستخرج منها قواعد اللغة. فإذا كان اللحن جائزًا على كل من عدا النبى فى هذه الأيام، فإن أخذ كلامهم حجة فى اللغة أمر يتطلب شيئا من الحيطة والاحتراس. وإن رجلا كالمرحوم الشيخ محمد عبد المطلب معروفا بحفاظه على اللغة ووفائه لها ليكون فى ظروف كالتى شرحناها أهلا لأن يستشهد بشعره كالشعراء الأقدمين، فالربط بين الأخذ وبين العصر يبدو فى نظرى كالربط بينه وبين الشخص مع انتفاء المعاصرة، ما دام هذا الشخص يلتزم بالمستوى الصوابى للمرحلة موضوع الدراسة. وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يقتصر أخذها على القرآن والحديث، وأن تعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة تتطور بعد ذلك كما تشاء، وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسة الأولى التى اقتصرت على القرآن والحديث.

إن هذا كان يكفل لنا فائدتين لا غنى لنا عن أحداهما.

١- معرفة تامة بلغة القرآن والحديث اللذين يمثلان لهجة يعينها من لهجات العربية، وبذلك كنا نجد دراسة النحو العربى متجانسة لا أمشاجا ملفقة.

فجاءت كثوب ضم سبعين رقعة مشكلــة الألــوان مختلفـــات

٢- الاعتراف بوجود اللهجات العربية التى عاشت إلى جانب هذه اللهجة أو لحقتها فى الزمن، وبذلك تدرس كل واحدة منها على حدة من جميع نواحيها، ونضمن بذلك سلامة المنهج ونضج الدراسة ونفع المتعلم من أيسر سبيل. ومعنى ذلك أيضا ألا تتحجر اللغة عند مرحلة معينة، بل تظل اللغة العربية المشتركة تتطور بتطور الزمن والعرب. وذلك ما فطنّا إليه أخيرا بعد أن ضاع منا وقت ثمين لم نقم فيه بدراسة تطور هذه اللغة.

ولكن هذا لم يحدث، وإن الذى حدث لم يكن هو اقتصار اللغويين على نصوص القرآن والحديث، وإنما هو تعديهم إياهما إلى اختيار لهجات قبائل معينة حددتها عوامل جغرافية خاصة أهمها قرب هذه القبائل إلى البصرة، وسهولة الرحلة إليها والرجوع منها على الرواة وأصحاب الأخبار واللغة. «والذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد،

فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب، وفى الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض الطائيين؛ ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[1].

فما الفكرة المنهجية التى حدت باللغويين إلى تخصيص هذه القبائل دون غيرها، وجمعها بين القرآن والحديث وما سموه لغة قريش فى دراسة واحدة غير متجانسة تفرض القواعد على اللهجات، فما وافقها منها قبل، وما لم يوافقها كان شاذا أو سماعيا لايقاس عليه، أو غريبا أو قليلا أو نحو ذلك؟ إن الذى نشاهده أنهم يصفون بعض قراءات القرآن بالشذوذ، بل يصفون بذلك بعض التراكيب من القراءات المقبولة.

أغلب الظن أن النحاة حين وجدوا الفصحى لغة مشتركة بين قبائل العرب لم يتضح الفرق فى نظرهم بين هذه اللغة الأدبية المشتركة وبين ما تكلمت به القبائل العربية من لهجات قبلية، كلهجة قريش، ولهجة طيئ، ولهجة بنى تميم، وهلم جرا. ومن ثم لم يقصروا دراستهم على هذه اللغة المشتركة التى قلنا إن خير ممثل لها هو القرآن والحديث، والشعر الفصيح الجدى الذى يعلّق على الكعبة، أو يقال فى مجامع العرب، أو يقصد به الملوك. فأما شعر الترقيص أو الوصايا التى تزجى إلى الأبناء أو الأتباع، وأما كلام الأعرابى أو الأعرابية إلى بنتها أو ولدها أو إلى عابر سبيل يحدث بالصدفة أو يكون راوية من رواة اللغة، فلا أظن أن الضرورة كانت تدعو إلى صوغه دائما فى قالب اللغة الفصحى المشتركة بين العرب، وإنما يغلب ظنى أن يكون بعض هذا النوع من النصوص مصوغا فى قوالب اللهجات المحلية للقبائل. فلا غرابة حينئذ أن يصادف الباحث اللغوى فيه مالا يتفق مع لغة القرآن والحديث والأدب الجدّى، ولا غرابة كذلك فى حيرة الباحث اللغوى فيما يفعله ازاء هذا الإختلاف الواضح فى قوانين الصياغة، فيخضع طائفة من النصوص لقواعد الطائفة الأخرى، ويمزق شمل الطائفة الأولى بين الشذوذ والقلة والاقتصار على السماع وهلم جرا.

وليس ببعيد أن يكون الأعراب الضاربون فى الصحارى التى طرقها الرواة قد فطنوا إلى ضالة هؤلاء الناس، وإلى أنهم يجرون وراء غريب اللغة أو غريب التراكيب،

---

(١) الإنتراح للسيوطى ص ١٩ والمذهر له أيضًا ص ١٢٨ نقلا عن الألفاظ والحروف لابى انصر الفارابى فيهما.

ويحسنون إلى من ينيلهم هذا المطلب. وليس ببعد كذلك أن بعض الأعراب قد اتخذ من التجارة بالغريب وسيلة للرزق ليس من صالحه أن تفنى. فإذا ما نضب معين ما عنده من اللغه عمد إلى الاختراع وبالغ فى ذلك، ولا سيما حين فطن إلى سرور الرواة بما يقول واحتفالهم به.

ولكن «بالرغم من أن اللغة تؤدى وظيفة القوة الموحّدة التى تصبغ أصحابها بالصبغة الاجتماعية نجدها فى نفس الوقت أقوى عامل منفرد لتقوية الفردية. فالقيمة الأساسية لصوت المتكلم، والنماذج الصوتية فى كلامه، وسرعة نطقه وسهولته النسبية، ثم طوال الجمل وتركيبها، وخصائص حصيلة مفرداته واتساعها، ودقة اختياره لكلماته، وسرعة استحضار هذه الكلمات المختارة للاستجابة لمقتضيات البيئة الاجتماعية، ولا سيما مناسبة لغة المتكلم للعادات اللغوية للمخاطبين، كل أولئك دلالات معقدة على الشخصية»[١].

فإذا كان الأمر كذلك فإن بعض ما يقض مضاجع الطلبة من خلافات فى النحو والصرف فى أيامنا هذه يستحق أن يعاد النظر فيه، وأن يرجع إلى النصوص الأولى التى استقيت من القواعد المتضاربة فى المسائل الخلافية، ومسائل الشذوذ والسماع.

على أن الرواة واللغويين أنفسهم لم يكونوا فى بعض الأحيان فوق مستوى الشبهات. فقد كان الرواة يأخذون من كلام الأعراب ما وافق هدفهم، ويتركون منه مالا يعجب به الناس فى الحاضرة، ولا ينفع اللغويين، أو لا يحفل به اللغويون، لبعده عما قعْدوه من قواعد. قال الأصمعى:[٢] أصابت الأرض مجاعة، فلقيت رجلا منهم خارجا من الصحراء، كأنه جذع محترق، فقلت له أتقرأ شيئا من كتاب الله؟ قال لا. قلت فأعلّمك؟ قال: ماشئت. قلت اقرأ (قل يا أيها الكافرون) قال (كل[٣] يا أيها الكافرون) قلت (قل يا أيها الكافرون) كما أقول لك. قال ما أجد لسانى ينطلق بذلك. ولست بموضع يسمح لى بمناقشة الصنعة فى هذا الخبر، ولكننى أحب أن أشير إلى أن نطق القاف كالكاف مع جهرها على نحو ما تنْطق فى الصعيد والمغرب والسودان والعراق وشبه الجزيرة كان شائعا فى هذه القبائل التى أخذ النحاة عنها،

(1) Selected Writings of Edward Sapir, p. 71.

(٢) العقد الفريد ح ٣ ص ٤٧٦.

(٣) نطق لفظ «كل» بقاف تشبه صوت «g».

ولكنهم تركوا تسجيله كظاهرة، لأنهم عنوا بأن يختاروا من لهجات هذه القبائل ما يكون مشتركا بينها وبين اللغة المشتركة الأدبية.

ثم يقول بعد الذى تقدّم: «ورأيت أعرابيا ومعه بنىّ له صغير مُمسك بفم قربة وقد خاف أن تغلبة القربة؛ فصاح يا أبت! أدرك فاها، غلبنى فوها، لا طاقة لى بفيها». ولست أشك فى أن هذا الخبر مختلق. بل إن هذا النص الذى نطق به الغلام كما يرويه الأصمعى أو من ألصق به هذا الخبر ليبدو كأنه منتزع من صفحة من صفحات كتب القواعد تتكلم عن إعراب الأسماء الخمسة. فالمسألة إذاً ليست مسألة موقف اجتماعى يسجل كما هو، وتأتى النصوص فيه جزءا من هذا الموقف، لا بل إن النص والخبر هنا يخلقان الموقف المصطنع الذى يدور الكلام فيه حول إعراب كلمة بعينها، ولا يبدو لنا نصا لغويا ذا عنصر اجتماعى واضح.

والحقيقة أن النحاة العرب لو فطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعى فى اللغة لما تورطوا فى أمور مثل.

١ ـ القول بعدم جواز أن نصوغ نحن الكلمات الجديدة قيلساً على ماقاله الأقدمون. ومعنى ذلك الوقوف باللغة عند مرحلة معينة لا تتطور بعدها. وقد أشرنا من قبل إلى الاقتباس المأخوذ من ص ٣٣ من كتاب الصاحبى لابن فارس وهو يقول بمنع مثل هذا القياس.

٢ ـ القول بأن السليقة طبع لا اكتساب ناتج عن الاحتكاك بين الفرد وبين بيئته. والفرد بمقتضى القول بالطبع مسير فى اللجوء إلى الصواب دون الخطأ، وليس مخيراً فى أن يتعمد الخطأ فى اللغة لو أراده، لأن لسانه سيرتد إلى الصواب، سواء أرضى هو أم سخط. وكلنا يذكر قصة مناظرة سيبويه والكسائى فى مسألة العقرب والزنبور، وموقف الأعراب من إرادة الخطأ وعدم القدرة عليه.

٣ ـ الدخول فى الاعتماد التام على التمارين العقلية، وخلق الأمثلة على القواعد حين لا توجد الشواهد، كما حدث فى باب التنازع[1]؛ ومنها «أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين». ولست أدرى إن كان العرب الأولون يعترفون

(١) انظر الرد على النحاة ص ١٠٩ ـ ١١٣.

بعروبة هذه الجملة عند سماعها أولا. غير أن الذى يبدو لى أن هذه الجملة لو قيلت فى حجرة مظلمة أربعين مرة لحضر كل شمهورش فى العالم، كما قال أستاذنا المرحوم محمد هاشم عطية حين كان ينقد بيتاً من الشعر.

والحق أن العنصر الاجتماعى لا يمكن تجاهله فى اللغة مادمنا نعترف بوجود أسلوب خاص بكل متكلم، وبجواز الارتجال فى اللغة، والاحتجاج بأقوال الأفراد، سواء أكانوا شعراء أم خطباء أم حكماء أم غير ذلك، لأن الاعتراف بكل أولئك اعتراف بما يسمى شخصية المتكلم، ويستتبع الاعتراف بهذه الشخصية اعترافا آخر بالتطور فى اللغة.

والشخصية على ما يبدو ذات جانبين متكاملين، يرجع أحدهما إلى الميلاد والوراثة والطبع، ويرجع ثانيهما إلى التربية والإرادة والتطبع. فإذا ارتضنينا المعنى الذى نفضله فى هذا الكتاب لكلمة السليقة (وذلك أنها يقصد بها الاكتساب والتعود حتى يصبح النطق شبه آلى) صح أن نقول إن الشخصية ترجع فى بعضها إلى الخليقة، وفى بعضها الآخر إلى السليقة. أما من ناحية الخليقة فإن «الوراثة الطبيعية، توجد النشاط العضوى أو تكامله عن طريق الجهاز العصبى والغدد الصماء، كل ذلك ذو صلة وثيقة بالشخصية، ومن أهم العوامل هنا الجنس. وإن الأدوار الاجتماعية فى معظم المجتمعات ليتبين فيها طابع التمييز الجنسى.

وأما من ناحية السليقة فيقصد بها اكتساب لغة المجتمع الذى ينشأ فيه المرء، «ونحن نخلط بين آثار الخليقة وآثار السليقة بأقوى سحر معروف وذلك هو الكلام».

قال جان چاك روسو: «يولد الإنسان حراً ولكنه أسير القيود فى كل مكان من العالم» وإذا كان چاك چاك روسو قد أطلق هذه الجملة فى معرض الدفاع. عن الحريات السياسية، فإن أستاذنا فيرث يطبقها كذلك على تأثير الفرد فى اللغة، بواسطة الظروف التى تحد من حريته، والروابط الاجتماعية التى لا يستطيع معها أن يحتفظ بنعمة الحرية الفردية المطلقة، كالأسرة والجوار والطبقة والمهنة والوطن والدين، وكلها

(1) Firth, Pesonality and Language in Society, The Sociological Review, Journal of the Institute of Sociology Vol XI. II, Sec. Two, 1950.

لا يقوم إلا على نسج متشابك من الكلام واللغة، وكلها نواح من مظاهر الحياة الاجتماعية التى لا يمكن أن تنضج شخصية الفرد إلا بها. ومن غير المتصور ولا المعقول أن نصف إنسانا بأن له شخصية إذا كان يعيش فريداً منعزلا فى غير مجتمع.

وفى النشاط اللغوى عنصران: أحدهما شخصى، والآخر غير شخصى. ولننظر فى العنصر غير الشخصى أولا، ثم نرجع بعد ذلك إلى العنصر الشخصى. أما غير الشخصى من هذين العنصرين، فهو ما يمكن أن يسمى نوعياً أو Typologicul وذلك ما يعتبر من أمور الشركة بين أفراد المجتمع اللغوى فى أثناء نشاطهم اللغوى، كالنظام الصوتى والصرفى والنحوى للغة. ولقد كشف بالدراسة عن نظم بعض اللغات، ولكن طائفة كبيرة من لغات البشر لا تزال محفوظة فى الأجهزة العصبية لأفراد المجتمعات التى تتكلم هذه اللغات، يسلكون سلوكهم اليومى بحسبها عن طريق التعود، أى الاكتساب، أى السليقة، ولكنهم لا يستطيعون الكشف عنها إلا إذا تصدوا لها بمناهج دراسية محددة معينة. ذلك هو العنصر النوعى غير الشخصى من النشاط اللغوى.

ومن مراعاة العنصر الشخصى فى اللغة، والاعتراف بشخصية الفرد فيها ما يحتمه المنهج اللغوى عند دراسة لهجة معينة من الاقتصار على فرد واحد يسمى مساعد البحث؛ وإن هذا الفرد ليعتبر نموذجا للهجة، يمكن للباحث أن يجد فيه كل ما يتطلبه من دراستها، موضوعا فى إطار شخصية معينة، لها وحدة النظام الصوتى والصرفى والنحوى، ولها أسلوب بعينه، وتركيب عضوى وعصبى واحد، ثم لها ميولها واتجاهاتها الموحدة. ومن هنا أيضاً نجد الخطأ المنهجى الذى وقع فيه النحاة القدماء حيث لم يقتصر كل واحد منهم على فرد بعينه من قبيلة بعينها وإنما عمدوا إلى دراسة لهجات كثيرة سُمع كل منها من أفواه كثيرة فى نفس الوقت فضاعت الفِكرة الشخصية ومن ثم الاجتماعية فى اللغة.

ومن قبيل مراعاة عنصر الشخصية أيضًا ما يقوم به المراقبون اللغويون من ملاحظة السلوك اللغوى للطفل، واعتبار تطوره فى هذه الناحية شبيهًا بتطور المجتمع البدائى فى اكتساب اللغة. ويرجع معظم العلماء التطور فى أية لغة من اللغات إلى أن الأطفال فى كل جيل جديد ينحرفون بنطق اللغة واستعمالها انحرافا لا يظهر خطره وقتئذ،

لضآلته؛ ولكن عددًا من الأجيال ينتج من الانحراف مالا يمكن تجاهله من الباحث. ويقال عندئذ إن اللغة الفلانية قد تطورت على النحو الفلانى.

ومن أوضح عناصر المؤثرات الشخصية فى اللغة أن لكل متكلم باللغة أو كاتب أو شاعر فيها أسلوبه الخاص. وإذا عرفنا أن الأسلوب كما يقول النقاد دائما ذاتى وغير موضوعى، أمكن أن نضيف إيضاحًا جديدًا إلى أن فى اللغة ماهو شخصى وما هو نوعى، فالمتكلم حين يتكلم، والكاتب حين يكتب، والشاعر حين ينظم، كل أولئك يتناول ما أورثه إياه الاستعمال من أمور نوعية شرحناها من قبل، فيتخذها منوالا ينسج عليه نسيجًا من شخصيته سداه ولحمته، وبهذا يكون القالب نوعيًا والإنتاج شخصيًا.

ومن ذلك دراسة العيوب النطقية، والأمراض العصبية المتصلة باللغة؛ وقد يقول قائل: ماللتطور اللغوى أو ما للشخصية وأثرها فى اللغة وللعيوب النطقية" والرد هنا واضح: إن اللغة مما يتعلمه الناس بالمحاكاة، والناس مولعون بالتقليد، ولاسيما تقليد ذوى النفوذ أو الهيبة أو السلطان وإذا علمنا أن الأجنبى الفاتح قد يترك شيئًا من عاداته النطقية فى البلد المفتوح، كما فعل الأتراك فى الظاء العربية، استطعنا أن نقدر خطر العيب النطقى الذى يوجد فى صاحب النفوذ على تطور اللغة. كان سعد زغلول رحمه الله ينطق القاف كافا مفخمة جدًا؛ ويروى أنه كان يخطب الناس ذات يوم، فقال: «كنت أود أن أتكلم إليكم مدة طويلة، ولكننى أحس تعبًا شديدًا، وأشعر بقلبى ينبض نبضًا قويًا لا عهد لى به». وهنا انبرى من بين السامعين من هتف: يحيا كلب الرئيس! فلو أن الناس فى حبهم لشخصية سعد زغلول قلدوه فى نطق القاف، لأصبح ذلك تطورًا فى اللغة.

أضف إلى ذلك أن الصواب اللغوى من مقومات الشخصية المتوازنة التى يحتمل أن تؤثر فى اللغة «وإن شخصية الفرد الذى يحتاج إلى تصحيح كلامه قد تصبح فى جملتها أحيانا بحاجة إلى إعادة بنائها»[١]. لما يسببه النقد الاجتماعى من تهديم هذه الشخصية:

وفى دراسة الماجريات العامة عند تحليل أى نطق لغوى نرى من الضرورى أن يجرى وصف شامل لكل ماله علاقة بالآثار التى تركها النطق فى نفوس السامعين،

(1) West, Kenedy & Carr, The Rehabclitation of Speech, p. 279.

وثم يصبح من الضرورى أن نتعرض لشخصية المتكلم، بل والسامعين أحيانا. فالعنصر الشخصى فى دراسة الماجريات Contex of situation لا يمكن الاستغناء عنه إذا كان المراد هو التحليل الدقيق للنص، بحيث يوصل من تحليله إلى المعنى الإجتماعى التام، الذى لا يقتصر على العنصر المعجمى فحسب من عناصر المعنى.

والأدوار التى يؤديها الفرد على مسرح الحياة الاجتماعية تحتم استعمال لغة خاصة لكل دور، فاللغة التى يستعملها المرء وهو يؤدى دور الأبوة غير التى يستعملها فى دور الزوج، أو العضو فى النادى، أو الموظف المرؤوس، أو الرئيس، أو المصلى فى أحد المساجد، أو ذى النشاط السياسى المعين، أو البائع، أو الشارى، أو لاعب الشطرنج، أو الذى يستميل الناس للقيام بعمل اجتماعى معين. كل أولئك أدوار ذات تخصص فيما يستعمل فيها من اللغة؛ وتتأثر اللغة بشخصية الفرد فى كل دور من هذه الأدوار. إن الذئ يستشهد بآية من القرآن فى خطبة ليقرؤها بطريقة غير الطريقة التى يقرؤها بها للتعبد دون الجهر من القول، أو للتطريب على طريقة القراء. فللآية الواحدة من آيات القرآن استعمالات مختلفة، يتطلب كل منها طريقة أداء خاصة؛ لأن شخصية الخطيب غير شخصية المتعبد أو المقرئ. وهنا نلحظ مايسميه البلاغيون مقتضى الحال. غير أن البلاغيين كانوا يتكلمون عن «حالات» لا عن شخصيات. والكلام عن الحالات إنكار واضح للعنصر الاجتماعى الذى يعترف بالتطور لا بالحالة الثابتة.

إن الملك إذا خلا إلى خاصته قال «أنا»، وإذا خاطب الشعب فى مرسوم تغيرت لغته بتغير الشخصية التى يؤديها فقال «نحن»، ولكنه إذا خلا إلى محظية فى حريمه فربما وصل التدهور فى شخصيته إلى أن يقول «عبدك وأسير هواك»، فهذه أدوار يؤديها جلالته، يعلو فيها ويسفل، حتى يصل فى آخرها إلى أن يستغنى عن الضمائر التى تدل على شخصه، بإضافة أحط صفاته إلى ضمير يدل عليها هى. فذلك كذلك نوع من أنواع أثر الشخصية فى اللغة، وكلما تعددت الشخصيات زاد نمو اللغة.

ومن أهم ما يترتب على القول بتأثير الفرد فى نمو اللغة الاعتراف العام بتطور النظام الصوتى والصرفى والنحوى للغة؛ فاللغة فى تطور دائم لا ينقطع وما اختيار مرحلة بعينها من مراحل اللغة للدراسة، وافتراض أن هذه المرحلة ثابتة استاتيكية غير ديناميكية إلا فكرة منهجية خالصة، لا تمثل سلوك اللغة بقدر ما تمثل وسيلة المنهج.

واللغة العربية الفصحى فى ماضيها وحاضرها لغة متطورة، ولاشك أنها تطورت كثيرا فى نظمها المختلفة بين أيام امرئ القيس وبين أيام الشاعر ابن هرمة، أو مسلم بن الوليد، أو فجر العصر العباسى. ولا شك أن تطورها قد كان كما هو الحال فى أيامنا هذه بصورة تعبر عن شدة الصلة بين الفصحى وبين اللهجات العربية المحلية. فكما أن اللغة الفصحى تقرأ الآن فى سوريا بصورة تخالف عن قراءتها فى اليمن من حيث نطق الجيم ونطق الضاء وغير ذلك، فكذلك كانت تقرأ أو تنطلق فى الماضى بعجعجة أو كشكشة أو غير ذلك. وإذا كان السبب فى الاختلاف الحاضر بين قراءتها فى الشام وقراءتها فى اليمن يمكن إرجاعه إلى اختلاف اللهجة العربية المحلية فى الشام من أختها فى اليمن، فالسبب فى الاختلاف الماضى يمكن إرجاعه إلى اختلاف اللهجات العربية فى القبائل المختلفة؛ وكلما تطورت اللهجات العربية تطور نفوذها على نطق الفصحى كذلك والنتيجة أن الفصحى كانت فى الجاهلية وصدر الإسلام عرضة للتطور الدائم الذى لا يتوقف، ومن هنا يتضح السبب فى قولنا بالخطأ المنهجى فى جعل المرحلة المختارة للدراسة واسعة المدى هكذا فى التاريخ، وأنه كان الأولى بالنحاة أن يدرسوا لغة القرآن والحديث، ويعتبروها ممثلة لهذه المرحلة التى ظهرا فيها وكفى.

ومما يتصل اتصالا وثيقًا بتطور اللغة ما كشف العلماء عنه من قوانين صوتية، سواء أكان ذلك فى اللغات الهندية الأوربية أم السامية.

ولقد كان من الأمور التى استولت على خيال اللغويين فى القرن الماضى أن اللغة كالكائنات العضوية، تولد وتنمو وتحيا، وتصيبها أعراض التحلل، ثم تموت. وأنها من ثم تعتبر فردًا فى عائلة لغوية يقرب بعضها من بعض من الناحية الصوتية والصرفية، بل المعجمية أحيانا. وتتشابه اللغتان فى ذلك كما يتشابه الأخوان فى تقاسيم الوجه وملامحه، وتكوين الأعضاء بوجه عام. ولهذا رأينا الباحثين فى اللغة من علماء هذه الفترة يدافعون عن جعل منهج الدراسات اللغوية شبيها بمناهج الدراسات الطبيعية.

«إن المذهب القائل إن اللغة علم طبيعى له قوانين تشبه قوانين الطبيعة ربما اعتبر الآن من غرائب القرن التاسع عشر، ولكن هذا الرأى فى أيامهم كان مقبولا قبولا عامًا: والتلميح الذى لمحه «جونز» فقال: إن السنسكريتية يمكن أن تفسر قوانين التغير

فى اللاتينية والإغريقية، استغله قوم مثل «بوب» و «جريم»، اللذين تعتبر صياغتهما القديرة «للقوانين الصوتية» عاملا أساسيًا فى رسم تلك الخطوط التى تجرى عليها الآن دراسة اللغة بصفة نهائية.

يقول بوب: «إن اللغات يجب أن ينظر إليها باعتبارها أجساما عضوية طبيعية، مكونة طبقًا لقوانين ثابتة. وتتطور كأن لها قاعدة فطرية للحياة، وتموت بالتدريج».

حقيقة أن العلماء الذين تبنو هذا الرأى قبلوه بإعتباره فرضا متيافيزيقيا لا قاعدة لطريقة، ولكنه استقبل بالترحيب والاستحسان فى العالم الخارجى، وأصبح فى النهاية من بديهيات التفكير اليومى، حين جعله «ماكس مولر» موضوعا لأحد كتبه الشائعة اللامعة. وإن المؤسسة الملكية التى أصبحت بعد ذلك دارًا للعلوم الطبيعة قد فتحت أبوابها لماكس مولر. ولقد سحر مستمعيه من الصفوة حتى اعتنقوا مذهبه القائل إن طريقة علم اللغة «يجب أن تكون كالطريقة المتبعة مع كثير من النجاح فى النبات والجيولوجيا والفلك والفروع الأخرى للدراسات الطبيعية»(١).

ولاتزال فكرة العائلة اللغوية سائدة فى الكلام فى الدراسات المقارنة، مع اعتبار كلمة «عائلة» كأنها ترادف كلمة «مجموعة». وقد تستعمل هذه الكلمة الأخيرة أحيانا. أما فى القرن الماضى، فإن الكلمة الأولى كانت تستعمل ولها ظل عضوى من المعنى شبيه بالمعنى الذى تحدده فى الكلام عن الأسرة المترابطة بالدم. يقول ماكس مولر(٢): «ولهذا كانت أولى الخطوات الكبرى فى التقدم بتقسيم اللغات عن طريق اكتشاف السنسكريتية بصفة رئيسية هى أن العلماء لم يعودوا يقنعون بفكرة العلاقة العامة، بل بدأو فى البحث فى درجات العلاقات التى وضعت كل عضو من مجموعة إلى جانب الآخر، وبعد أن كنا نسمع عن مجرد مجموعات، أصبحنا نسمع الآن ولأول مرة عن عائلات لغوية مرتبة ترتيبا تاما».

وإذا كانت اللغات أجساما عضوية تولد وتحيا وتموت فى نظر هؤلاء العلماء، فقد كان مما ينسجم مع ذلك فى تفكيرهم أنها تتحول من حال الميلاد إلى حالات متلاحقة من النمو، حتى الوصول إلى حالة الموت. وهذا التحول من حال إلى حال هو الذى

(١) اللغة فى المجتمع ـ من ملحق عنوانه «تغيرات فى فلسفة اللغة»:

(٢) Lectures on the Science of Language, 1 - 268.

أطلقوا عليه اسم التطور؛ وكان إطلاق هذا الاسم من ناحيتهم تأثرا بنظرية داروين التى كانت تصبغ الجو الثقافى بلونها فى القرن التاسع عشر. ولقد جاءت فكرة التطور هذه بالدراسة التاريخية للغة، فكان من نتائجها دراسة تطور الأصوات، ودراسة تطور الصيغ، ودراسة تطور استخدام الكلمة، ودراسة تطور الدلالة. فأما دراسة تطور الأصوات فقد كانت مسئوله عن أجرأ خطوة خطاها علماء اللغات إلى الآن، وهى صياغة قوانين صوتية تشرح تطور الأصوات فى اللغات المختلفة، وتوجد التقابل بين مجموعات الأصوات فى عدد من اللغات التى تنتمى إلى عائلة واحدة. هذه هى الأصوات التي كان من رأى العلماء أنها برغم اختلاف كل منها فى لغته عن الآخر فى اللغة الأخرى، ترجع إلى أصل واحد فى اللغة القديمة التى ادعوا أنها أصل لكل لغات هذه العائلة. وأما دراسة تطور الصيغ فقد عرف باسم Comparative Grammar أو الجراماطيقا المقارنة؛ وأما دراسة تطور استخدام الكلمة، فقد سمى etymology، وقد استخدم هذا الفرع أوسع استخدام فى قاموس أو كسفورد، وأما دراسة تطور الدلالة فقد سمى بأسماء مختلفة آخرها Semantics.

كان الكشف عن السنسكريتية على يد وليام جونز بداية عهد جديد فى دراسة اللغة دراسة تاريخية فى القرن الماضى، ثم دراسة وصفية فى القرن الحاضر وإن يسبرسن ليشير إلى هذه الحقيقة إذ يقول(١) : «إن أعظم بدعة فى بداية القرن التاسع عشر كانت ظهور وجهة النظر التاريخية». ولقد قدمنا أن وليام چونز قد كشف كذلك عن وجوه الشبه بين السنسكريتية وبين الإغريقية واللاتينية، حتى وصل فى عام ١٧٩٦ إلى القول بأن «اللغة السنسكريتية أيا كان درجة قدمها رائعة البنية، بل هى أكثر كمالا من الإغريقية وغنى من اللاتينية وذوقا وجمالا من كلتيهما ومع هذا يبدو فيها أن سمات القرابة لكل منهما من جهة أصول الكلمات وصيغ النحو أقوى من أن تكون وليدة الصدفة. إنها من القوة لدرجة أن أى عالم فى اللغة لا يمكن أن ينظر فى ثلاثهن دون أن يعتقد أنهن نبعن من أصل واحد، ربما لا يكون الآن موجودا. وثمة أسباب شبيهة بتلك وإن لم تكن فى وجاهتها لفرض أن القوطية والكلتية تنتميان إلى نفس الأصل الذى منه السنسكريتية، وربما أضيفت الفارسية القديمة إلى نفس العائلة»(٢).

(1) Language, its Nature, Devlopment & Origin, p. 32.

(2) Ibid, 33 - 4.

إن هذه الملاحظة التى ألقى بها وليام جونز فى حلبة الدراسات اللغوية جذبت انتباه علماء اللغة بعنف إلى التفكير فى هذه اللعبة الجديدة، لعبة مقارنة أصوات لغة بأصوات لغة أخرى، وعقد صلة بين الأصوات، برغم اختلاف لغاتها، وردها جميعا إلى أصل واحد، مع افتراض الطريقة التى جرى بها التغير فى تاريخ الصوت أحيانا، حتى إذا تم لهم قدر كبير من ملاحظة هذه التغيرات، بدأوا فى استقصاء القوانين التى تتحكم فيها، مع الاعتقاد الراسخ بأن «كل إنسان ينفرد بخصائص صوتية، وأن الذى ينطبق على الأفراد ينطبق كذلك على الأسرات والقبائل والشعوب»[1]. وأن الفرد حين ينفرد بنطق خاص يظل من يأتى من بعده يبعد به شيئا فشيئا عن نطق المجموع، حتى يختلف عنه؛ ولكن كل صوت من أصوات هذه اللُّغَيَّة الجديدة - وإن اختلف نطقا عن مقابله فى اللغة الأولى - يرد فى نفس الأماكن التى يرد فيها مقابله من الكلمة باطراد، كالذى يحدث فى الصور المختلفة التى تنطق بها القاف فى اللهجات العربية. وقد قلنا إن الذى ينطبق على الأفراد ينطبق كذلك على الأسرات والقبائل والشعوب.

«ولقد ظن الناس زمنا أن التغيرات الصوتية تبدأ من الأفراد، وأنها ليست إلا تغيرات فردية جرى تعميمها، وهذا فهم خاطئ نسبيا؛ فليس لأى فرد قدرة على فرض نطق معين على زملائه تنفر منه طبائعهم. وليس ثمة من قوة تستطيع أن تعمم التغيرات الصوتية. فإذا قدر لأى تغير صوتى أن يعم مجتمعا فلابد أن يكون لكل أفراده ميل طبيعى إلى توخى هذا التغيير طواعية واختيارا. أما إذا نسبنا هذا التغير إلى التقليد فذلك أمر خارجى عن مجال النقاش. فإن النطق الشاذلا يأتى لصاحبه بمقلدين، وإنما يجعله مضحكا.

وربما قررنا هنا أن حب الابتداع fashion هو السبب المباشر فى التغيير الصوتى وأن ذلك لا يمكن إنكاره فى بعض الحالات»[2].

وثمة ملامح معينة يمكن العثور عليها فى كل التغيرات الصوتية: أولها أن التغير الصوتى لايمكن أن يتصف بالتعمد، بل إنه يتم بدون وعى، فإن لسان الطفل مثلا يذهب دون وعى منه إلى مكان نطقى أبعد من المخرج العادى أو دونه بقليل، ويظل

(1) Max Muller, Letures on the Science of Language, p. 184.

(2) Vendryes, Langage, 40.

يكرر هذا النطق حتى يتعوده، وهو يظن أنه ينطق كما ينطق أبواه؛ ولكنه برغم اقتناعه هذا يختلف عنهما فى النطق. ولو أن الطفل كان عند بدء التغير واعيا بحدوثه لأصلح خطأه الذى أدى إليه. وثانى هذه الملامح أن التغير الصوتى مطلق لايقتصر على صوت فى كلمة فى اللغة دون كلمة أخرى. وثالثها أنه مطرد، يتخذ شكلا محددا لا يحيد عنه كلما اكتملت ظروف حدوثه «ولايبدو أن أى واحد من هذه التغيرات قد وجد اعتباطا؛ بل إن هذه التغيرات بالعكس من ذلك تنخرط فى نظام موحد من الاختلاقات»[1].

ويذكر العلماء أسبابا معينة لبعض التغيرات الصوتية التى يعرفون تاريخها، وسنحاول هنا أن نورد بعض هذه الأسباب التى تجعل تغيراً صوتيًا معينًا يحدث مطرداً لا شذوذ فيه. إن الشخص ليتعلم بعد البلوغ لغة أجنبية فيدخل فى نطقه بها بعض عاداته النطقية التى اكتسبها من لغته الأصلية، كما يحدث مثلا من الأجانب الوافدين إلى مصر، حين يتكلمون اللغة العربية المصرية بلكنة. ولكن هؤلاء كما نعلم لا يؤثرون فى عربية مصر، ولايسببون تحولا فى نظامها الصوتى. ولكن الغزو أو التجارة مثلا قد تدعو أهل البلد المغزو أو الذى تحدث فيه التجارة إلى استعمال لغة الغزاة أو لغة التجار الوافدين، جريا وراء التقرب من هؤلاء الغزاة أو التجار، ثم ينسون لغتهم الأصلية، ولا يذكرونها؛ كما حدث للقبط فى مصر، وللآراميين فى سوريا ولبنان، وللنبط فى سواد العراق. ففى هذه الحالة تترك لغة السكان الأصليين المنسية آثاراً صوتية مطردة الورود فى كلام أهلها باللغة الجديدة؛ وتسمى اللغة المنسية linguistic substratum. ولعل اللغات الأصلية فى مصر والشام والعراق قد كان لها أثر فى اختلاف اللهجات العربية فى هذه الأقليم الثلاثة إلى يومنا هذا أكثر من أثر اختلاف اللهجات العربية القديمة نفسها فى ذلك.

وإن الكثيرين من اللغويين لينسبون إطراد التغيرات الصوتية إلى التطور التدريجى المنسجم فى المجتمع اللغوى، كتفضيل صوت بعينه على صوت آخر تفضيلا تدريجيًا لا يحس به المجتمع. فلو أحس به لأخضعه للعادات النطقية العرفية، أو لما يسمونه

(1) Müller, Lectures, p. 173. 4.

مقياس الصواب والخطأ. ولعل تفضيل صوت معين على صوت آخر مما يلتمس سببه فى طبيعة أعضاء النطق فى هذا المجتمع كما يقول هيرمان بول.

وثمة أسباب فجائية للتطور الصوتى، كأن يحدث التغير فى صفة من صفات صوت من أصوات الفونيم، فتتبعه بقية أصوات الفونيم فى هذا التغير، للرغبة فى خلق انسجام فى النطق، وظنًا من المتكلمينَ أن ذلك تصحيح طبيعى للنطق. ويبدأ ذلك فى كلمة واحدة وعلى لسان واحد، أو فى كلمات متفرقة على ألسنة متعددة ثم يعم المجتمع. وقد يكون تحول الضاد العربية فى النطق من هذا القبيل، وكذلك حلت التاء محل الثاء، وحلت الدال محل الذال.

وبالرغم من معرفة تاريخ بعض التغيرات الصوتية معرفة عامة لا يستطيع الإنسان أن يقول عند أى حد معين بدأ هذا التغير، ولا نستطيع حتى أن نفطن إلى التغيرات التى تأخذ مجراها الآن على غير وعى منا، ولا نستطيع كذلك أن نقرر ما إذا كان تغير ما قد بدأ فرديا ثم اتسع مدى تطبيقه، أو أنه بدأ على ألسنة ناس مختلفين، ولا يستطاع نسبته إلى فرد معين منهم. «إن التغير الصوتى على النحو الذى شرحنا هو تغير فى عادات أداء الحركات النطقية التى تنتج عنها الأصوات. وإن تغيراً كهذا إذا راعينا الدقة ليس ذا أهمية إذا لم يؤثر على النظام الصوتى للغة. والحقيقة إننا حتى مع وجود سجلات كاملة تحت تصرفنا لا يمكننا أن نحدد تحديداً تاما نقطة الابتداء فى تفضيل بعض الأصوات على بعض تفضيلا يستحق أن يسمى تغيرًا تاريخيًا»[1].

ولاشك أن الكثير من التغيرات النطقية من كل نوع يرد على ألسنتنا جميعًا فى كل لحظة، ومن المؤكد أننا جميعًا نتلعثم أحيانا فننطق الكلمات على غير وجهها، وأننا نتفاصح أحيانا فنزيد من تفخيم المفخم وترقيق المرقق، وقد يدفعنا مزاج خاص أو موقف اجتماعى خاص إلى أن نخرج لساننا فى الثاء حين الكلام باللهجة العامية التى لا تشتمل بين حروفها على الثاء، أو لا نخرج اللسان فى نطق الثاء حين النطق باللغة الفصحى. فكل هذه تغيرات طارئة مؤقتة غير تاريخية، لا تؤثر فى النظم الصوتية للغة. وغالبًا ما تعتبر من باب الغلط اللغوى، أو الغلط الاجتماعى، الذى يقابل بالنقد الصامت أو اللاذع.

لابد إذًا أن يشتمل التغيير الصوتى على أثر فى الفونيمات التى يتكون منها النظام

(1) Bloomfield, L:angnage. p. 369.

الصوتى للغة. «ونستطيع أن نفهم التغير العادى فى الفونيمات إذا افترضنا أن اللغة تتكون من طبقتين من العادات. أما الطبقة الأولى فخاصة بالفونيمات (أى الوحدات الصوتية التى يتكون منها النظام الصوتى للغة). فللمتكلم عادات خاصة من حيث الجهر أو عدمه، ومن حيث حركة اللسان وهلم جرا.

وأما الطبقة الثانية فتتكون من عادات دلالية شكلية: فالمتكلمون ينطقون فى العادة مجموعات معينة من الفونيمات فى الاستجابة إلى أنواع معينة من المثيرات، ويستجيبون بطريقة خاصة حين يسمعون هذه المجموعات نفسها؛ ويتكون من هذه العادات وتلك نحو اللغة ومعجمها»(١).

وأول من تكلم فى القوانين الصوتية بمعناها الأخص، وبدأ محاولة التعبير عن معادلاتها التى تشبه المعادلات الرياضية طائفة النحاة المحدثين من علماء اللغة الألمان. ففى عام ١٨٢٢ طلع يعقوب جريم الألمانى بدراسة على الناس أطلق عليها اسم التغير الصوتى (lautverschiébung)، وأطلق عليها ماكس مولر فيما بعد اسم قانون جريم. وقد تلقف الناس هذه المعادلات الصوتية، وتناولها العلماء بالاختبار والتعديل والإضافة، حتى وصلوا بها إلى الصورة الآتية(١).

NO	I . E	Sanskrit	Greek	Latin	Celtic	Gothic
1	p	p	π	p	-	f , b
2	t	t	τ	t	t	p , d
3	k	s	k	c	c	h , g
4	qu	k , c	π,τ,κ	qu, c	Ir. c w . p	hw , w
5	b	b	β	b	b	p
6	d	d	s	d	d	t
7	g	J	γ	g	g	k
8	gu	g , J	β . s,	u,gu,g	b	k
9	bh	bh	φ	f , b	b	b
10	dh	dh	θ	f , d, b	d	d
11	gh	h	χ	h , g	g	g
12	guh	gh, h	φ, θ, χ	f,u,gu,g	tr. g w. gw,f	w

(1) Bloomfieid, Language, pp. 364 - 5.

(٢) ملخص من كتاب - A Short I ntroduction to the Sudy of Comparative Gramar. (Indo - European) by T. Hudson Williams.

مقياس الصواب والخطأ. ولعل تفضيل صوت معين على صوت آخر مما يلتمس سببه فى طبيعة أعضاء النطق فى هذا المجتمع كما يقول هيرمان بول.

وثمة أسباب فجائية للتطور الصوتى، كأن يحدث التغير فى صفة من صفات صوت من أصوات الفونيم، فتتبعه بقية أصوات الفونيم فى هذا التغير، للرغبة فى خلق انسجام فى النطق، وظنًا من المتكلمينَ أن ذلك تصحيح طبيعى للنطق. ويبدأ ذلك فى كلمة واحدة وعلى لسان واحد، أو فى كلمات متفرقة على ألسنة متعددة ثم يعم المجتمع. وقد يكون تحول الضاد العربية فى النطق من هذا القبيل، وكذلك حلت التاء محل الثاء، وحلت الدال محل الذال.

وبالرغم من معرفة تاريخ بعض التغيرات الصوتية معرفة عامة لا يستطيع الإنسان أن يقول عند أى حد معين بدأ هذا التغير، ولا نستطيع حتى أن نفطن إلى التغيرات التى تأخذ مجراها الآن على غير وعى منا، ولا نستطيع كذلك أن نقرر ما إذا كان تغير ما قد بدأ فرديا ثم اتسع مدى تطبيقه، أو أنه بدأ على ألسنة ناس مختلفين، ولا يستطاع نسبته إلى فرد معين منهم. «إن التغير الصوتى على النحو الذى شرحنا هو تغير فى عادات أداء الحركات النطقية التى تنتج عنها الأصوات. وإن تغيراً كهذا إذا راعينا الدقة ليس ذا أهمية إذا لم يؤثر على النظام الصوتى للغة. والحقيقة إننا حتى مع وجود سجلات كاملة تحت تصرفنا لا يمكننا أن نحدد تحديدًا تاما نقطة الابتداء فى تفضيل بعض الأصوات على بعض تفضيلا يستحق أن يسمى تغيراً تاريخيًا»[1].
ولاشك أن الكثير من التغيرات النطقية من كل نوع يرد على ألسنتنا جميعًا فى كل لحظة، ومن المؤكد أننا جميعًا نتلعثم أحيانا فننطق الكلمات على غير وجهها، وأننا نتفاصح أحيانا فنزيد من تفخيم المفخم وترقيق المرقق، وقد يدفعنا مزاج خاص أو موقف اجتماعى خاص إلى أن نخرج لساننا فى الثاء حين الكلام باللهجة العامية التى لا تشتمل بين حروفها على الثاء، أو لا نخرج اللسان فى نطق الثاء حين النطق باللغة الفصحى. فكل هذه تغيرات طارئة مؤقتة غير تاريخية، لا تؤثر فى النظم الصوتية للغة. وغالبًا ما تعتبر من باب الغلط اللغوى، أو الغلط الاجتماعى، الذى يقابل بالنقد الصامت أو اللاذع.

لابد إذًا أن يشتمل التغيير الصوتى على أثر فى الفونيمات التى يتكون منها النظام

(1) Bloomfield, L:angnage. p. 369.

الصوتى للغة. «ونستطيع أن نفهم التغير العادى فى الفونيمات إذا افترضنا أن اللغة تتكون من طبقتين من العادات. أما الطبقة الأولى فخاصة بالفونيمات (أى الوحدات الصوتية التى يتكون منها النظام الصوتى للغة). فللمتكلم عادات خاصة من حيث الجهر أو عدمه، ومن حيث حركة اللسان وهلم جرا.

وأما الطبقة الثانية فتتكون من عادات دلالية شكلية: فالمتكلمون ينطقون فى العادة مجموعات معينة من الفونيمات فى الاستجابة إلى أنواع معينة من المثيرات، ويستجيبون بطريقة خاصة حين يسمعون هذه المجموعات نفسها؛ ويتكون من هذه العادات وتلك نحو اللغة ومعجمها»[١].

وأول من تكلم فى القوانين الصوتية بمعناها الأخص، وبدأ محاولة التعبير عن معادلاتها التى تشبه المعادلات الرياضية طائفة النحاة المحدثين من علماء اللغة الألمان. ففى عام ١٨٢٢ طلع يعقوب جريم الألمانى بدراسة على الناس أطلق عليها اسم التغير الصوتى (lautverschiébung)، وأطلق عليها ماكس مولر فيما بعد اسم قانون جريم. وقد تلقف الناس هذه المعادلات الصوتية، وتناولها العلماء بالاختبار والتعديل والإضافة، حتى وصلوا بها إلى الصورة الآتية[١].

NO	I . E	Sanskrit	Greek	Latin	Celtic	Gothic
1	p	p	π	p	-	f , b
2	t	t	τ	t	t	p , d
3	k	s	k	c	c	h , g
4	qu	k , c	π,τ,κ	qu, c	Ir. c w . p	hw , w
5	b	b	β	b	b	p
6	d	d	s	d	d	t
7	g	J	γ	g	g	k
8	gu	g , J	β . s,	u,gu,g	b	k
9	bh	bh	ϕ	f , b	b	b
10	dh	dh	θ	f , d, b	d	d
11	gh	h	χ	h , g	g	g
12	guh	gh, h	ϕ, θ, χ	f,u,gu,g	tr. g w. gw,f	w

(1) Bloomfieid, Language, pp. 364 - 5.

(٢) ملخص من كتاب A Short I ntroduction to the Sudy of Comparative Gramar. (Indo - European) by T. Hudson Williams.

رقم مسلسل	No. =
اللغة الهندية الأوربية الأولى	I.E. =
الإيرلندية	Ir. =
لغة سكان ويلز	W. =

تلك هى المقابلات الصوتية بين اللغات الهندية الأوربية، التى تشمل لغات ما بين الهند والشاطئ الأوربى للمحيط الأطلسى، وتشتمل على السنسكريتية واللغات الهندية، والفارسية، والقوقازية، والسلافية، والإغريقية، والجرمانية، واللاتينية، والكلتية ولكل من هذه المجموعات لغات فى داخلها، وكل أولئك ينتمى إلى عائلة لغوية واحدة تسمى العائلة الهندية الأوربية. ويرى علماء اللغة أنها كلها تفرعت عن أصل واحد يسمونه Proto Indo European ويرون أنه كان يشتمل فى نظامه الصوتى على الوحدات الصوتية التى تدل عليها الرموز التى تحت .I. B فى الجدول الوارد فوق هذا الكلام. ويقول العلماء بعد ذلك: إن التطور الصوتى فى كل لغة جعل الأصوات الأصلية تصل إلى الصورة التى هى عليها فى كل خانة من خانات هذا الجدول. فمثلا نرى أن الثاء التى كانت موجودة فى الهندية الأوربية الأصلية تقابلها تاء فى كل اللغات إلا فى القوطية فتقابلها الدال أو الثاء.

وحين ظهر نجاح هذا القانون الصوتى فى المجموعة الهندية الأوربية حاول المستشرقون أن يصلوا إلى قانون مشابه له فى اللغات السامية، ولقد لاحظوا كذلك أن أصوات هذه المجموعة السامية يمكن أن يوصل إلى قانون لها، إن لم يكن فى دقة قانون جريم وشموله فهو على الأقل يعبر عن بعض اطراد التخالف بين الصوت من أية لغة وما يقابله فى أية لغة سامية أخرى. لقد درس «رايت» هذا التقابل فى كتابه Comparative Gramar of the Semitic Langages؛ وختم دراسته هذه بقوله[1]: بعد أن عالجنا الأقسام المختلفة للحروف فى الأبجدية السامية، وعددنا التغييرات الرئيسية التى تتعرض لها اللغات السامية المختلفة، أختم هذا الفرع من موضوعى بتلخيص قصير للغبيرات ذات الأهمية القصوى التى يجب النظر إلى كل خروج عنها نظرة

(١) ص ٧٣ - ٧٤.

فاحصة قبل الاعتراف بالعلاقة بين الكلمات المدروسة وأنا إذ أفعل ذلك أتبع ترتيب الأبجدية العبرية:

١ - ה تظل هاء فى جميع اللغات واسكن أيضا

ה فى أول الكلمة يقابلها فى الأشورية א وفى العربية (أ) وفى الأثيوبية ሀ وفى الآرامية ܗ أو ܐ .

٢- ז يقابلها (س) فى كل اللغات ولكن أيضًا.

ז يقابلها فى الأشورية (ز) وفى الأثيوبية H وفى العربية (ذ) وفى الآرمية ܕ أو ܙ .

٣- ח يقابلها فى الآرامية ח أو ܚ وفى الأثيوبية ሐ وفى العربية ح وفى الأشورية ܚ ولكن أيضًا.

ח يقابلها فى الآرامية ח أو ܚ وفى الأثيوبية ኀ وفى العربية خ وفى الأشورية خ.

٤- י فى بداية الكلمة تقابلها ى فى كل اللغات إلا فى الأشورية حيث تقابلها ܐ ولكن أيضًا.

י فى بداية الكلمة تقابلها فى الآرامية י وفى الأثيوبية ወ وفى العربية و وفى الأشورية ܐ .

٥- ס يقابلها فى الآرامية ס أو ܣ وفى الأثيوبية ሰ وفى العربية س وفى الأشورية س أو ش

٦- ע يقابلها فى الآرامية ע أو ܥ وفى الأثيوبية ዐ وفى العربية ع وفى الأشورية ܐ ولكن أيضًا.

ע يقابلها فى الآرامية ע أو ܥ وفى الأثيوبية ዐ وفى العربية غ وفى الأشورية ܐ .

٧- צ يقابلها ص فى جميع اللغات ولكن أيضًا.

צ يقابلها فى الأثيوبية ጸ وفى العربية ظ وفى الآرامية ܛ أو ܨ وفى الأشورية ص.

رقم مسلسل	No. =
اللغة الهندية الأوربية الأولى	I.E. =
الإيرلندية	Ir. =
لغة سكان ويلز	W. =

تلك هى المقابلات الصوتية بين اللغات الهندية الأوربية، التى تشمل لغات ما بين الهند والشاطئ الأوربى للمحيط الأطلسى، وتشتمل على السنسكريتية واللغات الهندية، والفارسية، والقوقازية، والسلافية، والإغريقية، والجرمانية، واللاتينية، والكلتية ولكل من هذه المجموعات لغات فى داخلها، وكل أولئك ينتمى إلى عائلة لغوية واحدة تسمى العائلة الهندية الأوربية. ويرى علماء اللغة أنها كلها تفرعت عن أصل واحد يسمونه Proto Indo European ويرون أنه كان يشتمل فى نظامه الصوتى على الوحدات الصوتية التى تدل عليها الرموز التى تحت .I. B فى الجدول الوارد فوق هذا الكلام. ويقول العلماء بعد ذلك: إن التطور الصوتى فى كل لغة جعل الأصوات الأصلية تصل إلى الصورة التى هى عليها فى كل خانة من خانات هذا الجدول. فمثلا نرى أن الثاء التى كانت موجودة فى الهندية الأوربية الأصلية تقابلها تاء فى كل اللغات إلا فى القوطية فتقابلها الدال أو الثاء.

وحين ظهر نجاح هذا القانون الصوتى فى المجموعة الهندية الأوربية حاول المستشرقون أن يصلوا إلى قانون مشابه له فى اللغات السامية، ولقد لاحظوا كذلك أن أصوات هذه المجموعة السامية يمكن أن يوصل إلى قانون لها، إن لم يكن فى دقة قانون جريم وشموله فهو على الأقل يعبر عن بعض اطراد التخالف بين الصوت من أية لغة وما يقابله فى أية لغة سامية أخرى. لقد درس «رايت» هذا التقابل فى كتابه Comparative Gramar of the Semitic Langages؛ وختم دراسته هذه بقوله[1]: بعد أن عالجنا الأقسام المختلفة للحروف فى الأبجدية السامية، وعددنا التغييرات الرئيسية التى تتعرض لها اللغات السامية المختلفة، أختم هذا الفرع من موضوعى بتلخيص قصير للغبيرات ذات الأهمية القصوى التى يجب النظر إلى كل خروج عنها نظرة

(١) ص ٧٣ - ٧٤.

فاحصة قبل الاعتراف بالعلاقة بين الكلمات المدروسة وأنا إذ أفعل ذلك أتبع ترتيب الأبجدية العبرية:

١ - ה تظل هاء فى جميع اللغات واسكن أيضا

ה فى أول الكلمة يقابلها فى الأشورية [illegible] وفى العربية (أ) وفى الأثيوبية [illegible]
وفى الآرامية [illegible] أو [illegible] .

٢- ז يقابلها (س) فى كل اللغات ولكن أيضًا.

ז يقابلها فى الأشورية (ز) وفى الأثيوبية H وفى العربية (ذ) وفى الآرمية [illegible]
أو [illegible] .

٣- ח يقابلها فى الآرامية ח أو [illegible] وفى الأثيوبية [illegible] وفى العربية ح وفى الأشورية [illegible] ولكن أيضًا.

ח يقابلها فى الآرامية ח أو [illegible] وفى الأثيوبية [illegible] وفى العربية خ وفى الأشورية خ.

٤- י فى بداية الكلمة تقابلها ى فى كل اللغات إلا فى الأشورية حيث تقابلها [illegible]
ولكن أيضًا.

י فى بداية الكلمة تقابلها فى الآرامية [illegible] وفى الأثيوبية [illegible] وفى العربية و
وفى الأشورية [illegible] .

٥- ס يقابلها فى الآرامية [illegible] أو [illegible] وفى الأثيوبية [illegible] وفى العربية س وفى الأشورية س أو ش

٦- ע يقابلها فى الآرامية ע أو [illegible] وفى الأثيوبية [illegible] وفى العربية ع وفى الأشورية [illegible] ولكن أيضًا.

ע يقابلها فى الآرامية ע أو [illegible] وفى الأثيوبية [illegible] وفى العربية غ وفى الأشورية [illegible] .

٧- צ يقابلها ص فى جميع اللغات ولكن أيضًا.

צ يقابلها فى الأثيوبية [illegible] وفى العربية ظ وفى الآرامية [illegible] أو [illegible] وفى الأشورية ص.

يقابلها فى الأشورية وفى العربية ض وفى الآرامية أو أو وفى الأشورية ص.

يقابلها فى الأثيوبية ( ) وفى العربية ض وفى الآرامية أو وفى الأشورية ص.

٨- يقابلها فى الآرامية ( ) أو وفى الأثيوبية وفى العربية ش وفى الأشورية س .

٩- يقبالها فى الأرامية وفى الأثيوبية وفى العربية س وفى الآشورية س ولكن أيضا.

يقابلها فى الأثيوبية وفى العربية ث وفى الآرامية أو وفى الأشورية س .

قد يظن المرء عند أول وهلة أن هذا التقعيد المتزمت لابد أن يصطبغ بالصبغة المعيارية؛ لأن هذه المقابلات يدعى لها الاطراد الدائم، وهذا الاطراد الدائم هو الصخرة التى يسقط منها الباحثون إلى قرار هوة المعيارية. ولكن نظرة فاحصة إلى الطريقة التى تم بها التعبير عن هذه المقابلات المطردة تبين إلى أى حد تتسم هذه الدراسة بالوصف. فالباحثون نظروا فى اللغات نظرة استقرائية، واستخرجوا وجوه التشابه والاختلاف بينها ثم عبروا عن المطرد من هذه الوجوه بالعبارات التى أوردناها فوق هذا الكلام وهى عبارات يوصف بها هذا الاطراد لا أكثر ولا أقل.

ومعنى هذه العبارات أن اللغات السامية قد تفرعت من أصل سامى واحد لايوجد الآن، وأن التطور الصوتى من هذا الأصل قد اتخذ طرقا متعددة على نحو ما نرى فى هذه المقابلات. وقد استغرق هذا التغير دهوراً طويلة؛ لأن مثل هذا التغير لايتم فى يوم وليلة. «إن سرعة التغير اللغوى لا يمكن التعبير عنها بعبارات قاطعة؛ فإن المتكلم لايجد فى طفولته صعوبة فى الكلام مع أجداده ولافى شيخوخته فى الكلام إلى أحفاده، ومع ذلك كانت ألف سنة ـ أى حوالى ثلاثين أو أربعين جيلا ـ كافية لتغيير اللغة الإنجليزية إلى الحد الذى أشرنا إليه من قبل»[1]. ولاشك أن اللهجات العربية

(1) Bloomfield, Language, p. 281.

كذلك تغيرت كثيراً فى الألف سنة الأخيرة كما يبدو مما بين أيدينا من تسجيل كتابى للهجة القاهرية فى العصر الفاطمى. وما دام الفرد ذا أثر فى نمو اللغة وتطورها، فلا بد أن تتحول لهجاتنا المعاصرة إلى حالات تطورية أخرى.

يتضح من ذلك أن إلتزام الفرد بمعايير خاصة لا تعفى اللغة من التطور فى نظمها وأجهزتها؛ فإذا أراد العلماء أن يدرسوا هذا التطور الذى مر باللغة، كما فعل النحاة المحدثون الألمانيون الذين درسوا القوانين الصوتية، كانت هذه الدراسة وصفية.

الباب الثانى

الوصفيــة

الفصل الأول

الرموز اللغوية

لقد شرحنا فى المقدمة مدلول كلمة الثقافة حين تطلق بمعناها فى الدراسات الشعبية، لا بمعناها فى الدراسات التربوية[١]. ووضحنا أن سلوك الجماعات ينتظم فى صورة يطلق عليها «ثقافة»، لتشتمل كل النواحى المادية والمعنوية من هذا السلوك. ونحب أن نضيف إلى ذلك أن من خصائص السلوك الجماعى، أو بعبارة أخرى أن من خصائص الثقافة، فى أى شعب من الشعوب أنها لا تقوم إلا فى وسط من الرموز، ومن ثم أصبح من الواضح أن كل نشاط اجتماعى مهما كان طابعه لابد أن يتم بواسطة استعمال الرموز، واستعمال اللغوية منها بوجه خاص.

يقول لويس[٢] فى الكلام عن العقل الجماعى ووظيفة اللغة وصلتها به: «والسؤال الآن هو ما وظيفة اللغة فيما يختص بالعقل الجماعى؟ هذه بلاشك هى المسألة الأساسية فى استقصائنا لموقف اللغة فى المجتمع؛ وهى مسألة تدفعنا على الفور إلى التساؤل عن طبيعة العقل الجماعى نفسه. فهل فى سلوك الجماعات ما يمكن أن يسمى «عقلا»؟ من العسير أن يجاب على هذا السؤال إلا بعد أن نبحث وظيفة اللغة فى سلوك الجماعة. وسنوضح قدر الطاقة أن «عقل الجماعة» و «لغة الجماعة» كليهما لا يمكن أن يفهما إلا إذا ربط بين أحدهما والآخر وارتبط كلاهما بسلوك الجماعة فى عمومه».

ثم يقول:

و «ثمة نقط ثلاث مشتركة بين المحاولات المتعددة المتشعبة فى هذا القرن لوصف طبيعة العقل: تلك هى: أولا: أن العقل نوع من السلوك والنشاط. ثانيا: أن الفرد

---

(١) أى لابمعنى كونها نتيجة من نتائج التعليم والتثقيف.

(٢) بداية الفصل الرابع من كتاب «اللغة فى المجتمع» وقد نقله المؤلف إلى العربية.

نفسه يغلب ألا يكون شاعرا بنشاطه العقلى. ثالثا: أن الطابع الجوهرى لهذا النشاط هو استعمال الرموز، والرموز اللغوية بصفة رئيسية».

ثم يقول:

«إن السلوك الإنسانى فى مواجهة العالم المحيط بالمرء يتم غالبا باستعمال الرموز. ونحن نسمى هذا «السلوك الذى يتم بالرمز» سلوكا عقليا».

ويجدر بنا بعد ذلك أن نتكلم عن طبيعة هذه الرموز، وأن ننظر إلى مكان الرموز اللغوية بين أنواع الرموز المختلفة.

وسنرى عند النظر إلى الرموز نظرة عامة أنها تنقسم إلى ما يساوى عدد الحواس الإنسانية: فهى إما (١) لمسية أو (٢) ذوقية أو (٣) شمية أو (٤) سمعية أو (٥) بصرية[١]. فالرمز اللمسى كل ملموس له معنى خاص. فإذا تكلمت عن فلان الجالس بالقرب منك وأنت لا تراه، فإن صديقك الذى يستمع إليك ويراه دونك سيغمزك، وستفهم أنت أن هذه الغمزة لها معنى، وأن معناها بالتحديد هو التحذير من الاستمرار فى هذا الكلام، لأن هناك شخصا يمكن أن يسمعه، ولا ينبغى لك أن تدعه يسمع ما تقول. وإذا دخلت من باب منزلك، فاستقبلك طفلك عند الباب فرحا بمقدمك، فتعلق بك، فستربت على كتفه، أو تمسح بيدك على شعره، وسيفهم هو بدوره من الربتة أو المسحة أنك تحبه وتعطف عليه. وإذا شاركت صديقك فى ضحك لأمر معين فضربت بيدك على كتفه أثناء الضحك، فسيفهم من ذلك زيادة درجة استمتاعه بالضحك، وقوة مشاركته لك من الناحية الوجدانية فى هذا الظرف الخاص. وإذا ضربت إنسانا على قفاه، فسوف يفهم من هذا الضرب معنى المداعبة، أو معنى الإهانة، حسب اعتبارات اجتماعية خاصة: بالمركز الإجتماعى، ودرجة المخالطة بينك وبينه، ثم ما إذا كان هذا العمل قد حدث بينك وبينه، أو فى محضر آخرين وهلم جرا. وأوضح امثلة الرموز اللمسية كتابة بريل التى يقرؤها العميان باللمس.

والرمز الذوقى كل مذوق له معنى خاص.

فمذاق الطعام المطبوخ يدل على نضجه أو عدم نضجه، ومذاق حجر البطارية يدل

---

(١) من محاضرة عن المذهب الرمزى فى الأدب القاها المؤلف بكلية دار العلوم عام ١٩٥٥.

على ما إذا كان لايزال به شحنة من الكهرباء أو أن ما فيه قد استهلك، وقد تصطلح العروس مع ولى أمرها على فهم معنى قبول من جاء يخطبها بالقهوة الحلوة، وعلى فهم رفضها إياه بالقهوة بلا سكر، فترصد لولى أمرها فنجانا خاصا له طعم رمزى.

وأما رموز الشم فلها دلالتها أيضا.

فقد تصطلح عصابة من العصابات، أو طائفة من الطوائف السرّية على التطيب برائحة خاصة، إذا اشتمها المرء فى أى شخص عرف أنه من العصابة أو الطائفة، ويستطيع معظم الناس أن يخبر عن نوع الطبخة التى يطبخها جيرانه من الرائحة التى تأتى من بيتهم فتملأ خياشيمه.

والرمز السمعى كل مسموع مقصود به معنى. فصوت بوق السيارة رمز سمعى إلى وجوب الحذر من اصطدام ممكن، وصفارة الإنذار رمز سمعى يدل على وجود طائرات معادية فى سماء البلد أو على نزوح هذه الطائرات، بحسب نوع الصوت الذى يصدر منها، وإشارات المورس، ونقرات التلغراف، وأبواق الجيش، وطبول الزنوج، كل أولئك رموز سمعية ذات دلالات معينة. وأشهر الرموز السمعية أصوات الكلام.

أما الرمز البصرى فكل مرئى مقصود به معنى. فالتلويح بالأعلام فى سلاح الإشارة مجموعة من الرموز البصرية، وكذلك ومضات الهليو، وأضواء المرور فى الطرقات، وعلامة الاحتراس من القطارات، ورسم الجمجمة للدلالة على الخطر، والأعلام التى تدل على الدول المختلفة، والألوان فى الخرائط، وعقارب الساعة وأرقامها، كل أولئك رموز بصرية ذات دلالات معينة. وليست الكتابة إلا مجموعة من الرموز البصرية التى تدل موزعة على الحروف، ومجموعة على الكلمات، ومنسقة على السياق.

ولقد قال القدماء، ولا يزال المحدثون يرددون هذا القول: إن الحواس أبواب المعرفة. وقد رأينا كيف أمكن لكل حاسة أن تقوم بنصيبها من الإدراك الرمزى بطريقتها الخاصة. ولاشك أن السمع والبصر أكثر هذه الحواس اتصالا بالرموز ونفعا فى اكتساب المعرفة، ومن هنا توافرت جهود الإنسان على زيادة مدى الإدراك عن طريقهما، حين رأى قِصَرَ هذا المدى. فلقد فطن الإنسان إلى أن عينه لا ترى إلا إلى مدى رؤية معين تختفى الأشياء وراءه، إما لبعدها وإن كانت ضخمة، وإما لدقتها وإن

كانت قريبة؛ فاخترع التلسكوب للأولى، والميكروسكوب للثانية. وفطن الإنسان كذلك إلى أن لأذنه مدى معينا لا تسمع وراءه، فاخترع لها التليفون، والراديو، ومكبر الصوت؛ ليزيد من هذا المدى. وسنرى فيما بعد أن اللغة ـ وهى وعاء التجارب، والأداة الرمزية المثالية التى تستخدم فى نقل هذه التجارب ـ تتصل بهاتين الحاستين الخطيرتين؛ فتسوق الكلام إلى السمع وتزجى الكتابة إلى البصر.

كيف تدل الرموز المختلفة على معانيها؟ أو بعبارة أخرى ما العلاقة بين الرموز وبين معانيها؟ يمكن هنا أن نذكر أنواعا ثلاثة من هذه العلاقات بين الرموز ومعانيها: أما النوع الأول فهو العلاقة الطبيعية؛ ومثالها أن تحس بتقلص فى معدتك فتعلم أنك جائع. ولقد جاءك هذا العلم عن طريق علاقة طبيعية موجودة بين الرمز الذى هو الإحساس بتقلص المعدة وبين معناه الذى هو الجوع. وإنما كانت هذه العلاقة طبيعية لأن المنطق والعرف كليهما لا يدخلان فى التفريق فى المعنى بين تقلص يدل على الجوع وبين آخر يدل على المغص. ويبقى بعد ذلك على الإحساس الطبيعى أن يفرق بينها. وإنك لتسمع النغمة الموسيقية العالية القوية فتفهمها على طريقة الرموز السمعية غضبا، أو ثورة، أو نشاطا، أو فرحا، أو أى معنى يحدده محيطها فى القطعة الموسيقية المعزوفة التى تستمع إليها، وإنما كانت العلاقة بين الرمز الذى هو النغمة وبين معناها الذى هو الغضب الخ علاقة طبيعية لأن المنطق والعرف لا يدخلان فى شرح هذه النغمات. أما المنطق فواضح، وأما العرف فلأنه محلى والموسيقى عالمية. وهذه العلاقة الطبيعية بين الرمز والمعنى لا توجد فى اللغة إلا عند الكلام عن دعوى استدعاء أصوات بعض الكلمات كالفحيح والحفيف والخرير والزئير والقطع والقطم والفط للمعانى التى سيقت لها هذه الكلمات؛ وسنرى بعد قليل أن هذه الدلالة الاستدعائية هى التى يقول بها أصحاب المذهب الرمزى فى الأدب، ويجعلونها فى مقابل الدلالة العرفية التى سنشرحها من بعد، أما علماء اللغة فيسمون ظاهرة الاستدعاء الصوتى هذه onomatopoeia، وقد انتقلت مناقشتها من محيط اليونان القدماء إلى محيط العرب.

والنوع الثانى من العلاقة بين الرمز ومعناه هو العلاقة المنطقية. تنظر فوق رأسك فترى السحابة، فإن كانت داكنة حافلة توقعت المطر، وإن كانت بيضاء صافية كان لها

معنى آخر. والربط بين لون السحابة ومعناها هنا ربط منطقى عقلى فكرى؛ وتمر بشخص تعرفه فتلقى إليه بالتحية، فإن أعرض عنك دل ذلك على الجفوة، وإن ردها إليك كان ذلك دليلا على المسالمة. وما دلالة آثار الأقدام على رمال الصحراء، والأدلة التى يتركها الجناة فى مكان الجريمة إلا دلالات منطقية يتوصل إليها قصاص الأثر أو رجل الشرطة بتفكير منطقى بسيط أو معقد. والعلاقة بين الرمز والمعنى فى كليهما علاقة منطقية ذهنية.

أما النوع الثالث من أنواع العلاقة بين الرمز والمعنى فهو العلاقة العرفية. وهى من وجهة نظرنا أهم من سابقتيها، لوجودها فى الدلالات اللغوية. فالعلاقة بين الاسم والمسمى غير طبيعية ولا منطقية[1]، ولكنها عرفية، ونتيجة من نتائج الوضع. وإن العرف ليختلف باختلاف المجتمعات، وباختلافه تختلف اللغات ولو كانت العلاقة بين الاسم والمسمى طبيعية أو منطقية لكان الكلب كلبًا والحمار حمارًا فى كل لغات البشر. ولكن اختلاف العرف من مجتمع إلى مجتمع آخر جعل أولهما «كلبًا» فى اللغة العربية و dog باللغة الانجليز، وهلم جرا.

إن العلاقة بين الكلمة ومدلولها شغلت المفكرين فى كل زمان، واتخذت لنفسها أحيانا صورة القضايا الدينية، وأحيانا أخرى صورة المجادلات الفلسفية أو الأدبية أو اللغوية. وإن من ينظر فى مفهوم قوله تعالى «وكلمة ألقاها إلى مريم» ليجد فيه نقاشا كبيرًا فى الإسلام والمسيحية على السواء: أو ينظر إلى قوله تعالى: «وعلم آدم الأسماء كلها» ليجد فيه خلافا حول تعليم الأسماء وتعليم المسميات، وخلوصًا بعد ذلك الخلاف إلى أن الله تعالى علم آدم أسماء الأجناس التى خلقها[2]. وإن تلك الأجناس وأسماءها هى التى ثارت حولها الخلافات الفلسفية فى العصور الوسطى بين مذهبى الأسمية nominatismوالواقعية realism، حين وردت فقرة فى ترجمة بوينثيوس Boenthius لمقدمة فورفوريوس على مقولات أرسطو، فأثارت مشكلة الأجناس والأنواع، وما إذا كان لها وجود خارجى أو لا. فإذا كان لها وجود خارجى فهل هى مجسمة أولا، وهل هى منفصلة عن المحسوسات، أو هى قائمة بها. وقد رأى

(١) من الأقوال المشهورة: الأسماء لا تعللً.

(٢) راجع تفسير الكشاف ج ١.

الواقعيون أن الكليات فقط هى التى لها حقيقة جوهرية موجودة من قبل التسمية، وأصر الاسميون على أن الكليات ليست إلا أسماء صيغت لتعبر عن صفات فى أشياء معينة، وأنها توجد بعد التسمية. ولقد رضيت الكنيسة على الواقعيين، وسخطت على الاسميين؛ ولكنهم كانوا برغم لعنة الكنيسة خيراً وبركة على الحياة الفكرية والحركة العلمية فى أيام النهضة، وبقيت آثار فكرية من مذهبهم فى كتاباتهم متاخرة لمفكر مثل جون ستيوارت ميل[١].

ولقد كان من خصائص المذهب الرمزى فى الأدب أن يستخدم الكلمة ليدل بها دلالة طبيعية على المعنى، أى أن الكلمة بدل أن تستخدم بمعناها العرفى الذى فى المعجم تستخدم بمعناها الطبيعى الذى فى الجرس، أو بعبارة أخرى بدل أن يستعمل الشاعر العلاقة العرفية بين الرمز الذى هو الكلمة وبين معناها المعجمى يعمد إلى العلاقة الطبيعية بين الرمز الذى هو جرس الكلمة - لا الكلمة نفسها - وبين استجابة الذوق إليه، ويجعل هذه الاستجابة هى المعنى، على نحو ما فى تذوق الموسيقى، وذلك المعنى معنى استدعائى إذا شئت أن تسميه كذلك. يقول رينيه جل[٢]: إنه لا الموسيقى ولا الشاعر قد وضع نظرية استدعائية كاملة للتذوق، فلم يقل المسيقيون عما تستدعيه نغمة ما من المعانى، بل تركوا ذلك للذوق الفردى، ولم يقل الشعراء عما يستدعيه جرس كلمة ما من المعانى، وإنما تركوا ذلك للذوق الفردى أيضًا.

وبعد ذلك يحاول جل أن يضع هذه النظرية للشعر الرمزى، ولكن محاولته لم تنجح؛ لأنه أراد أن يجعل الشعر فى تذوقه موسيقيا أكثر من الموسيقى. على أن الذى يهمنا من نظريته إنما هو العناية بالعلاقة الطبيعية بين الرمز ومدلوله؛ ويبدو أن الرمزيين أقرب فى تفكيرهم إلى الاسميين منهم إلى الواقعيين من فلاسفة العصور الوسطى.

ولعل الأقرب إلى الصواب أن العلاقة بين الكلمة ومدلولها فى الشعر والغناء ذات جهتين: فهى من جهة تعد طبيعية، لما فى الشعر والغناء من العنصر الإيقاعى والموسيقىّ الذى يعتمد على دلالة النغمة دلالة طبيعية، على نحو ما شرحناه قبل ذلك

---

(١) راجع دائرة المعارف البريطانية مادة Nominalism.

(٢) أحد أئمة الرمزية. راجع كتاب ڤانتيجم عن المذاهب الأبية الكبرى.

بقليل، وقد رأينا أن أصحاب المذهب الرمزى فى الأدب يعتدون بهذه العلاقة أكثر مما يعتدون بالعلاقة العرفية بين الكلمة ومعناها الذى فى المعجم، وهى من جهة أخرى عرفية، لأن الشعر والغناء ينبنى كلاهما من نصوص لغوية أدبية مركبة من كلمات ذات دلالات عرفية معجمية، فللشعر والغناء هذا الازدواج فى العلاقة بينهما وبين ما يدلان عليه.

«ويظهر من المعانى المتعددة التى تدل عليها كلمة الرمزية خاصيتان: أولاهما أن الرمز فى كل حالاته عوض عن سلوك له طابع الواسطة بين طرفين؛ ومن هنا يصدق أن الرموز تدل على معان لا يمكن أن تؤخذ منها أخذًا مباشرًا. وثانيتهما أن الرمز يعبر عن تكثيف لنشاط ما، ومن ثم لا يتناسب خطره العملى مع تفاهة المعنى الذى يؤخذ من صورته المجردة»[1]. وقد وضع القدماء قوانين لاستخدام الرموز، يمكن إجمالها على الصورة الآتية:

١- يدل الرمز الواحد على مدلول واحد فحسب.

٢- إذا صح أن يحل رمز محل الآخر فإن الاثنين يدلان على نفس المدلول.

٣- إن مدلول أى رمز عام الدلالة هو نفس مدلول الرمز حين تخصص دلالته، كأن تقول «هذا الحيوان» مع الإشارة إلى المرموز له وهو هذا الكلب.

٤- يدل الرمز على ما يستعمل عادة للدلالة عليه، وليس من الضرورى أن يدل على ما يحسن أن يدل عليه فى الاستعمال الجيد، أو ما يُفهم به فهما أعم من دلالته العادية، أو على ما ينوى الرامز أن يستعمله من أجله مخالفًا لهذه الدلالة.

٥- لا يشتمل الرمز المركب على رموز جزئية يمكن أن يحل أحدها محله.

٦- تنتظم كل المدلولات معا فى نظام معين، ويشمل كل مدلول منها مكانا واحدًا فى هذا النظام[2].

فإذا نظرنا إلى القانون الرابع من هذه القوانين أدركنا إلى أى حد يتحكم العرف فى استعمال الرموز، إذ إن الاستعمال العرفى الذى ارتضاه المجتمع بعد أن تعارف

---

(1) Selected Writings of Edward Sapir, p. 564.

(2) See The Meaning of Meaning, pp. 87 - 108.

عليه، حتى إنه أصبح عادة أو ما فى حكمها ـ هذا الاستعمال لاينبغى العدول عنه إلى استعمالات شخصية لا صلة لها بالتعارف، سواء أكانت هذه الاستعمالات الشخصية ممثلة فى إطلاق الرمز من جانب الرامز، أو فى فهم الدلالة من جانب المتلقى. ومعنى تحكم العرف فى استخدام الرموز أن الربط بين الرمز الذى يستخدم فى الاتصال وبين مدلوله ربط اعتباطى لا سبب له من الطبيعة أو المنطق، ومرجعه الوحيد هو اتفاق المجتمع عليه لا أكثر ولا أقل. وهذا تعبير آخر عن نفس الحقيقة التى ذكرناها منذ قليل: وهى أن العلاقة بين الرمز اللغوى وبين مدلوله علاقة عرفية.

ويفرق سابير بين نوعين من الرموز يسمى أحدهما تكثيفيا Condensational كالربت على الكتف الذى أشرنا إليه منذ قليل، إذ أنه رمز يكثف العطف والحنان والتشجيع فى حركة واحدة، ولا يشير إلى أحد هذه المدلولات إشارة مباشرة، ويسمى الثانى إشاريا referential وهو يشمل رموز الكلام والكتابة والتغراف والإشارة ونحوها. ولن نلتزم هنا بالكلام عن النوع الأول، لأن هدفنا هو دراسة النوع الثانى فحسب، لا تصاله إتصالا مباشراً بطبيعة اللغة. ويمكن تعريف اللغة بأنها «نظام من الرموز الصوتية الاعتباطية التى يتم بواسطتها التعاون بين أفراد المجتمع»[1]. ويعطينا هذا التعريف صورة للغة من ناحيتها الكلامية الصوتية السمعية، ولا يصور لنا اللغة البصرية التى تعتمد على الكتابة فى صورها المختلفة، وعلى الإشارات البصرية المتنوعة. فإذا علمنا أن الكتابة والإشارات البصرية بأنواعها مجموعات من الرموز التى تحل محل الرموز الصوتية فى ظروف معينة، أدركنا أن اللغة لها جانبان رمزيان لابد لنا من دراستهما، وذلك ما سنحاول هنا بصورة عامة مع الابتداء بالرموز اللغوية السمعية.

«إن هبة الكلام واللغة من خصائص كل المجموعات الإنسانية. ولم يعثر قط على قبيلة بلا لغة، وكل ما يُعارض هذه الدعوى ليس إلا من قبيل الفولكلور (الأحاجى). وليس ثمة من ضمان لصحة ما يقال أحيانا من أن هناك قوما ذوى حصيلة لغوية محدودة، حتى إنهم لا يستطيعون قضاء حاجاتهم اليومية دون أن يستعملوا الإشارات المساعدة، وبذا أصبح التخاطب الواضح القصد فى مثل هذه الجماعة يستحيل حدوثه

(1) Bloch & Trager, Outline of Linguistic Analysis, p. 5.

فى الظلام. وحقيقة هذه المسألة أن اللغة وسيلة تعبيرية وإتصالية كاملة بالضرورة كما نلاحظ ذلك فى كل مجتمع معروف. ومن المعقول أن نخمن أن اللغة هى أولى النواحى المختلفة للثقافة فى الوصول إلى شكلها التام التطور، ويعتبر كمال اللغة شرطا لتطور الثقافة فى عمومها»(١).

ولقد بدأت اللغات أول ما بدأت فى صورتها الصوتية السمعية، ويظهر عموم هذا الفهم بالاطلاع على أقوال العلماء فى أصل اللغة، وعلى النظريات التى جاءوا بها فى افتراض بدء اللغات الإنسانية، إذ إن كل هذه النظريات تتكلم عن اللغة الأولى باعتبارها لغة سمعية. فهى فى نظرهم إما تطور لصيحات الإنسان أو محاكاة للأصوات الطبيعية التى من حوله، أو صدى للمؤثرات الخارجية، أو أنها أصوات ناشئة عن اعتبارات المخالطة بين بنى الإنسان الأوائل. «وإن ظهور الكتابة فى مرحلة متأخرة من التاريخ الإنسانى باعتبارها تقليداً أميناً للغة النطق ليدل على أن اللغة بوصفها وسيلة آلية منطقية لا يتوقف وجودها على استعمال الأصوات النطقية؛ ولكن التاريخ الفعلى للإنسان بالرغم من هذا يدل بوضوح لاغموض فيه، كما تدلنا جمهورة من البينات المستخرجة من الدراسات الشعبية، على أن اللغة الصوتية سابقة على كل أنواع الرمزية المستخدمة فى الاتصال؛ وكل هذه الأنواع الأخيرة إما ثانوى كالكتابة أو إضافى كالإشارات التى تصاحب الكلام»(٢).

وإذا كانت أصوات اللغة حقائق عضوية تخضع للوصف من حيث المخارج أو الحركات التى يقوم بها الجهاز النطقى، ومن حيث الصفات أو الظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات النطقية، فلا شك فى أنها كذلك تخضع فى ورودها واستعمالها وعلاقة كل صوت منها بالأصوات الأخرى خضوعا تاما لنظام رمزى تتميز به اللغة التى تستخدم هذه الأصوات عن كل لغة أخرى من لغات العالم. ومن هنا كانت دراسة الأصوات من وجهة نظر المخارج والصفات مقدمة لدراسة علم التشكيل الصوتى الذى يعبر عن النظام الرمزى الذى تنظم به هذه الأصوات.

إن السيمفونية الموسيقية مبنية من نغمات تخرج كل منها من مخرج موسيقى

(١) Selected Writing of Edward Sapir, p. 7.

(٢) Ibid,p. 6.

خاص، ولكنها تنسكب في الأذن في نسق استمراري مركب، يخلق في النفس طائفة من الأمزجة المنسجمة التي تتكون منها قصة نفسية معينة. وإن كل سيمفونية لتتميز عن الأخرى بما احتوت من النغمات، وبما استخدمت في تركيب نغماتها من أسس جمالية وذوقية، كما تتميز بالعلاقات الرياضية التي تربط بين مافيها من نغمات. ومثل السيمفونية كمثل اللغة تماما؛ فكما أن نغمات السيمفونية ذات «مخارج» معينة، فكذلك أصوات اللغة، وكما تختلف النغمات علواً وانخفاضًا، وطولا وقصراً، وقوة وضعفًا، تختلف الأصوات شدة ورخاوة، وجهراً وهمسًا، وتفخيما وترقيقًا، وحركة ومدًا، وإفراداً وتشديداً، وصحة وعلة وهلم جرا. وكما أن بين هذه النغمات علاقات رياضية نجد بين أصوات اللغة علاقات من التماثل والتخالف، والإدغام والفك، بحسب قرب المخرج وبعده، وكما ينبنى تركيب النغمات على اعتبارات جمالية وذوقية نرى تركيب الأصوات ينبنى كذلك على مراعاة عدم التنافر اللفظى، والحوشية فى السمع، وتضع اللغة لذلك نظاما معينًا من تجمعات المخارج وترتيبها فى الكلمة الواحدة[1]. وأخيراً كما تختلف السيمفونية عن مثيلاتها من حيث الاعتبارات الموسيقية المتقدمة جميعًا تختلف اللغة عن مثيلاتها كذلك من حيث كل ما تقدم من الاعتبارات اللغوية.

الأصوات اللغوية فى داخل الكلمات إذا رموز لغوية صوتية ذات دلالات.

وقد يقول قائل: كيف نقول بأن هذه الأصوات المفردة رموز مع أن الصوت المفرد فى عزلته ليس له دلالة محددة؟ فالجواب أن الصوت المفرد هنا كالنغمة الموسيقية المفردة، تتعين دلالته فى محيطه العملى. فالكاف من «كتب» وهى فى بيئتها الصوتية من الكلمة لا يمكن أن يستغنى عنها، ولو جعلنا الكلمة مكونة من التاء والباء فحسب لانعدمت دلالة الكلمة على مدلولها العرفى، ولكان مرجع انعدامها إلى إنعدام الكاف من الكلمة. فإذا كانت الكاف فى «كتب» صاحبة كل هذا الخطر فلا بد أنها تتحمل قسطا من الدلالة. ومن ثم تصبح حين تنطق رمزا صوتيا على هذا القسط، وتصبح الكلمة المركبة منها ومن التاء والباء ذات دلالة على المعنى العرفى المعطى لها، غير أن دلالة الكاف على نصيبها من معنى كتب تتعذر دراستها لعدم مقبولية تقسيم هذه

---

(١) راجع المزهر للسيوطى جـ ١ ص ١١٩ وهو ينقل عن عروس الأفراح.

الدلالة إلى أجزاء بحسب الأصوات.

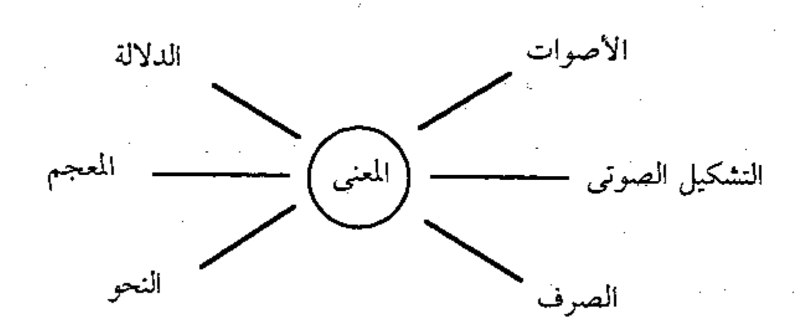
على أن الصوت اللغوى ليس جزء الكلمة بقدر ما هو جزء «المنطوق»[(١)].

فالكلمة وحدة من وحدات اللغة، واللغة مجموعة من القواعد والصيغ، سواء أكانت هذه القواعد صوتية أم صرفية أم نحوية، وسواء أكانت هذه الصيغ قوالب صرفية أم كلمات معجمية. أما الكلام فوحدته «اللفظ» المنطوق؛ أو بعبارة أخرى: اللغة هى مجموعة قواعد وصيغ صامتة؛ فأما القواعد فصمتها واضح، وأما الصيغ والكلمات فلأنها فى بطون الكتب، ونحن لا نتكلم بالكلمات المفردة؛ ولكن الكلام مركب من دفعات نطقية أو ألفاظ، قد يكون أحدها نطقا لكلمة واحدة أو لعدة كلمات. وسنتناول هنا هذا اللفظ المنطوق لنرى خصائصه الرمزية، وندرس العلاقة بين هذا اللفظ وبين مدلوله من وجهات نظر مختلفة.

المنطوق إذًا رمز مركب يساق للدلالة على معنى مركب كذلك. وإن تركيب هذه الدلالة ليبدو فى صورة مزيج من المستويات الدلالية بعضها أصواتى وبعضها تشكيلى[(٢)] وبعضها صرفى والبعض نحوى أو معجمى أو دلالى. ولكل مستوى من هذه المستويات اللغوية نصيب من الدلالة؛ وتتجه الدراسة إلى جميعها بتحليل يشبه تحليل ألوان الطيف الضوئى spectrum، وتسمى هذه المستويات مجتمعة باسم الطيف اللغوى.

ومن الممكن أن نشرح طريقة هذا التحليل على النحو الآتى:

إن كل دراسة لغوية لابد أن تتجه إلى المعنى. فالمعنى هو الهدف المركزى الذى تصوب إليه سهام الدراسة من كل جانب على النحو المبين فى الشكل الآتى:



(١) ذلك هو ما سميناه المجموعة الكلامية فى مناهج البحث فى اللغة فارجع إلى ذلك الكتاب ص ١٦٨.
(٢) راجع مدلول هذه الكلمة فى مناهج البحث فى اللغة ص ١١١ وما بعدها.

وهكذا يصبح مبضّعا، ويستقل كل فرع من فروع الدراسات اللغوية ببضعة من هذا المعنى توضحه، وتبين عنه، وتعين على كشفه، بقطع النظر عما إذا كانت هذه البضعة مما يتصور فهمه مستقلا عن الهيكل العام للمعنى المركب أم لا على نحو ماسنراه.

إن علم الأصوات phonetics إنما يقوم على تناول الصوت المنطوق بالوصف بعد أن يلجأ إلى تحديد حدوده فى بيئته الصوتية، تحديدا اعتباطيا تسمح به أهداف الدراسة وله ما يؤيده من طبيعة النطق. ذلك بأن بين كل صوت وما يليه مرحلة نطقية انتقاليه لا يمكن أن تنسب نسبة نهائية إلى الصوت السابق ولا إلى الصوت اللاحق، ولكن أهداف الدراسة تسمح بخلق حدود تحدد كل صوت: متى يبدأ، ومتى ينتهى. وغرض علم الأصوات اللغوية من دراسة الصوت أن يبين ما فى نطقه من حركات عضوية، وما فيه من ظواهر صوتية. فأما الحركات العضوية فتدرس عادة تحت اسم المخارج على وجه العموم، وأما الظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات فيطلق عليها اسم الصفات. ومهمة علم الأصوات هنا أن يحدد عدد المخارج فى اللغة التى يدرسها، ويصف الحركات التى يتم بها النطق فى هذه المخارج، ثم يعمد إلى الظواهر الصوتية (الصفات) فيقسم الأصوات على أساسها بين الشدة والرخاوة وما إلى ذلك، ويسمى هذا الوجه من وجوه التقسيم طريقة النطق، ثم بين الجهر والهمس، وهما مبنيان على وجود ذبذبة فى الأوتار الصوتية تصاحب النطق أو عدم وجودها، ثم التفخيم والترقيق، وأساسها حركة مؤخر اللسان فى أثناء النطق؛ إذ إن هذه الحركة معناها إعادة تكييف حجرة الرنين لدى البلعوم Buccal area من حيث الشكل والحجم، وذلك أمر ذو أثر فى الصوت يظهر صورة التفخيم أو الترقيق. وإنما يتميز كل صوت عن كل صوت آخر فى اللغة التى يتجه إليها الدرس بما بينهما من أوجه الخلاف التى تبرر جعل كل منها بموضع التباين من الآخر من حيث الوظيفة التى يؤديها فى المنظمة الصوتية لهذه اللغة. وهذا التباين فى الوظيفة هو الذى يطلق عليه علماء الغرب اسم «القيم الخلافية» أو differectial values أو الفروق؛ فإذا صح هذا كانت الوظيفة التى يؤديها الصوت فى نطاق المنظمة الصوتية هى معناه، أو على الأصح هى قسط المعنى الذى قصد به أن يؤديه. ومن ثم صح أن يسمى القسط الذى يؤديه الصوت من المعنى معنى وظيفيا أى أنه ليس معنى معجميا يكشف عنه المعجم ولادلاليا يستخرج بالتخطيط العام للماجريات، على نحو ما سنرى بعد قليل.

والنقطة التى ينتهى فيها علم الأصوات هى التى يبدأ فيها علم التشكيل الصوتى، أو كما يسمى فى الغرب phonology. فلقد كان نشاط علم الأصوات قائما على الملاحظة والتجربة والتسجيل، دون لجوء إلى أية دراسة نظرية لها طبيعة التقعيد والتجريد. وعند الفراغ من الدراسة العملية التى يقوم بها علم الأصوات نجد بين أيدينا عددًا من الأصوات يمكن عند استخدام ما بين بعضه والبعض الآخر من روابط وعلاقات أن يقسم إلى عدد أقل من الوحدات المجردة التى لا تنطق، لأنها أقسام لا أصوات. وهذه الأقسام هى التى نطلق عليها فى الدراسة اللغوية الحديثة اصطلاح «الحروف» أو الفونيمات. ليست الحروف إذًا هى تلك الصور الكتابية التى نخطها بالقلم، فهذه رموز كتابية إلى الحروف. وليست الحروف هى ما تنطقه بلسانك فى أثناء الكلام، فهذه هى الأصوات. ولكن الحروف أقسام يشتمل كل منها على عدد من هذه الأصوات. وإذا كانت الأصوات تدخل فى نطاق حاسة السمع والبصر، وفى العمليات الحركية، فلا يدخل الحر ف إلا فى نطاق الفهم، أو فى نطاق الحدس، على حسب ما يراه العلماء من وجهات النظر المختلفة فى نظرية الفونيم(١).

وللحروف معان وظيفية أيضًا تتضح حين نستخرج حرفا من الكلمة، أو نضيف إليها حرفا، أو نحل حرفا فيها محل حرف منها، فنجد المعنى يتغير مع كل من هذه الإجراءات. فإذا أخذنا كلمة مثل «ثار» وأضفنا إليها همزة فى البداية تغير معناها من اللزوم إلى التعدى، وأصبحت الكلمة «أثار»، فإذا أحللنا محل الثاء جيما أصبحت الكلمة «جار» وهلم جرًا. والمسئول عن تغير المعنى فى كل حاله هو تغير حرف من حروف الكلمة، وهذا يدلنا على أن الحرف يؤدى قسطا والمعنى العام هو وظيفى فى طبيعته، ومعنى ذلك ببساطة أن الحرف يؤدى وظيفة معينة بوجوده فى إطار الكلمة.

على أن علم التشكيل الصوتى لا يقصر همه على تقسيم الأصوات إلى حروف، وإنما يتناول بعد ذلك طائفة من التغيرات الصوتية بحسب الموقع؛ وقد أطلقنا عليها اسم الموقعيات prosodies، أو الظواهر الموقعية prosodic features؛ من ذلك التماثل بين الحرفين المتعاقبين فى السياق حين يتقارب مخرجاهما، كنطق النون فى صورة الميم كما فى «من بينهم»، ومنه أيضًا ظهور همزة الوصل فى بداية الكلام واختفاؤها فى

(١) انظر مناهج البحث فى اللغة ص ١٢٥.

الوسط، ومن ذلك إرتباط القلقة بمواقع خاصة، وكذلك ارتباط حركة التقاء الساكنين بموقع معين، ومن ذلك النبر والتنغيم؛ وارجع إلى دراسة الموقعيات إن شئت فى كتابى مناهج البحث فى اللغة. ويتناول التشكيل الصوتى كذلك دراسة مقاطع اللغة، ويجرى التفريق بين ما هو صوتى وما هو تشكيلى من هذه المقاطع.

حتى إذا ما فرغنا من دراسة الصوت ووظيفته، والحرف ووظيفته، والموقع ووظيفته، والمقطع ووظيفته، انتقلنا إلى علم الصرف؛ لندرس الصيغة ووظيفتها. ولا شك أن ثمة وظائف محددة للصيغ الصرفية العربية؛ فوظيفة صيغة فاعل غير وظيف صيغة مفعول، والمجرد غير المزيد، ووظائف صيغ الزيادة محددة صرفيا تستطيع أن تطلع عليها فى كل كتب الصرف. ولسنا هنا بصدد الكلام المفصل فى وظائف كل صيغة صرفية على حدة، والذى يهمنا إنما هو الإشارة إلى وجود وظائف محددة لكل صيغة.

وإذا كان علم الأصوات يكشف عن وظيفة الصوت، وكان علم التشكيل الصوتى يكشف عن وظيفة الحرف، والموقع، والمقطع، وكان الصرف يكشف عن وظيفة الصيغة واشتقاقها وتصريفها[1]، فإن النحو يكشف عن علاقات الأبواب، فتجده يعنى بدراسة الأبواب النحوية، وبيان الوظائف المنوطة بكل باب منها فى السياق. وقد تكلمنا عن ذلك بالتفصيل فى كتاب مناهج البحث فى اللغة، فارجع إليه إن شئت. ويصدق على مجموع المعانى الذى يؤديه الصوت والحرف والموقع والمقطع والصيغة والعلاقة اصطلاح «المعنى الوظيفى»؛ لأن لكل واحد من هذه الأمور وظيفة خاصة يؤديها، ويساهم بأدائها فى بيان المعنى العام ووضوحه.

ويلاحظ أننا لم نذكر الكلمة ولا معناها حتى الآن؛ لأن كل ما تقدم من العلوم يدرس أشياء غير الكلمة، والذى يتوافر على دراسة الكلمة فرع خاص من فروع الدراسات اللغوية هو المعجم وهو فرع من فقه اللغة. ويفرق عادة بين المعنى الوظيفى الذى يكشف عنه بوساطة المناهج الأربعة التى ذكرناها وبين المعنى المعجمى الذى يكشف عنه بواسطة المعجم بأن المعنى الوظيفى غالبا ما يحدد بوسائل سلبية هى ما سميناها من قبل بالقيم الخلافية، أما وسيلة المعنى المعجمى فإيجابية؛ تقوم بعد تعيين الهجاء والنطق على

(١) الاشتقاق يدور حول الأصول والتصريف حولها وحول الزوائد.

تحديد بنيتها تحديداً «صرفيا» فى مبدأ الأمر، ثم على شرحها من بعد ذلك من وجهتى النظر التاريخية والاستعمالية الحاضرة، مع الدخول إليها من مداخل مختلفة، والاستشهاد على كل مدخل.

وإذا كانت الوظائف التى فى أصوات الكلمة وحروفها ومقاطعها وموقعياتها وصيغتها وعلاقتها لا تحدد معناها المعجمى، فإن هذا المعنى المعجمى بدوره لا يكفى عن المعنى الدلالى السيمانتيكى. ذلك بأن المعنى المعجمى متعدد يجتمل فى معظم حالاته أكثر من وجهة. يقول القاموس المحيط: «وقف يقف وقوفا دام قائما، ووقفته أنا وقْفًا فعلت به ما وقف، كوقّفته وأوقفته، والقدر أدامها وسكّنها، والنصرانى وقّيفى كخِليفى خدم البيعة، وفلانا على ذنبه أطلعه، والدار حبسه كأوقفه». من هذا ترى أن معنى «وقف» قد يكون بمعنى ظل قائما، أو عطل، أو سكّن، أو تفرغ، أو كشف عن شىء، أوحبس العين على غرار ما يَقُوم به عملاء وزارة الأوقاف. ومن ثم نجد المعنى المعجمى بحاجة إلى نوع من التخصيص الذى تتطلبه الكلمة حين تدخل فى الاستعمال.

قد يقول قائل إن السياق من شأنه أن يحدّد المعنى ويخصصه، فإذا دخلت الكلمة فى السياق فقد حُلَّ إشكال صفة العموم التى فى المعنى المعجمى، واشتمل اللفظ على معناه الأخص، ولم يعد فى الأمر ما يدعو إلى طلب زيادة لمستزيد. وهذا الكلام يحمل فى طياته بعض عناصر الحق، ففى الغالبية العظمى من أمثلة دلالة السياق يجد المرء قدرا عظيما من الكمال فى الدلالة على المعنى، ولكن هذا القدر وإن عظم لا يمكن أن يلهينا بما فيه من عنصر كفاية النص عن تطلب العنصر الاجتماعى فى المنطوق. فاللغة نتاج اجتماعى بلا شك. ويتطلب الكلام فى حالاته النموذجية تبادل النطق والسماع، أى أن فيه خصائص اجتماعية كما فى اللغة، وهذا الجانب الاجتماعى فى اللغة لابد من مراعاة الكشف عنه فى إبانة المعنى. وإن وجود هذا العنصر الاجتماعى فى اللغة ليدفعنا إلى الكلام عن معنى اجتماعى هو المعنى الدلالى الذى يتوافر فيه الخصوص الذى افتقدناه فى المعنى المعجمى العام. وإذا كان المعنى المعجمى هو معنى الكلمة، فليس المعنى الدلالى إلا معنى المنطوق، الذى هو نشاط نطقى أولا وقبل كل شىء.

بقى الآن أن نشرح الطريقة التى يتم بها تحديد هذا المعنى الاجتماعى الدلالى. والطريق إلى ذلك فى الحقيقة واضحة المعالم. وبعض معالمها ما شرحناه إلى هذه اللحظة. ذلك بأننا نحدد هذا المعنى عن طريق تشقيق المعنى العام كما ذكرنا؛ ويتم ذلك بواسطة جدول نرسمه على النحو الآتى:

المنطوق	التحليل اللغوى	الماجريات	نوع المناسبة	الأثر

وأول مانلحظه فى هذا الجدول أن كل التحليل الذى توافرنا على شرحه حتى الآن يقع فى خانة واحدة من خاناته هى خانة التحليل اللغوى، وليس المقصود بالطبع أن نقوم بدراسة مفصلة للمنطوق دون تقيد بشىء، وإنما المقصود أن نسجل ما يعيننا تسجيله على فهم المعنى الاجتماعى فحسب، وهو ما له علاقة بالماجريات والأثر. والمقصود بالماجريات هنا كل الظروف المحيطة بالمنطوق، وبالأثر نوع الاستجابة التى يصادفها المنطوق، أما نوع المناسبة فقد يكون تكريما أو توبيخا أو وعظا أو تحريضا أو غير ذلك. فيوضع النص المنطوق فى الخانة الأولى، ويجرى تحليل خصائصه المتصلة بالماجريات والأثر تحليلا واضحا، ثم تذكر الماجريات؛ كأن يكون المنطوق قد نطق به فى حفل اجتمع الناس فيه ليكرموا أحد المجاهدين، وكان المتكلم رجلا من علية القوم، ولكنه غير محبوب من الجماهير وهلم جرا. ثم يذكر نوع المناسبة، وينتهى الكشف عن المعنى بعد ذلك بإبانة الأثر الذى تركه المنطوق مثل التصفيق أو المقاطعة أو ثورة الجماهير على المتكلم وهلم جرا.

فإذا نظرنا إلى منطوق هو على سبيل المثال «قولوا له يسكت»! فسيكون نوع التنغيم فى هذا المنطوق ذا دلالة، ولا بد أن يدخل فى تحليل هذا المنطوق. فقد يقال هذا المنطوق بصوت خافت فى مناسبة اجتماعية معينة هى الخوف من أن يستدل أحد بكلام هذا المتكلم الذى يطلب سكوته على مكان هذه الجماعة؛ وإذا قيلت بصوت ساخر فقد

تكون المناسبة هى المفاخرة بين المتكلم الأول والثانى وهلم جرا. ثم إننا نستطيع من الماجريات أن نحدد عدد هذه الجماعة على وجه التقريب؛ فمنها الشخص المتكلم بالمنطوق، ومنها الشخص الذى تكلم الناطق عنه، ومنها المخاطبون وهم ثلاثة على الأقل بدليل واو الجماعة. كل أولئك دلالات يتكون منها المعنى الاجتماعى الذى وصفناه بأنه أخص من المعنى المعجمى.

«فمنهجنا إذا أن نعود بكل منطوق إلى ظروف نطقه الأصلية التى فى الحياة، ثم نحلل ما فيه من عمليات وعوامل»(١).

وهذا النوع من التحليل هو الذى يضمن لنا وضوح العنصر الاجتماعى فى المعنى؛ وهذا المعنى الاجتماعى لن يكون إلا من خصائص المنطوق، لأن هذا المنطوق كما يبدو من الاصطلاح يتحرك به اللسان وتسمعه الأذن، ففيه معنى التبادل الاجتماعى الكلامى. فما العلاقة إذًا بين المعنى بأنواعه الثلاثة المختلفة وبين ما يدل عليه من وظيفة أو كلمة أو منطوق؟.

دعنا نأخذ هذه المعانى بالترتيب ولنبدأ بالمعنى الوظيفى. من الواضح أن العلاقة بين الجزئ التحليلى (كالصوت والحرف والمقطع والموقعية والصيغة والعلاقة) وبين معناه الوظيفى، أو بعبارة أخرى بينه وبين وظيفية ذات شقين: أحدهما دراسى يتصل بنشاط البحث اللغوى، والثانى نفسى يتصل بإحساس من يستعمل اللغة إحساسا نماه الكسب والتعود. أو بعبارة أخرى ينظر إى العلاقة من وجهة نظر الذين يكشفون كشفا دراسيا عن الوظائف من ناحية، ثم من ناحية أخرى من وجهة نظر الذين يستعملون اللغة ولهم نوع من الحدس بهذه الوظائف، وإن كانوا غير قادرين على التعبير عنها تعبيرا علميا كما يفعل الفريق الأول. ولا شك أن العلاقة بين صيغة الفعل الماضى وبين وظيفته التى قررها النحاة من قبل من حيث دلالته على الحدث وعلى نوع من الزمن، ثم على تمامه أو نقصه، وجموده أو تصرفه، وارتباطه ببعض الأبواب دون بعض، ثم من تجرده أو زيارته، وصحته أو علته، أقول لاشك أن العلاقة بين هذه الصيغة وبين وظيفتها المعينة التى توجد فى سياق ما هى علاقة دراسية جاءت نتيجة البحث والاستقراء. فإذا نظرنا إلى هذه العلاقة الدراسية فى الحدود

---

(1) Speech & Lang., p. 6.

الضيقة التى تنحصر فيها بيئة اللغويين، ورأينا أن كل اللغويين ينظرون إلى هذه العلاقة بنفس الطريقة، عرفنا أن هذه العلاقة الدراسية هى فى الحقيقة علاقة تعارف عليها النحاة، فهى علاقة عرفية، برغم ضيق دائرة العرف، وانحصارها فى وسط اللغويين فى هذه الحالة.

ولكن العامىّ الذى لم يتصل بالدراسة اللغوية لا يعرف شيئا عن الحدث والزمن، والتمام والنقص، والصحة والعلة، والجمود والتصرف، والتجرد والزيارة، والارتباط ببعض الأبواب دون بعض، وبرغم ذلك نرى هذه الوظائف جميعا سارية ملحوظة فى كلامه، دون أن يدرى بتفصيلها؛ لأن له من عملية كسب اللغة والتعود على استعمالها حدسًا مبهما بهذه الوظائف، شبيها بإحساسه بما يلزم من تصريف عضلات ذراعه تصريفا خاصا يؤدى إلى ثنيه أو مده، مع جهله جهلا تاما بتركيب هذه العضلات ووظائفها. أما والأمر كذلك فوجه الصواب أن نصف العلاقة بين الصيغة وبين معناها (وظيفتها) فى هذه الحالة بأنها علاقة نفسية مبهمة، لا هى عرفية ولا طبيعية ولا منطقية.

ما العلاقة إذًا بين الكلمة وبين معناها؟ إن معنى الكلمة يختلف عن معنى الجزئ التحليلى من حيث إن معنى الجزئ التحليلى وظيفى كما رأينا ومعنى الكلمة معجمى. والعلاقة بين الجزئ وبين وظيفته لدى المتكلم نفسية كما ذكرنا، ولكن العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها لا يكاد يصدق عليها هذا الوصف إلا عند دراسة العلاقة بين الأفكار والكلمات. وإذا كان الكشف عن الجزئيات التحليلية من عمل الباحث فإن تحديد الكلمات من عمل الواضع. أى أن الجزئيات التحليلية وحدات منهجية، لايكاد المتكلم العامى يكون قادرا على تحديد حدودها، أما الكلمات فهى وحدات لغوية، يستطيع العامى أن يفردها أو يضم بعضها إلى بعض، وأن يتلاعب بها، ولكل منها معنى يستطيع هذا العامى أن يصفه بشىء من الوضوح . فالعلاقة بين الكلمات وبين معانيها هنا علاقة عرفية محددة بالاستعمال، ومدوّنة فى المعجم. ولكن هذا العرف المعجمى عرف يتصف بصفتين يبدو لأول وهلة أنهما لا تتفقان هما: (١) المعيارية. (٢) عدم التخصص.

فأما المعيارية فى إطلاق الكلمة فواضحة وضوحًا تاما فى تحديد معنى لها لا تتعداه فى الاستعمال، ولو أراد إنسان أن يخاطر باستعمالها استعمالا غير عرفى فسوف يجد

نفسه وجها لوجه أمام سلطة المعايير المعجمية التى لا ترحم، والتى تتمثل فى معظم الأحوال فى المعاهد والمؤسسات التى تقوم على رعاية اللغة، كالكليات اللغوية فى الجامعات، وكتفتيش اللغة فى وزارة التربية والتعليم، وقد سمعنا كثيرا عن تزمت الأساتذة والمدرسين والمفتشين فى مراعاة الاستعمال اللغوى؛ ولا تزال ظاهرة التزمت هذه ملحوظة فى كثير من الأوساط.

وأما عدم التخصص فى الدلالة فمرجعه إلى أنه بالرغم من كون العرف هو الذى يربط بين الكلمة وبين معناها نجده يسمح للكلمة الواحدة بعدد من المعانى، كالذى لاحظناه فى معنى «وقف» منذ قليل. ولهذا كانت الدلالة المقصودة للكلمة بحاجة إلى تحديد العنصر الاجتماعى فى الاستعمال، بذكر الماجريات ونوع المناسبة والأثر، على نحو ما لاحظناه فى تحليل المنطوق من قبل. فالعرف الذى ربط بين الكلمة وبين معناها المعجمى عرف عام، أو عرف تاريخى متوارث «غير اجتماعى» إن صح هذا التعبير؛ وإنما يأتيه المعنى الاجتماعى من تحليل المنطوق على النحو الذى ذكرناه آنفا فى الكلام عن علم الدلالة[1].

فالعلاقة بين المنطوق وبين معناه هى التى يمكن إذًا أن توصف بأنها علاقة اجتماعية. ويقتضى وصفها بهذا الوصف أن يكون العرف داخلا فيه أى أن وصفها بأنها اجتماعية يدل على كونها عرفية بطريق الدلالة التضمنية. ومما لا يفى بالغرض أن نسمى هذه العلاقة عرفية فحسب، وذلك لتشبع المعنى الذى فى المنطوق بشخصية المتكلم وشخصية السامع، وبالاعتبارات الاجتماعية التى لا تدخل فى نطاق العرف اللغوى بمعناه الأخص، ومثال ذلك صيغة الأمر، والمعانى المتعددة التى يمكن أن تدل عليها فى المواقف الاجتماعية المختلفة. وهنا لانجد ظلا للمعيارية فى هذه المواقف الاجتماعية، لأن طبيعة التصرف المرتجل، وعدم أطّراد الشخصية الإنسانية فى نمطيّة خاصة يأبيان الخضوع للمعايير، بخلاف الحال فى الكلمة وهى وحدة لغوية. إذ اللغة منظمة محكمة النظام، وطبيعة النظام تسمح بالمعيارية، على نحو ما ذكرنا حين الكلام عن العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها.

لقد تكلمنا إلى هذا الحد عن الرموز اللغوية السمعية. وثمة جانب بصرى فى اللغة

---

(١) إرجع إلى تفصيل القول فى ذلك إن شئت فى كتاب مناهج البحث فى اللغة للمؤلف.

جاءت به ظروف المدنيات المختلفة هو جانب الكتابة. وسيكون من همنا فى الصفحات التالية أن نبين الطبيعة الرمزية للكتابة، والأنواع المختلفة للنظم الكتابية، مع عجالة من تاريخ الخط العربى، ونقد هذا الخط فى ظل الدراسات اللغوية الحديثة، ثم الإشارة باختصار إلى محاولات إصلاح هذا الخط، والعقبات التى تقوم فى طريقها، وأمثل السبل إلى إصلاحه حين التغلب على هذه العقبات.

«الكتابة وليدة الرسم. وربما كان كل الناس يصوّرون صوراً بالدهان أو الرسم أو السحج أو النحت. وهذه الصور تؤدى أحيانا دور الرسائل أو المفكرات، إلى جانب استعمالات أخرى لها (أقسام ٢-٩). ومعنى ذلك أنها تعدل من سلوك من يراها، وأنها ربما استعملت دائمًا بهذه الطريقة»[1] ولقد سجل المصريون القدماء على آثارهم صورا تذكر بنواحى نشاطهم، وبالأحداث الهامة فى تاريخهم، وقصدوا بلاشك من رسم هذه الصور على مبانيهم العظيمة أن تبقى هذه الصور ببقاء المبانى، وأن تراها الأجيال اللاحقة. ومن أمثلة ذلك صورة مينا أول ملوك مصر وهو يمسك بناصية ملك مقهور، والصور التى تراها على الآثار لرحلات الصيد أو لأنواع النشاط الأخرى. ولكن الصورة إلى هذا الحد يختلف فهم معناها ووضوحه باختلاف من يتفرس فيها، وقد تحتاج إلى تفاصيل تاريخية، ودراسة للمجتمع الذى تصوره حتى يتضح معناها فى ذهن الذى ينظر إليها. حتى إذا بدأ الناس يخضعون شكل الصورة للعرف، ويتعارفون على معنى معين لهذا الشكل الثابت للصورة، خرجت الصورة من مرحلة الرسم التى تجعل المعنى متوقفا على طريقة فهم الرائى إلى مرحلة الكتابة التى تجعل المعنى خاضعا للعرف والمعايير الاجتماعية، كان ذلك هو مجرى التطور الذى سلكه ميلاد الكتابة، ومنه نرى أن العلاقة بين الرمز الكتابى وبين مدلوله علاقة عرفية، وأنه لو فرضنا أن العرف تغير فى الكتابة، وتوخى المجتمع رموزا أخرى تكتب فى اتجاه معاكس، فلن يغير ذلك من وضوح المعانى، ولن يؤثر على اللغة بالغموض والإبهام، ولا بالعجمة فى النطق. وهذا هو الفهم الذى أوحى إلى بعض الناس أن ينادوا باستخدام الرموز اللاتينية فى كتابة اللغة العربية، لأنه لا توجد رابطة من أى نوع بين الرموز العربية وبين اللغة العربية إلا العرف والتاريخ وما يحملان من سلطان على النفوس. وهل

(1) Bloomfield, Laoguage, pp. 282-3.

يؤثر على وظيفة سلاح الإشارة فى الجيش أن يغير من طريقة التلويح بالأعلام، أو يؤثر على رسالة مصلحة التلغرافات أن يعدل من صور مجموعات النقط والشرط وارتباطاتها المعينة بحروف اللغة؟ نراها على الآثار لرحلات الصيد أو لأنواع النشاط الأخرى. ولكن الصورة إلى هذا الحد يختلف فهم معناها ووضوحه باختلاف من يتفرس فيها، وقد تحتاج إلى تفاصيل تاريخية، ودراسة للمجتمع الذي تصوره حتى تضح معناها فى ذهن الذى ينظر إليها. حتى إذا بدأ الناس يخضعون شكل الصورة للعرف، ويتعارفون على معنى معين لهذا الشكل الثابت للصورة، خرجت الصورة من مرحلة الرسم التى تجعل المعنى متوقفا على طريقة فهم الرائى إلى مرحلة الكتابة التى تجعل المعنى خاضعا للعرف والمعايير الاجتماعية، كان ذلك هو مجرى التطور الذى سلكه ميلاد الكتابة، ومنه نرى أن العلاقة بين الرمز الكتابى وبين مدلوله علاقة عرفية، وأنه لو فرضنا أن العرف تغير فى الكتابة، وتوخى المجتمع رموزا أخرى تكتب فى اتجاه معاكس، فلن يغير ذلك من وضوح المعانى، ولن يؤثر على اللغة بالغموض والإبهام، ولا بالعجمة فى النطق. وهذا هو الفهم الذى أوحى إلى بعض الناس أن ينادوا باستخدام الرموز اللاتينية فى كتابة اللغة العربية، لأنه لا توجد رابطة من أى نوع بين الرموز العربية وبين اللغة العربية إلا العرف والتاريخ وما يحملان من سلطان على النفوس. وهل يؤثر على وظيفة سلاح الإشارة فى الجيش أن يغير من طريقة التلويح بالأعلام، أو يؤثر على رسالة مصلحة التغلرفات أن يعدل عن صور مجموعات النقط والخطوط وارتباطاتها المعينة بحروف اللغة؟ إن العرف فى الكتابة وفى الإشارة وفى التلغراف هو الذي يربط بين الرمز ومعناه، والعلاقة بين الرمز ومعناه هنا توصف بأنها عرفية.

على أن للكتابة نظما مختلفة باختلاف دلالة الرمز، فالرمز الكتابى إما أن يدل على صوت فتكون الكتابة كتابة صوتية، وإما أن يدل على حرف[1] فتكون الكتابة كتابة تشكيلية، وإما أن تكون الكلمة فى عمومها هى الوحدة الكتابية وتسمى الكتابة حينئذ كتابة إملائية.

ولقد أصبحت الدراسة الوصفية للغات قائمة على دراسة اللهجات الحية من أفواه

---

(١) ارجع إلى معنى الحرف فى مناهج البحث فى اللغة ص ١٢٥ ـ ١٣١.

متكلميها، وأصبح لزاما على طالب هذه الدراسة أن يختار أحد أبناء اللهجة المطلوبة، ويلزمه، ويسجل ما يقوله عن طريق نظام هجائى يجعل لكل صوت ينطبق به هذا المتكلم رمزا كتابيا خاصا. وعدد الأصوات فى كل اللغات تقريبا أكثر من عدد الحروف، ومن ثم أصبح من الضرورى أن يتم اختيار رموز لهذه الكثرة من الأصوات، وأن تنشأ لهذا رموز جديدة، ويستخدم بعض الرموز القديمة لغرض غير الذى كان له من قبل. ومن هنا نجد التعارف يتقبل الاستعمال القديم، أو يخترع الرمز الجديد، أو يعدل من استعمال الرمز، والمهم أن يئول استعمال الرمز أخيرا إلى إقرار العرف له والرضا به، وبذا تصير العلاقة بين الرمز وبين مدلوله علاقة عرفية اعتباطية.

وهدف الكتابة الصوتية أن تسجل كل الظواهر فى النطق. من تفخيم وترقيق وإظهار وإخفاء وإقلاب وجهر وهمس وهمز وهلم جرا. وكلما اكتمل تدريب الكاتب زاد قربة من الكمال فى تسجيل هذه الظواهر الصوتية التى يلاحظها، ولكنه لن يبلغ الكمال أبدًا، ولن يستطيع خير الباحثين دربة فى استخدام هذا النوع من الكتابة أن يتوقى إغفال بعض الظواهر، أو الغفلة عنها، كالسرعة فى الكلام، ومدة السكتات بين كل نطق وآخر فى النص الواحد، والقيمة لصوت المتكلم وهلم جرا. ولن تجد كاتبين يسجلان الظواهر الصوتية تسجيلا متشابها. والكتابة فى خير صورها انطباعية: فهى تسجل انطباعات الكاتب عند السماع، ومن هنا كان نفع الكتابة الصوتية من الناحية العلمية قاصرا، ومن الناحية العملية الهجائية منعدما. ومن الخير أن نستخدم فى هذين الغرضين كتابة تشكيلية تمثل من الناحية الأولى تركيب اللغة ومن الناحية الثانية أبسط الوسائل للرمز إلى هذا التركيب ونترك الكتابة الصوتية لبعض الحالات التى لا تتضح إلا بها، كمقارنة النطق فى لهجتين من نفس اللغة، وتسجيل ما يسمعه الكاتب من لغة أجنبية لا يعرفها عند بداية بحثه إياها. «والغرض النهائى لكل الدراسة الصوتية تقريبا هو الكشف عن أبسط وصف ممكن للغة بالتعبير عن فونيماتها (أى وحداتها الصوتية - حروفها) ولكن الوصف الفونيمى لأية لغة لن يستحق النظر إذا لم تدرس أصواتها بدقة وتسجل بعناية»[١].

إن جوهر الرمز من رموز الكتابة الصوتية هو أنه لابد أن يدل على قيمة صوتية

(1) Bloch & Trager, Outline, p. 37.

ثابتة لا تتغير يحددها الوصف العضوى للنطق من جانب الباحث الذى يستخدم هذا الرمز. وكل رمز صالح لأية قيمة فى أية لغة؛ حتى إذا ما استخدم فيها وجب أن يخصص لها ولا يستخدم فى غيرها من الأصوات فى نفس اللهجة أبدا. وما دمنا نهدف من الكتابة الصوتية إلى تسجيل انطباعاتنا مما نسمع فمن الواجب أن نخصص لكل شكل من أشكال النطق التى نسمعها رمزا خاصا، ولهذا تبدو الكتابة الصوتية كثيرة الرموز غريبتها.

ولقد بدأت فكرة الكتابة الصوتية على يد الهيئات التبشيرية فى محاولة دراسة اللغات للتعرف على الشعوب التى تتكلمها، ودعوتها إلى الديانة المسيحية ومن هنا بدأ علماء اللغة من بين المبشرين يتكلمون عن أبجدية نموذجية Standard Aiphabet وقد وضع المصرولوجى الألمانى لبسيوس Ch R. Lepsius مؤلفا خاصا يحاول به إيجاد أبجدية صوتية عامة لتعين المبشرين فى دراستهم للغات «الكفار» heathen nations[١]. وممن حاولوا ذلك أيضًا بالنسبة للغات الأفريقية س. و. كول (١٨٥٤) وج. ب. شليجل (١٨٥٦) وج. ف شين (١٨٥٧) وغيرهم حتى إذا ارتضت الجمعية اللغوية العالمية Internatinal phonetic Association نظاما خاصا للكتابة الصوتية حاز هذا النظام قبولا عاما وطغى على ما قبله من النظم الكتابية.

أما نظام الكتابة التشكيلية فيجعل لكل حرف رمزا. والفرق بين الصوت وبين الحرف هو فرق ما بين العمل والنظر، أو بين المثال والباب، أو بين أحد المفردات والقسم الذي يقع فيه. فالصوت عملية نطقية تدخل فى تجارب الحواس وعلى الأخص حاستى السمع والبصر. يؤديه الجهاز النطقى حركة، وتسمعه الأذن، وترى العين بعض حركات الجهاز النطقى حين أدائه. أما الحرف فهو عنوان مجموعة من الأصوات يجمعها نسب معين، فهو فكرة عقلية؛ لا عملية عضلية وإذا كان الصوت مما يوجده المتكلم فإن الحرف مما يوجده الباحث[٢]. هذا هو الاصطلاح الذى يجرى عليه العمل فى هذا الكتاب. ولكل حرف بهذا المعنى رمز فى الكتابة التشكيلية؛ والعدد العظيم من الأصوات الصحيحة فى اللغة العربية يتطلب عددا عظيما من الرموز فى الكتابة

---

(1) Standard Alphabet, C. R. Lespuis. 23.

(٢) انظر «الفونيم» ص١٢٥ ـ ١٣١ من مناهج البحث فى اللغة للمؤلف.

الصوتية، ولكننا حين نقسم هذه الأصوات الصحيحة إلى حروف صحيحة نجد أن العدد الضخم من الرموز قد أصبح ثمانية وعشرين فحسب.

ولاشك أن الكتابة الصوتية صالحة للأغراض الدراسية، ولكنها لا تصلح فى الاستعمال اليومى، وذلك لما يتطلبه التسجيل الدقيق للظواهر الصوتية فى النطق من حشد العلامات الإضافية، إذا اغتفرنا العدد الضخم من الرموز الذى يزحمنا حتى من غير هذه العلامات. أما الكتابة التشكيلية فهى العمل الأسمى فى الاستعمال اليومى، لما فيها من الوضوح والتفصيل دون الإطناب وإن كل أبجدية فى العالم لتهدف فى النهاية إلى أن تمثل اللغة تمثيلا تشكيليا؛ فتجعل لكل حرف من حروف اللغة رمزا من رموز الكتابة. ولهذا نشأت دراسة خاصة فى المدرسة اللغوية الأمريكية لخلق الأبجديات الصالحة للغات التى ليست لها تقاليد كتابية تحول دون هذا الإصلاح، وهم يسمون هذه الدراسة باسم phonemics.

وأما نظام الكتابة الإملائية فيجعل الكلمة وحدة كتابية وبصرية. يقول أصحاب نظرية «الجشتالت» فى علم النفس: إن الإنسان يدرك الصورة العامة للمدركات أولا، ثم ينتقل بعد ذلك إلى إدراك أجزائها. فنحن نرى أولا الهيكل العام للكرسى، ثم بعد أن يتم لنا إدراكه على هذا النحو نبدأ بعد ذلك فى إدراك تفاصيله، وما إذا كان من الخشب أو من الحديد، عاليا أو منخفضا، ذا أرجل أربع أو ثلاث، أو أن قاعدته صماء لا أرجل لها وهلم جرا. ونحن فى أثناء القراءة ندرك صور الكلمات لا صور رموز الحروف، ونقرأ الكلمات كذلك لا الحروف، وعند الكتابة نكتب الكلمات صورا عامة ولا يكون لنا وعى خاص بما فيها من حروف، إلا فى مرحلة تعلمنا القراءة والكتابة.

ومن هنا جنح بعض التربويين إلى الأخذ فى تعليم الكتابة بالبدء بتعليم صور الكلمات لا صور رموز الحروف، وحجتهم فى ذلك أن الكتابة الإملائية تقصر عن أن تمثل حروف الكلمة تمثيلا صحيحا. ويكفى أن نورد هنا بعض الأمثلة على هذا القصور، وسيكون لنا عود إليه حين الكلام عن نقد الخط العربى فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. انظر الكلمات الآتية:

الله ـ الرحمن ـ الرحيم ـ الحرث ـ هوى ـ بخارى

وستجد أن الإملاء هنا لا يمثل الحركات، ولا يسجل الألف فى معظم الأحوال، فإذا سجلها جعلها فى صورة الياء. فإذا قلت إنما جعلت الألف فى صورة الياء فى هوى لأنها يائية الأصل، فليست كذلك فى بخارى. فإذا قلت إنها القاعدة الإملائية، فهذه القاعدة إذا يهمها الشكل العام للكلمة أكثر مما يهمها تفصيل مافى الكلمة من حروف. فهذه الكلمات المكتوبة ذات صور معينة تقليدية إملائية تعودتها العين وارتضتها كما هى. وإن لفظ الجلالة الذى هو أول هذه الأمثلة ليكتب بطريقة تخالف قاعدة إملائية مشهورة هى أن الحرف المشدد يكتب فى صورة المفرد. واللامان هنا وإن كانتا تستقل كل منهما عن الأخرى فهما فى صورة المشدد، وقد كتبتا لاما واحدة فى الذين، واثنتين فى اللذين، وهكذا نجد لكل كلمة صورتها التى لا تتمسك بالقاعدة تمسكا تاما.

وإن نظرة عامة إلى تاريخ الخط العربى لتمهد تمهيدا طبيعيا لنقده من حيث توفيره حاجات اللغة وتمثيله لتركيبها ونظامها.

«إن الكتابة إذا قورنت بالاختراعات الإنسانية الأخرى تعتبر حديثة عهد بالوجود. حقيقة إنها تبدو لنا قديمة جدا، ولكن ذلك مرجعة إلى أن التاريخ لم يصل إلينا إلا عن طريقها، ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك تاريخ أقدم من الكتابة. بل إن وثائق ما قبل التاريخ التى يمكن العثور عليها فى الحفريات الأثرية تظل غامضة باهتة. وبالرغم من طول عهد هذه الوثائق فهى تخلو من الدلالة على الأحداث، وعلى النزعات الإنسانية حتى لتبدو مقتضبة.

وإن مبدأ الكتابة لا يوصف بالحداثة فحسب إذا قورن بغيره، بل إن انتشاره من أماكن ظهوره فى مصر والعراق والصين إلى الأماكن الأخرى قد حدث فى غضون العصر التاريخى. وفوق ذلك أن عملية الانتشار لم تتم إلى هذه اللحظة؛ فثمة متكلمون أميون لجميع اللغات وربما كانت غالبية لغات العالم لم تجر كتابتها بأقلام أهلها»[1].

ويبدو من تطور الكتابة أنها اتخذت خطوات متتابعة حتى صارت إلى شكلها الأبجدى الرمزى الذى نكتب به فى العصر الحاضر. «إن أطفالنا لا يتطلبون إلا تمرينا

---

(1) Sturtevant. An Introduction to Linguistic Science, p. 16.

وتأملا طفيفا ليفهموا أن ما يرونه مكتوبا فى الكتب التى يقرأون إن هو إلا صور للكلمات التى ينطقون ويسمعون. ويسهل بعد ذلك أن يتعودوا على هذا التمرين النفسى الذى يتكون من ضم الصورة إلى الصوت، ومن الربط بين ما يدركه البصر وما يدركه السمع، ووضعهما معا تحت الاصطلاح [كلمة]»(١). ولكننا نعلم أن الناس قبل أن يكتبوا الرموز الأبجدية ليدلوا بها على الأصوات كانوا يرسمون الصور ليدلوا بها على الأفكار، ومن القبائل البدائية ما يستخدم الصور هذا الاستخدام حتى اليوم. ولاشك أن الصورة بمفردها تستطيع أن تنقل الفكرة، سواء أكانت هذه الفكرة بسيطة أم مركبة. وإن بعض الكاريكاتور فى الوقت الحاضر ليرسم لك الصورة المفردة «بدون تعليق» فتفهم منها قصة كاملة، أو يرسم لك نسقا من الصور بعضها إلى جانب بعض دون أن يرشدك بالكتابة الأبجدية إلى محتويات هذه الصور، ولكنك مع ذلك تفهم القصة على النحو الذي يفهمها به غيرك من القراء.

«إن الكتابة الحقيقية تستخدم عددا من الرموز العرفية، ولهذا السبب لابد أن نفرض أن الصور فى مرحلة التطور قد خضعت للعرف. وتصبح طريقة رسم الخطوط الخارجية لأى حيوان طريقة ثابتة حتى إن التخطيط الذي يراعى هذه الطريقة مهما كان غير متقن لا يترك مجالا للشك فى نوع الحيوان؛ وإننا لنجد فى النظم الكتابية الفعلية رموزا تتم عن هذا الأصل»(٢).

بدأت الكتابة إذا تصويرية، وكانت الصورة فيها تدل على الفكرة، ثم بدأت الصورة شيئًا فشيئا تتخذ شكلا عرفيا على حساب مستواها الفنى، كما دلت الدائرة فى وسطها نقطة فى الكتابة المصرية القديمة على الشمس، وكما دلت رأس الأسد وذراعه المبسوطة على فكرة الأمام، وكما دل الإسفين الرأسى تنبع من جانبه الأيسر أربعة أسافين أفقية فى الخط المسمارى على اليد. فكل أولئك صور، ولكنها تتجاهل الإتقان الفنى فى سبيل الشكل العرفى الذي أصبح الناس يفهمون منه معنى خاصا.

ثم تلا ذلك مرحلة بدأت الصور فيها تكتسب قيمة صوتية، فأصبحت تمثل مقطعا فى الكلام يتفق مع الكلمة القصيرة التى كانت الصورة تدل عليها قبل هذا التطور.

---

(1) Vendryes, Language, p. 315.

(2) Bloomfield, Langnage, p. 283.

ولإيضاح ذلك نسوق المثال الآتى على سبيل الفرض. إفرض أن لغتنا العربية الآن تكتب بهذه الكتابة الصورية، وأن رسم اليد كان فيما مضى يدل على كلمة «يد» وينطق كما تنطق هذه الكلمة ساكنة الآخر، كما أن رسم السمكة كان يدل فيما مضى أيضا على كلمة «نون» بمعنى «حوت»، وينطق كما تنطق كلمة «نون» أيضا. ثم صارت صورة «اليد» وصورة «النون» عرضة للتبسيط والخضوع للعرف، حتى ابتعدنا عن أن يكون فيهما المنظر الصادق لليد أو النون. ثم تلا ذلك مرحلة بدأت فيها الصورتان تستعملان استعمالا صوتيا للدلالة على مقطع معين تتكون منه كلمة قصيرة، كما هى الحال فى هاتين الكلمتين فى حالة انفصالهما، أو للدلالة على مقطع داخل فى تكوين كلمة طويلة، مثل «يدنون» حيث يدل على المقطع الأول بصورة «اليد» وعلى المقطع الثانى بصورة «النون» تلك هى الطريقة التى اتخذها تطور الكتابة الصورية؛ ولا تزال أسماء بعض الحروف العربية توحى بأصل الصورة التى كان عليها الرمز الكتابى.

انظر إلى الشبه بين رأس العين المكتوبة وبين العين المبصرة وسوف توحى إليك هذه بتلك، ثم إلى الشبه بين الكاف وبين الكف.

هذه الكتابة المقطعية التى يدل فيها الرمز الواحد على مقطع من مقاطع الكلمة بدل أن يدل على حرف واحد من حروفها لاتزال ملحوظة فى الأبجدية العربية، كما سيتضح لنا ذلك بعد قليل. ولست أشك فى أن هذه الكتابة المقطعية أثر من آثار الاتصال الثقافى القديم بين الساميين وبين المصريين القدماء الذين كانوا أساتذة العالم فى الكتابة، إذ إن الصور المصرية الهيروغليفية اتخذت لنفسها قيما صوتية مقطعية لا تتمثل فيها حروف العلة (الحركات والمد).

وواضح أن الفينيقيين أخذوا عن المصريين وأن بقية الساميين فيما عدا الأكاديين أخذوا عن الفينيقيين؛ أما الأكاديون (وهم البابليون والأشوريون تحت اصطلاح واحد) فقد أخذوا عن السومريين.

وآخر مرحلة فى تطور الكتابة الأبجدية هى المرحلة التى ظهرت فيها علامات العلة (أى العلامات التى تدل على تشكيل الكتابة). ولقد كان الإغريق هم المسئولين عن استعمال علامات العلة أول الأمر، وساعدهم على ذلك تاريخ التطور اللغوى السامى.

فالمعروف أن الإغريق اشتقوا أبجديتهم من الأبجدية الفينيقية السامية ونحن نلاحظ فى لهجتنا المصرية العامة أن أداة التأنيث فى نهاية الكلمة يتمثل نطقها فى حركة، وأن الهاء تختفى فى النطق فى نهاية الكلمة، وعلى الخصوص حين يكون الاسم المؤنث فى وسط الكلام، متبوعا بصفة أو عطف أو غير ذلك وحين أراد الإغريق أن يشتقوا أبجديتهم من أصلها السامى وجدوا أن الهاء الأخيرة فى هذه اللغة السامية لا تنطق، وإنما ينطق فى مكانها صوت علة على نحو ما شرحنا فى لهجتنا المصرية العامية، فظن الإغريق أن الرمز الكتابى الذى يدل على الهاء إنما يقصد به حرف علة، فاستعملوه فى كتابتهم هذا الاستعمال، ومعه بعض الرموز الأخرى ذات الظروف المشابهة، ومن ثم بدأ استعمال رموز خاصة لأصوات العلة من حركات ومد، فورثت اللغات الغربية كلها عن الإغريقية القديمة هذه الطريقة من طرق الرمز الكتابى، وبقيت الكتابة السامية حفيظة على صورتها المقطعية التى بدأت بها منذ قديم العصور.

يروى الرواة العرب عن نشأة الخط روايات متعددة يبدو منها لأول وهلة عنصر الخرافة والبعد عن القبول. فيروى ابن فارس[١] ويروى عنه السيوطى فى المزهر[٢] أن أول من كتب الكتاب العربى والسريانى والكتب كلها آدم عليه السلام، قبل موته بثلاثمائة سنة. كتبها فى طين وطبخه، فلما أصاب الأرض الغرق وجد كل قوم كتابا فكتبوه، وأصاب اسماعيل عليه السلام الكتاب العربى. ثم يرى ابن فارس بعد هذا أن الروايات تكثر، وأن الخط مسألة توقيف لقوله تعالى «علم بالقلم». ثم يقول بصدد أسماء الحروف إنها داخلة فى الأسماء التى أعلم الله جل ثناؤه أنه علمها آدم عليه السلام، وقد قال جل وعز: «علمه البيان».

ويروى السيوطى عن أى بكر بن أبى داود فى كتاب المصاحف بسند عن الشعبى أنه قال: سألنا المهاجرين من أين تعلمتم الكتابة، قالوا تعلمنا من أهل الحيرة، وسألنا أهل الحيرة من أين تعلمتم الكتابة قالوا من أهل الأنبار. ولعل هذه الرواية أولى بالوقوف عندها بعض الوقت، لما كان بين العرب وأقاليم العراق من ناحية، وبينهم وبين أقاليم الشام من ناحية أخرى، من الصلات التجارية والاجتماعية والسياسية

(١) الصاحبى ص٧

(٢) جـ ٢ ص٢١٤

القديمة. وإن العلاقات التجارية من بين كل أولئك أدعى لاستعمال الكتابة.

كان للعرب فى مكة رحلتان: إحدهما فى الشتاء إلى اليمن، والأخرى فى الصيف إلى الشام. وكانت هاتان الرحلتان للتجارة. وكان لليمانيين خط يسمى المسند، ولكن أهل الشام كانوا يستعملون الخط السريانى فى شئون الثقافة، إلى جانب الكتابة الإغريقية. أما حكام الشام من الغساسنة فقد كانت دواوينهم تكتب بالإغريقية، وقد ظلت دواوين الشام تكتب بالإغريقية حتى حولها عبد الملك بن مروان إلى العربية فيما بعد(١).

وإن الغسانيين كبقية عرب الحدود كانوا ممن يتكلمون لغتين: إحداهما العربية، والأخرى لغة الدولة التى يتبعونها(٢). ولكن نوعا من الكتابة العربية ربما كان يستخدم كذلك فى بعض الشئون الأهلية، وربما كان ذلك هو الخط الذى كتبه أهل الحيرة والأنبار، ومدن العراق فى ذلك الوقت، فى الشئون الأهلية أيضًا. أما ديوان الحيرة فكان يستخدم البهلوية(٣).

هناك إذن منبعان يمكن أن ينبع منهما الخط العربى: أحدهما المسند الذى فى الجنوب، والثانى الحيرى الذى يستعمل فى الشمال. وواضح أن المنبع الثانى هو الأكثر احتمالا لأن يأخذ عنه عرب شمال الجزيرة، لأن المسند قد اخترع ليناسب اللهجة الحميرية، على حين خلق خط الحيرة ليناسب اللهجة الشمالية التى تشمل مكة كما تشتمل على الشام والعراق. فإذا ارتضينا هذه النتيجة فعلينا بعد ذلك أن نقترح الطريق الذى انتقل به هذا الخط الحميرى إلى مكة ومدن الحجاز الأخرى، وأن نتساءل: أكان سبيله مباشرًا بين الحيرة والحجاز أم غير مباشر، حيث مر بالشام وأخذه الحجازيون أثناء رحلة الصيف؟

ولاشك أن الصلة بين أهل الحيرة وهم من المسيحيين النساطرة وبين أهل الجزيرة العربية عامة ومدن الحجاز خاصة صلة لا يمكن تجاهلها، لأن أهل الحيرة كانوا يجوبون أرجاء الجزيرة العربية بالتجارة وكانوا يشتغلون بتعليم القراءة والكتابة(٤). ولاشك أيضًا أننا لا نستطيع تجاهل العلاقة الشهيرة بين سكان شبه الجزيرة وبين الشام، وإن

---

(١) Hitti, p. 217

(٢) Hitti, History of the Arabs p. 78

(٣) Hitti, p. 217

(٤) حسن إبراهيم تاريخ الإسلام السياسى ص٤٨.

شعراء الجاهلية كانوا يتوافدون على الحيرة، وكانوا يتوافدون على دمشق. فقد ذهب امرؤ القيس إلى القسطنطينية فمر بالشام، ومدح حسان ملوك جفنة، واعتذر النابغة إلى أبى قابوس، وهاجم عمرو بن كلثوم عمرو بن هند، وتبادل المكيون السلع مع أهل الشام، «وترك أمية مكة إلى الشام عشر سنوات كاملة[1]. ولأمر ما اختار معاوية دمشق عاصمة لملكه فيما بعد.

كان أهل الحيرة إذا يأتون إلى الحجاز، وكان سكان الحجاز يذهبون إلى الشام فى رحلة سنوية، وكانوا مع أولئك وهؤلاء يكتبون الديون والربا، والمواثيق والعهود «عقد هاشم بنفسه مع الإمبراطورية الرومانية ومع أمير غسان معاهدة حسن جوار ومودة، وحصل من الإمبراطور على إذن لقريش بأن تجوب الشام فى أمن وطمأنينة، وعقد عبد شمس معاهدة تجارية مع النجاشى، كما عقد نوفل والمطلب حلفا مع فارس، ومعاهدة تجارية مع الحميريين فى اليمن[2].

لست أرى مانعًا من الظن بأن منبع الكتابة بالنسبة للعرب لم يكن الحيرة فحسب، وإنما كان الحيرة ودمشق معا. ولعل تسمية هذا الخط الذى تعلمه الحجازيون باسم الحيرة لم تكن إلا نتيجة من نتائج تجول أهل الحيرة من النساطرة فى بلاد العرب واشتغالهم بتعليم الخط فى الوقت الذى جاء فيه الخط ـ ولكن من غير تعليم متعمد ـ من عرب الشام اليعاقبة. على أن ثمة نقطة لابد من مناقشتها هى الوقت الذى أصبحت فيه الكتابة شائعة فى الحجاز، وفى مكة بصفة خاصة لست أشك بالطبع فى أن ظهور الكتابة قد سبق تعليق المعلقات على أستار الكعبة، إن صحت رواية تعليقها، ولست أشك كذلك فى أن كتابة المعلقات لم تكن أول عمل جدى أدته الكتابة فى المجتمع العربى فى الحجاز ولا فى الأقاليم الأخرى.

إن التجارة أقدم من ذلك بكثير، ولاشك أن الذى جاء بالكتابة إلى مكة هو التجارة لا الاحتفال بالأدب، لأن الأدب كان يروى ويحفظ فى الصدور، وما كان بحاجة ماسة إلى الكتابة. إذًا فنقطة البداية للكتابة فى الحجاز نقطة مجهولة، ولكنها قديمة قدم التجارة نفسها. أما ما يرويه السيوطى[3] عن أمالى ابن دريد عن السكن بن

(١) هيكل حياة محمد ص٩٦.
(٢) حياة محمد ص٩٦
(٣) المزهر جـ٢ ص٢١٨

سعيد عن محمد بن عباد عن ابن الكلبى عن عوانة أنه قال: أول من كتب بخطنا هذا وهو الجزم مرامر بن مرة وأسلم بن جدرة الطائيان، ثم علموه أهل الأنبار، فتعلمه بشرر بن عبد الملك أخو أكيدر بن عبد الملك الكندى صاحب دومة الجندل، وخرج إلى مكة، فتزوج الصهباء بنت حرب بن أمية أخت أبى سفيان، فعلم جماعة من أهل مكة، فتلك رواية تبدو فيها الصناعة، إذ تجعل هذا الجيل من أبناء مكة أول الكاتبين ولاشك أن المعلقات سبقت بداية تعليقها جيل أبى سفيان، وقد علقت ليقرأها العارفون بالقراءة والكتابة من أهل مكة ومن الحجيج.

خلاصة القول أن عرب الولايات الشمالية من مناذرة وغساسنة قد اشتقوا من الكتابات السامية الأخرى خطا عربيا منذ زمن قديم، ونشروه فى شبه جزيرة العرب عن طريق الاحتكاك التجارى والدينى بين هؤلاء وأولئك. وإن الشبه قوى جدًا بين الخط العربى الكوفى وبين الخط السوريانى، وقد بقى لنا من الأصل الذى اشتق منه الخط العربى ترتيب الحروف على أبجد هوز حطى كلمن الخ. ومع أن ترتيب حروفنا اليوم ومنذ زمن طويل يختلف عن هذا الترتيب إلا أننا لا نزال نستخدمها بهذا الترتيب فى أمور كثيرة منها الترقيم، مما يدل على نوع من الصلة بين خطنا والخط السريانى. ولعل مما يتمشى مع وراثة الكوفة للحيرة أن أول الخطوط التى كتب بها فى الإسلام كان يسمى بالخط الكوفى.

لقد أخذ المسلمون الخط عن مكة إذاً وشجعوا على تعلم الكتابة، كما يمكن أن نعرف ذلك من قصة افتداء الأسارى. ولكن هذا الخط لم يكن يعرف النقط والشكل، وإنما كان يستخدم رموزًا للحروف الصحيحة دون عناية بالحركات، بل إن الرمز إلى حرف صحيح ربما كان كذلك رمزًا إلى حروف أخرى، فكان من الممكن أن تكتب كلمة «بيت» بنفس الطريقة التى تكتب بها كلمة «بنت» أو «نيت» أو «تبت» أو «ثبت»، ومن ثم كان الباب مفتوحا إلى تصحيف الكتابة واللحن فى القراءة، فكان من الطبيعى بعد ذلك أن يحرص الحجاج الثقفى على تلافى هذا النقص فى الكتابة العربية، وأن يكل إلى بعض أعلام اللغة أن يقوموا بإصلاح الخط العربى، حفظًا

للقرآن من التحريف، وللتراث العربى من الاختلاط والغموض. «وقد روى أن أول من نقط المصاحف ووضع العربية أبو الأسود الدؤلى»[1].

ويروى القلقشندى أن أول خط عربى هو المعروف الآن بالكوفى، ومنه استنبطت الأقلام التى هى الآن، وأن هذا الخط الكوفى فيه عدة أقلام مرجعها إلى أصلين: وهما التقوير أو البسط. والمقصود بالأقلام طبعا أنواع الخط، كالثلث والنسخ والرقعة والفارسى والديوانى وهلم جرا. ويغلب أن يكون التطور من الخط الكوفى إلى الخطوط الأخرى قد بدأ فى أواخر خلافة بنى أمية وأوائل خلافة بنى العباس[2] ومن الأقلام الطومار، ومختصر الطومار، والثلث الثقيل، والثلث الخفيف، والرياسى، والتوقيع، والغبار، والرقاع، وكل هذه الأقلام وما تلاها تطور بالخط الكوفى إلى ما يتناسب مع مقتضيات الكتابة العربية فى أغراضها المختلفة.

لاحظ الأولون أن الخط العربى بصورته التى كان بها لم يكن وافيا بالغرض المقصود منه لسببين: أولهما أن صور بعض الحروف تشبه صور بعضها الآخر، وليس ثمة ما يميز صورة من صورة، كالتشابة الذى بين صور الباء والتاء والثاء والنون والياء المتوسطة، وقد عالج الأقدمون ذلك بالنقط تزاد على الحروف، وتختلف وضعًا وعددًا. وثانيهما أن الحركات لم تكن ممثلة فى الكتابة، برغم وجودها فى النطق، وأن عدم كتابة الحركات قد أدى إلى خطأ صرفى فى البنية وإلى خطأ آخر نحوى فى الإعراب، وكان علاج الأقدمين لهذا العيب والقصورر فى الكتابة فى مبدأ الأمر بإضافة نقط يختلف لونها عن لون المداد الذى كتب به النص، ثم تطور ذلك إلى علامات أخرى فيما بعد.

قلت إن عدم الشكل فى الكتابة يؤدى إلى خطأ نحوى، وآخر صرفى. فأما الخطأ النحوى فهو الذى كان يسمى اللحن، وهو أن تنتصب الكلمة التى حقها الرفع أو تخفض ما حقه النصب بحسب القواعد النحوية. ويقال إن ذلك اللحن قد فشا فى أيام الأمويين، وإن خلفاء بنى أمية حتى أفصحهم كانوا يخشون اللحن أو يقعون فيه فعلاً، وأن الحجاج الثقفى قد لحن. ومعنى ذلك أن الناس لم يعودوا يتكلمون العربية

---

(١) صبح الأعشى جـ٣ ـ ص ١٥٥ ، ١٦٠.
(٢) نفس المرجع جـ٣ ص ١٥.

الفصحى بنفس السهولة التى كانت لأسلافهم. ولابد والحال كما ذكرنا أن يفزع أولو الأمر المتدينون من الناس إلى طريقة يصلحون بها الكتابة، يعصمون بها العامة من اللحن فى قراءة القرآن.

أما الخطأ الصرفى فهو من نوع آخر. فإذا كان الخطأ النحوى معلقا بالحركة الإعرابية التى فى آخر الكلمة، فهذا الخطأ الصرفى متصل بالحركات التى فى داخل الكلمة. إن من الأخطاء الشائعة الآن أن يقول الناس: «موظِف» بكسر الظاء المشددة وهم يقصدون موظف بفتحها. ومن الناس من يقول تبعه بكسر فسكون، ومنهم من يقول بضم فسكون، ومنهم من يقولها بفتح فكسر. ولست أرى الكثير من الناس يتفقون على نطق «بزرجمهر»، ويختلف المذيعون فى نطق كلمة منطقة أهى بفتح فسكون فكسر، أم هى بكسر فسكون ففتح، هذا النوع من الخطأ صرفى يتصل بالبنية والصيغة، وهو كذلك يتطلب أن تكون الحركات ممثلة فى الكتابة، حتى يأمن القارئ الوقوع فيه.

أصلح الأولون الخط العربى هذا النوع من الإصلاح، فحموا بذلك ألسنتهم من الزلل، وجعلوا نصوص اللغة أسهل لهما وأيسر قراءة، ثم مرت الأزمان، وتحولت النقط الحمراء على الكتابة السوداء إلى خطوط ودوائر سوداء من نفس المداد الذى كتب به النص. وزادت حاجة الناس إلى الكتابة، وأصبح المرء يكتب أكثر مما كان أسلافه يكتبون، وأصبح الخط عنصراً مهمًا لا فى التجارة والأدب فحسب كما كان فى مكة، ولا فى الحياة العلمية والدينية والرسمية كذلك كما كان فى أيام الأمويين والعباسيين، بل أصبح المرء مضطراً إلى الكتابة؛ حتى فى أخص أموره الشخصية والبيتية. وطغت الرغبة فى السرعة على الكتابة، فوجد الناس أنفسهم فى وضع لا يساعدهم على العودة إلى الكلمة بعد كتابتها يفكرون فى حركاتها ونقطها وما يلزمها من علامات إضافية، فتركوا الشكل، واضطروا إلى مراعاة النقط، ورُوعى هذا التطور الجديد فى الكتابة اليدوية، وفى الطباعة، ولم نعد فى أيامنا هذه نلجأ إلى إثبات علامات الحركات إلا عندما نخاف على القرآن أن يخطئ الناس فى قراءته. ومن ثم تطبع المصاحف مشكلة، أو عندما نخاف على الطفل الذى يتعلم ألا يتعلم النطق الصحيح، ومن ثم تطبع كتب تعليم الأطفال مشكلة كذلك.

للقرآن من التحريف، وللتراث العربى من الاختلاط والغموض. «وقد روى أن أول من نقط المصاحف ووضع العربية أبو الأسود الدؤلى»[1].

ويروى القلقشندى أن أول خط عربى هو المعروف الآن بالكوفى، ومنه استنبطت الأقلام التى هى الآن، وأن هذا الخط الكوفى فيه عدة أقلام مرجعها إلى أصلين: وهما التقوير أو البسط. والمقصود بالأقلام طبعا أنواع الخط، كالثلث والنسخ والرقعة والفارسى والديوانى وهلم جرا. ويغلب أن يكون التطور من الخط الكوفى إلى الخطوط الأخرى قد بدأ فى أواخر خلافة بنى أمية وأوائل خلافة بنى العباس[2] ومن الأقلام الطومار، ومختصر الطومار، والثلث الثقيل، والثلث الخفيف، والرياسى، والتوقيع، والغبار، والرقاع، وكل هذه الأقلام وما تلاها تطور بالخط الكوفى إلى ما يتناسب مع مقتضيات الكتابة العربية فى أغراضها المختلفة.

لاحظ الأولون أن الخط العربى بصورته التى كان بها لم يكن وافيا بالغرض المقصود منه لسببين: أولهما أن صور بعض الحروف تشبه صور بعضها الآخر، وليس ثمة ما يميز صورة من صورة، كالتشابة الذى بين صور الباء والتاء والثاء والنون والياء المتوسطة، وقد عالج الأقدمون ذلك بالنقط تزاد على الحروف، وتختلف وضعًا وعددًا. وثانيهما أن الحركات لم تكن ممثلة فى الكتابة، برغم وجودها فى النطق، وأن عدم كتابة الحركات قد أدى إلى خطأ صرفى فى البنية وإلى خطأ آخر نحوى فى الإعراب، وكان علاج الأقدمين لهذا العيب والقصورر فى الكتابة فى مبدأ الأمر بإضافة نقط يختلف لونها عن لون المداد الذى كتب به النص، ثم تطور ذلك إلى علامات أخرى فيما بعد.

قلت إن عدم الشكل فى الكتابة يؤدى إلى خطأ نحوى، وآخر صرفى. فأما الخطأ النحوى فهو الذى كان يسمى اللحن، وهو أن تنتصب الكلمة التى حقها الرفع أو تخفض ما حقه النصب بحسب القواعد النحوية. ويقال إن ذلك اللحن قد فشا فى أيام الأمويين، وإن خلفاء بنى أمية حتى أفصحهم كانوا يخشون اللحن أو يقعون فيه فعلاً، وأن الحجاج الثقفى قد لحن. ومعنى ذلك أن الناس لم يعودوا يتكلمون العربية

---

(١) صبح الأعشى جـ٣ ـ ص ١٥٥ ، ١٦٠.
(٢) نفس المرجع جـ٣ ص ١٥.

الفصحى بنفس السهولة التى كانت لأسلافهم. ولابد والحال كما ذكرنا أن يفزع أولو الأمر المتدينون من الناس إلى طريقة يصلحون بها الكتابة، يعصمون بها العامة من اللحن فى قراءة القرآن.

أما الخطأ الصرفى فهو من نوع آخر. فإذا كان الخطأ النحوى معلقا بالحركة الإعرابية التى فى آخر الكلمة، فهذا الخطأ الصرفى متصل بالحركات التى فى داخل الكلمة. إن من الأخطاء الشائعة الآن أن يقول الناس: «موظف» بكسر الظاء المشددة وهم يقصدون موظف بفتحها. ومن الناس من يقول تبعه بكسر فسكون، ومنهم من يقول بضم فسكون، ومنهم من يقولها بفتح فكسر. ولست أرى الكثير من الناس يتفقون على نطق «بزرجمهر»، ويختلف المذيعون فى نطق كلمة منطقة أهى بفتح فسكون فكسر، أم هى بكسر فسكون ففتح، هذا النوع من الخطأ صرفى يتصل بالبنية والصيغة، وهو كذلك يتطلب أن تكون الحركات ممثلة فى الكتابة، حتى يأمن القارئ الوقوع فيه.

أصلح الأولون الخط العربى هذا النوع من الإصلاح، فحموا بذلك ألسنتهم من الزلل، وجعلوا نصوص اللغة أسهل لهما وأيسر قراءة، ثم مرت الأزمان، وتحولت النقط الحمراء على الكتابة السوداء إلى خطوط ودوائر سوداء من نفس المداد الذى كتب به النص. وزادت حاجة الناس إلى الكتابة، وأصبح المرء يكتب أكثر مما كان أسلافه يكتبون، وأصبح الخط عنصراً مهمًا لا فى التجارة والأدب فحسب كما كان فى مكة، ولا فى الحياة العلمية والدينية والرسمية كذلك كما كان فى أيام الأمويين والعباسيين، بل أصبح المرء مضطراً إلى الكتابة؛ حتى فى أخص أموره الشخصية والبيتية. وطغت الرغبة فى السرعة على الكتابة، فوجد الناس أنفسهم فى وضع لا يساعدهم على العودة إلى الكلمة بعد كتابتها يفكرون فى حركاتها ونقطها وما يلزمها من علامات إضافية، فتركوا الشكل، واضطروا إلى مراعاة النقط، وروعى هذا التطور الجديد فى الكتابة اليدوية، وفى الطباعة، ولم نعد فى أيامنا هذه نلجأ إلى إثبات علامات الحركات إلا عندما نخاف على القرآن أن يخطئ الناس فى قراءته. ومن ثم تطبع المصاحف مشكلة، أو عندما نخاف على الطفل الذى يتعلم ألا يتعلم النطق الصحيح، ومن ثم تطبع كتب تعليم الأطفال مشكلة كذلك.

القاعدة إذًا أن نترك الشكل فى يومنا هذا، والشذوذ عن القاعدة أن نراعيه. ومن ثم عدنا فأفسحنا المجال للخطأ النحوى والصرفى فى القراءة، وذلك هو نفس المجال الذى كان فسيحًا أمام العرب فى صدر الإسلام، والذى استدعى إصلاح الخط العربى حينئذ. وذلك عيب فى كتابتنا العربية المعاصرة لا يتناسب معه إلا الغيب الذى أشرنا إليه من قبل فى قواعد الإملاء، حين تكلمنا عن الكتابة الإملائية.

لقد فطن المعاصرون من علماء العربية ومن القائمين على أمر تعليمها ودراستها إلى أن هذا النظام الكتابى الذى نسميه الإملاء العربى يتسم بالنقص من النواحى الآتية:

١ - أنه يعنى برموز الحروف الصحيحة عناية كلية تصرفه عن تمثيل الحركات فى الكتابة، حتى أصبح من الممكن أن تسمى الكتابة العربية كتابة تتسم بالمقطعية أكثر مما تتسم بالأبجدية، والواقع أن الإملائيين والصرفيين قد بالغوا فى الاعتداد بالحروف الصحيحة، وفى إهمال حروف العلة والحركات. فجعل الأولون من الحركات علامات إضافية على الحروف الصحيحة، وجعلوا ألف المد فى صورة الياء أحيانًا، وحذفوها من الكتابة أحيانًا أخرى؛ على حين لم يهتم الآخيرون بالحركات وجعلوا الصحاح أصول الكلمة دون العلل، وبنوا دراسة التصريف والاشتقاق والصحاح دون ذكر للحركات، ثم أجازوا فى العلل الإعلال والإبدال، وذلك ما لا يكاد يعتور الصحاح إلا فى حالات نادرة. أما العروضيون من جهة أخرى، وهمهم متصل بموسيقى الشعر وإيقاعه، فقد انصرفوا إلى الحركات والعلل يعنون بها لما فيها من عنصر الموسيقى الذى تفقده غالبية الحروف الصحيحة إذ إنك تستطيع أن تردد لحنا موسيقيا كاملاً بإطالة نطقك للألف أو الياء أو الواو، ولكنك لا تستطيع أن تغنى هذا اللحن وأنت تطيل نطق التاء المشكلة بالسكون، لهذا اهتم العرضيون بالحركات والعلل، ودلوا على الحركة فى كتابتهم العروضية بخط قصير وعلى عدمها بدائرة صغيرة على هذا النحو(ــ ٥ ـ ٥٥ ـ ٥ ـ). والأقرب إلى الصواب أن يعنى اللغوى بهذين النوعين معًا، وألا يعنوا بأحدهما على حساب الآخر. فلا الإملائيون والصرفيون أصابوا الهدف، ولا العروضيون أحسنوا العلاج. وحق الإملائيين أن يمثلوا الحركات والعلل برموز مستقلة مطردة الدلالة، على نحو ما يحدث فى الكتابة اللاتينية وما تفرع منها.

٢ - أن هذا الخط باستخدامه العلامات الإضافية التى هى النقط والشكل فى

الكتابة لا يدع فرصة الانسياب ليد الكاتب، وإنما يجعله بعد فراغه من كتابة الكلمة يعود إلى هذه الكلمة مرة أخرى ليكملها نقطا وشكلا. ولو كان كل حرف من حروفها متميزاً بشكله لا بما يضاف إليه من نقط لكان الكاتب يحس بسهولة لانظير لها فى الكتابة، ولكانت الكتابة عند المجيدين لها عملا من أعمال المتعة الحركية كالرياضة والسباحة واللعب.

لهذا عمدت الهيئات الرسمية وعلى رأسها المجمع اللغوى إلى إقامة مسابقة يشترك فيها الناس بآرائهم فى إصلاح الخط العربى، فلبى الكثيرون الدعوة على اختلاف ثقافاتهم وعلى اختلاف معرفتهم بالدراسات اللغوية، حتى رأينا من بينهم بعض الخطاطين الذى ظنوا حسن الخط وحده مؤهلاً للكلام فى إصلاح النظام الأبجدى العربى. والحق إن إصلاح الخط العربى تجابهه عقبات وظروف من أنواع مختلفة منها المالية، والقومية، والنفسية، والاجتماعية، والثقافية. وسوف أشرح هذه العقبات بهذا الترتيب بادئا بالعقبات المالية.

وأقصد بالعقبة المالية إعادة طبع الكتب العربية جميعها بالنظام الأبجدى الذى جاء به الإصلاح. فإذا علمنا عدد الكتب العربية التى تم طبعها أدركنا المبلغ العظيم من المال الذى يجب أن ينفق على إعادة الطبع، سواء أكان ذلك متصلا بإعادة تكييف آلات الطباعة، أو بنفقات طبع هذه الكتب وسواء أكان الإصلاح فى صورة تحويل صور الرموز العربية الحاضرة أم فى صورة استخدام الرموز الأجنبية. ولا شك أن الاقتصاد القومي فى حالته الحاضرة موجه إلى نواح من الاستغلال، وإلى مشروعات مدروسة هامة تهدف إلى رفع مستوى معيشة الفرد، وإلى تقوية الدولة، وإرسائها على قواعد اقتصادية ثابتة؛ ومن الخطل أن ننصرف عن هذا الجهد المبارك إلى جهد آخر غير مضمون النتائج. المسألة إذًا ليست مسألة تحمس للإصلاح الهجائى وكفى؛ إنها مسألة تتصل أوثق الاتصال بمستقبلنا أفرادًا وأمة.

أما من الناحية القومية، فهدفنا الآن التجمع فى أمة عربية واحدة، حدودها المحيط الأطلسى غربا، والخليج العربى شرقًا، وجبال طوروس شمالاً، وحدود أوغندا جنوبا. وإن مظاهر وحدة هذه الأمة هى الوحدة فى الشعور، وفى الأمانى وفى اللغة، والموقع الجغرافى، والتكامل الاقتصادى، وأمور أخرى أحدها بلا شك - وأرجو ألا

يسخر القارئ من ذلك هو الوحدة فى النظام الكتابى الإملائى. والمعروف أن بعض أقطار هذه الرقعة العربية مستقل وبعضها محتل، بل إن أقطارها المستقلة فى ظروفها الحاضرة لا تجمع على سياسة موحدة؛ فبعضها ينهج سياسة عربية خالصة، وبعضها الآخر ينهج سياسة عربية «على عينها نقطة». فإذا بدأ أحد هذه الأقطار بإصلاح هجائى كان مخاطراً فى ذلك أكبر مخاطرة، فهو إما أن يصر على هذا الإصلاح وتخالفه فى ذلك أقطار عربية أخرى مستقلة، فينقسم العرب إلى شيعتين ويضرب بينهم بسور إملائى له باب، وإما أن تتفق كل الأقطار العربية المستقلة على ذلك، ويبقى العرب المحتلون بعيدين عن هذا التيار الجديد؛ ولن يكون فى طوقنا حينئذ أن نعينهم على الخلاص من المستعمر بنفس الدرجة التى توجد الآن؛ لأننا إن وصلنا إليهم عن طريق الراديو وفهمونا فلن يفهموا ما نكتبه موجّها إليهم فى صحافتنا ومطبوعاتنا الأخرى. خير الأمور إذًا أن يبقى النظام الإملائى الحاضر معمولاً به حتى يتم توحيد الأمة العربية كافة، وعندئذ نستطيع أن نفكر جديا فى إصلاح هذا النظام الأبجدى المعيب.

ثم انظر بعد ذلك فى موقف بعض الأمم الإسلامية التى ارتضت نظامنا الكتابى، واستخدمت الحروف العربية، حين تجد أننا أصبحنا لا نحترم هذا النظام الذى احترمونا من أجله فتوخوا استخدامه قرونا طويلة إن هذه الأمم ستحس بشىء من الأسى يشبه شعور المخذول الذى خاب أمله فى عزيز لديه.

وكلنا يذكر سخطنا على الأتراك حين نبذوا الحروف العربية، واستبدلوا بها الحروف اللاتينية. لقد كنا نحس أن الأتراك بعملهم هذا كانوا يتنكرون لبعض مقدساتهم، ويقطعون أنفسهم من التركة الثقافية التى اغتذوا بلبانها، وأعانتهم بعد حياة الرعى على أن يكونوا أمة ذات حضارة وثقافة. ولعل الأتراك لو حوّروا الخط العربى الذى كانوا يستخدمونه إلى صورة أخرى لكانوا قد وصلوا إلى حيث هم الآن، ولكن بدون أن يشعر العالم الإسلامى نحوهم بشعور المرارة. كانوا يصلون إذًا بتحرير الخط العربى إلى مثل القطيعة بينهم وبين ماضيهم الثقافى، ولكن الصدمة التى شعر بها العالم الإسلامى حينئذ كانت تخف وطأتها. أفئن قطعنا نحن بيننا وبين ماضينا الثقافى، أفلا يكون صدى ذلك حسرة وحيرة أيضًا فى صدور بقية الشعوب الإسلامية؟

على أننا إن فعلنا ذلك فسوف يكون مجتمعنا العربى أشبه برجل منشق الشخصية؛ فإن أطفال هذا المجتمع سيتعلمون النظام الأبجدى الجديد، وسيجهلون القديم جهلاً تامًا. وإلاّ فما الداعى الذى يدعو ألى تعليمهم نظامين أبجديين للغة واحدة؟ وسوف يتعلم البالغون من أعضاء هذا المجتمع ذلك النظام الجديد، ويضيفونه إلى ما تعلموا من النظام القديم، وسوف يكون هدفهم من تعلم الجديد إرضاءً لاتجاه رسمى، وسيكون احتفاظهم بالقديم إرضاءً لموقف نفسى. وستذكر عنوانك لصديقك فيبدأ فى كتابته بالهجاء الجديد، وسيتعثر فى هذه الكتابة التى تعلّمها فى رجولته، وستراه حينئذ ينتكس إلى النظام الهجائى القديم، يكتب به العنوان بالسرعة التى تعودها من قبل. أما المسنون، فسوف يثورون فيما بينهم وبين أنفسهم على هذه البدعة وسيرفضون رفضًا باتًا أن يتعلموها أو يعملوا بها. فإذا كان الأمر كذلك، أفلست ترى فى هذا الموقف النفسى والاجتماعى عرضا من أعراض الاضطراب مهما كان مؤقتًا؟ وما أغنانا فى هذه الفترة من حياتنا اقومية عن إضافة اضطراب جديد إلى ما نحسّ به من اضطرابات، يعود كلها إلى النزاع الذى فى نفوسنا بين الاتجاه إلى الحضارة العالمية الحديثة أو الاحتفاظ بطرق الحياة الإسلامية التقليدية.

ولئن أجرينا إصلاحا أبجديا وفى المكتبة العربية مخطوطات عظيمة العدد فسيضيف ذلك صعوبة جديدة إلى صعوبات نشر المطبوعات وتحقيقها، لأن ذلك النوع من النشاط سيصبح لا يقبل عليه إلا قلة بالنسبة لعدد المحققين الآن؛ لأن المحقق لأية مخطوطة الآن لا يستطيع أن يقرأ النص القديم الذى لا يكاد يتضح إلاّ لتعوده منذ الصغر على طرق الالتواء التى يمكن أن يلتوى بها الخط العربى، ومن ثم تسهل عليه قراءة النص، فإذا نشأ هذا المحقق على خط عربى غير هذا الذى فى المخطوطة فسيضيف ذلك صعوبة إلى عملية تحقيق النص، وإن هذه الصعوبة ستصرف هم الراغبين فى التحقيق عن التحقيق.

أضف إلى ذلك أن أوضح ما فى تحقيق المخطوطة من جهد إنما يتجه إلى ادعاء شكل معين لكل كلمة فى هذه المخطوطة، فى ضوء نسخها المتعددة التى عثر المحقق عليها. فلأن تكون الطباعة بعد ذلك بصورة الخط الذى فى هذه المخطوطة خيرألف مرة

من أن تكون النسخة المطبوعة مكتوبة بنظام هجائى مختلف عن النظام الهجائى الذى فى المخطوطة.

تلك إذًا هى العقبات التى نصادفها فى سبيل إصلاح الخط العربى، وهى عقبات كما ترى لا يمكن تجاهلها. لكن دعنا نفترض أن الأمة العربية قد توحّدت، وأن ميزانية الدولة العربية الموحدة كانت بوضع يسمح لها بتخصيص مبلغ من المال كل عام ينفق على طبع الكتب بالهجاء الجديد، وأن كل الظروف كانت مواتية وصالحة لإجراء إصلاح هجائى أبجدى، فما أفضل الطرق لإجراء هذا الإصلاح؟

نحن نعلم أن الذين شاركوا فى مسابقة المجمع اللغوى انقسموا تجاه هذه الطريقة إلى قسمين: فرأى بعضهم أن خير طريقة لإصلاح الكتابة العربية هى أن يجرى تعديل فى أشكال الرموز الكتابية العربية، بحيث تسمح بإضافة علامات للحركات تكتب على السطر لا فوق الرموز الصحيحة. ورأى عبد العزيز فهمى رحمه الله ـ ولست أدرى إن كان قد عضده فى ذلك جماعة أو لم يعضدوه ـ أن أفضل الطرق إلى إصلاح الكتابة العربية هى طرح الحروف العربية جانبا، واستخدام الحروف اللاتينية فى موضعها. وإن طريقة الكتابة بهذه الحروف لتضمن تمثيل الحروف الصحيحة، والحركات والعلل، وهى خلو من العلامات الإضافية، وتتوافر لها كل الميزات التى تجعل الكتابة كما ذكرنا متعة حركية كاللعب. ونحن نعلم كذلك أن الفريق الذى ارتضى تحوير الرموز العربية كان محل الرضا الشعبى، وأن المرحوم عبد العزيز فهمى لقى فى سبيل رأيه ما يلقاه أصحاب الآراء الحرة فى كل مجتمع. ومع ذلك لا يزال السؤال، قائما يفتقر إلى جواب: ما أفضل الطرق لإجراء هذا الإصلاح؟

قد أبدوا طموحا جدًا حين أحاول الإجابة على هذا السؤال، بعد أن اعترفت بكل هذه العقبات التى تقف فى سبيل قيام هذا الإصلاح. ولكن من الإهمال أن يترك المرء سؤالاً ملحا يتطلب الإجابة دون أن يجيب عنه، ولا سيما أن كل الإجابات قبل ذلك لم تكن شافية. وماذا علىّ بعد ذلك أن أجيب؛ فإن كانت إجابتى خيراً من سابقاتها فذلك ما أُسر له، وإن كان حظها حظ الإجابات السابقة فعذرى أننى حاولت.

إننا إذا عدنا إلى أنواع الكتابة الثلاثة التى تكلمنا عنها من قبل، فسنجد أن الكتابة التشكيلية التى شرحنا مدلولها فى حينه هى أوفى هذه الأنواع بأغراض النظم لأبجدية، والأهداف التى تستخدم من أجلها: فهى تنظر إلى الحروف التى فى اللغة

والمقصود هنا الوحدات التى يتألف منها النظام الصوتى للغة، سواء أكانت ههذه حروفا صحيحة أم حروف علة ـ فتجعل لكل حرف منها رمزًا كتابيًا محددًا، دون النظر إلى الأصوات التى تندرج تحته. فتجعل للنون مثلاً باعتبارها حرفا رمزا بعينه، دون نظر إلى المخفاة أو المظهرة أو غير ذلك. وهكذا نصل فى النهاية إلى عدد من الرموز مساو لعدد الحروف التى فى اللغة.

هذه الكتابة التشكيلية يمكن أن تتم بأى نوع من أنواع الرموز، سواء فى ذلك الرموز المشتقة من الأبجدية العربية التى نستعملها، أو الرموز المأخوذة من أية أبجدية أخرى كالهندية أو الإغريقية أو اللاتينية. فشكل الرمز وأصله أمر ثانوى حين نضمن تمثيل كل حرف من حروف اللغة برمز خاص من رموز الكتابة يمثله كلما ورد فى النص، ولا يحذف كما حذفت الألف من لفظ الجلالة، ومن الرحمن، والحرث، وكما حذفت الواو من داود. ولا يكون صحيحا حينا وعلة حينا آخر كالواو والياء، بل يجرى على نسق مطرد لا يتخلف؛ وبذلك؛ يكتسب معنى محددًا، ويصبح الهجاء بعد ذلك فى غاية السهولة. وينتقل القرار الخاص بأصل الألف مثلا، وما إذا كانت واوية أو يائية، من أيدى الإملائيين إلى أيدى الصرفيين؛ فالذى يهم القارئ العادى إنما هو وضوح الكتابة لا خفايا اللغة.

غير أننى شخصيًا أميل إلى الأخذ باشتقاق رموز عربية من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية*، تراعى فيها كل الاعتبارات المتقدمة، وسوف نجد فيها علاجا لكل ما أشرنا إليه من عيوب فى كتابتنا الحاضرة. وليس اقتراحى هذا مطابقا لاقتراح عبد العزيز فهمى، لأنه على ما أظن دعا إلى استخدام الرموز اللاتينية كما هى، وأنا أدعو إلى الأخذ منها بحسب حاجة اللغة العربية، ثم استكمال ما يبقى بعد ذلك من الرموز الإغريقية. ومرجع هذا الاقتراح إلى ما يأتى:

١ ـ أن ثمة أصواتًا مشتركة بين العربية والإغريقية كالخاء والثاء، وهما لا يوجدان فى اللاتينية. فاختيار الرموز الإغريقية هنا كما هى أو مع بعض التعديل يوفى بالغرض المطلوب، ويعفينا من اللجوء إلى اتخاذ رمز مركب للدلالة على صوت مفرد مثل th أو kh.

---

* رجع المؤلف عن رأيه هذا فيما بعد اعتدادا بالأسباب التى ذكرها فى الصفحات السابقة.

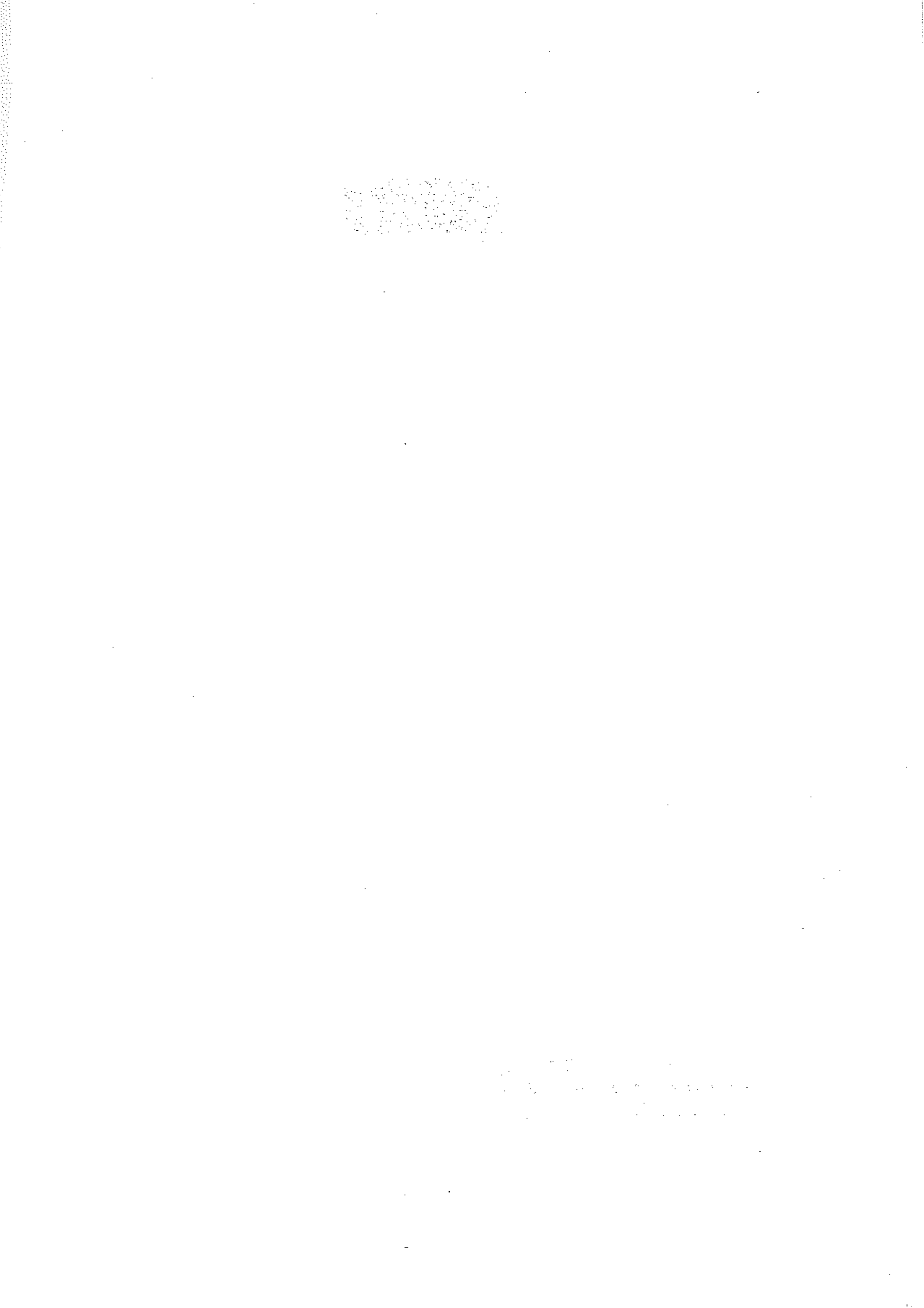
٢ ـ أن ارتضاء مبدأ استخدام هاتين المجموعتين الرمزيتين (الإغريقية واللاتينية يدع المجال أمامنا واسعا للاختيار، وذلك لا يتحقق لنا إذا اقتصرنا فى الأخذ على أبجدية واحدة منهما.

٣ ـ أن اختيار أبجدية عربية منتقاة من هاتين تكتب من الشمال إلى اليمين ستجعلنا نسيج مع التيار الفكرى العالمى بصورة أوضح وأسهل، وستجعل الاصطلاحات الأجنبية أكثر قبولا عند الطالب العربى من الناحية النفسية، وستجعل المطابع الأجنبية أقدر على نشر المعلومات عنا، لأن اصطلاحاتنا ستوضع على صفحاتها المطبوعة بهجائها العربى، على نحو ما تفعل كل لغة أوربية مع كلمات كل لغة أوربية أخرى ومصطلحاتها. وإن اسم همرشولد مثلا ليكتب الآن فى كل الصحف الأوربية والأمريكية بهجائه السويدى، ولكنهم جميعًا يهدفون إلى نطقه نطقا معينا محددا، لأنهم لا يشعرون بغرابة الرموز التى كتب بها.

ذلك إذًا هو ما أعتقده حلا للمشكلة. وستحس الشعوب الإسلامية بخيبة أمل، وبشعور الخذلان، ولكنها فى النهاية بالخيار بين أن تبقى على الرموز التى أخذتها عنا فى الكتابة، أو أن تسلك نفس الطريق الذى سلكناه. وهل ينفعنا الآن أن نتمسك بالغطرة والعقال والعباءة فى عالم من السراويل القصيرة والرءوس العارية، رجاء أن تظل الشعوب الإسلامية راضية عن العرب باعتبارهم رواد الثقافة الإسلامية. إن الذى نحرص عليه إنما هو اللغة العربية. فتلك رباطنا بالماضى، ورباطنا فى الحاضر. أما شكل خاص من أشكال الكتابة يستخدم فى هذه اللغة فذلك أمر زائد عليها وليس من صلبها. وإن النظام الأبجدى الجديد لو أحسن القيام على تنظيمه فسوف يكون ألف مرة خيراً من النظام الحالى المعيب، وإن كان هذا الأخير يلبس الغطرة والعقال. وإن طبيعة العلاقة بين الرمز وبين مدلوله فى اللغة لا تسمح بالتعبد باستخدام رمز دون آخر، فالعلاقة عرفية يحددها المستخدمون للغة، وليست توقيفية من السماء، ولا طبيعة من الأرض. إنها علاقة تخضع للوصف، ويحدد العرف معيارية دلالتها على ما تدل عليه، على نحو ما شرحنا فى الكلام عن المستوى الصوابى والمجتمع اللغوى.

الفصل الثانى

الاستقراء والتقعيد



إن الاستقراء والتقعيد طريقان من طرق الوصف في دراسة اللغة، يتوسط بينهما عمل ثالث هو التقسيم، ثم تسمية كل قسم من الأقسام الناتجة. «والتقسيم والتجريد أساسان لكل نشاط علمي أيا كان نوعه، ونقصد بالتجريد خلق الاصطلاحات التي تدل على الأقسام. ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين تائها في فوضى المفردات المبعثرة»[1]. واللغة منظمة ضخمة من الأجهزة المتكاملة المنسجمة التي تعمل في اتجاه واحد، ومنها الجهاز الصوتي والتشكيلي والصرفي والنحوي والمعجمي، مثلها في ذلك مثل الجسم الإنساني وما فيه من أجهزة متكاملة منسجمة أيضًا، تعمل كلها على استدامة الحياة لهذا الكائن؛ ومنها الجهاز الهضمي والعصبي والإفرازي. وموقف الباحث اللغوي من اللغة كموقف الباحث في تشريح الجسم الإنسان من هذا الجسم، فهو يلاحظ أجزاءه وطرق تركيبها وعلاقة كل جزء منها بالآخر وموضعه من هذه المنظمة الجهازية، ثم هو شبيه كذلك بموقف الباحث في وظائف أعضاء هذا الجسم حين تصل به الملاحظة كذلك إلى أن الجهاز الهضمي يؤدي وظيفة الهضم، وأن الجهاز الإفرازي يؤدي وظيفة الإفراز، وأن الجهاز العصبي يؤدي وظيفة الإحساس. وقد يبدو مضحكا أن نقرأ لأحد علماء التشريح أن يجب أن تكون العضلة الفلانية بالوضع الفلاني، أو أن يكون للإنسان خمس أصابع في كل من يده ورجله، وأنه إذا لم تطابق صياغة خلقته هذه الشروط كان ذلك خطأ في الخلقة، يرفض لعدم اطراده، أو اتفاقه مع قوانين الخلقة. وقد يكون من المضحك كذلك أن نستمع إلى عالم في وظائف الأعضاء يقول يجب أن يصب الكبد من عصارته قدرًا معينا كل ساعة، وأنه إذا لم يصب هذا القدر كانت صياغته خطأ لابد أن يرفضه الاستعمال العام.

واللغة كذلك كلعبة الشطرنج: أما قطع اللعب فيها فهي الأصوات والصيغ

(١) مناهج البحث في اللغة ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

والأبواب والكلمات، وأما القوانين فهى القواعد التى تصف الاستعمال اللغوى. وإن العلاقة بين قطع الشطرنج لشبية كل الشبة بالعلاقات بين التقسيمات اللغوية، وإن هذه العلاقات المتشابكة بين التقسيمات هى أهم ما يتجه إليه نشاط الباحث فى اللغة. لأن دراسة العلاقة بين الصوت والصوت هى علم التشكيل الصوتى، ودراسة العلاقة بين الصيغة والصيغة هى علم الصرف، ودراسة العلاقة بين الباب والباب هى علم النحو، ودراسة العلاقة بين معنى الكلمة والكلمة الأخرى هو من صميم علم المعجم.

وقبل أن يبدأ الباحث فى دراسة أية لغة من اللغات، لا بدله أن يتعلم علم الأصوات اللغوية العام، الذى لا يختص بلغة بعينها، وإنما يبحث فى ظواهر الأصوات اللغوية غير مقيدة بهذه اللغة. ومعرفة هذا العلم ضرورية جدًا؛ لأنها تجعل فى طوق الباحث أن يصف النطق الذى يسمعه، حتى إذا كان يجهل اللغة المسموعة جهلاً تامًا لأنه فى هذه الحالة لا يكون واصفا للغة، وإنما هو واصف للأثر السمعى الذى وصل إلى أذنه. فوصفه للنطق حينئذ إنما يكون وصفا له فى حدود هذا الفهم.

وهذه المعرفة أيضًا تعين هذا الباحث على تحديد الطريقة التى تم بها النطق، ومن ثم تجعل فى طوقه أن يقلدها، وينطق اللفظ الأجنبى الذى سمعه بقدر من الإجادة يختلف باختلاف اعتبارات متعددة، كدقة السمع ومرونة أعضاء النطق لديه.

وإن طالب علم الأصوات ليتعلم عددا من العمليات النطقية التى يمكن أن يجريها الجهاز الإنسانى غير محدودة بلغة خاصة. والمعروف أن كل لغة من اللغات لا تستخدم إلا عددًا ضئيلا جدا من هذه العمليات، إذا قيس بما يمكن أن ينطقه الجهاز النطقى من الأصوات، وأن كل لغة من اللغات لاتتفق اتفاقًا تامًا مع أية لغة أخرى فى اختيار العمليات النطقية التى تستخدمها؛ وهذا الاختلاف فى الاختيار كان لابد أن يزيد من عدد الأصوات التى توجد فى اللغات البشرية مجتمعة، وأن يكون عدد هذه الأصوات من الضخامة بحيث يجعل دراسة علم الأصوات تمهيدًا طبيعيًا لابدّ منه لدراسة اللغة.

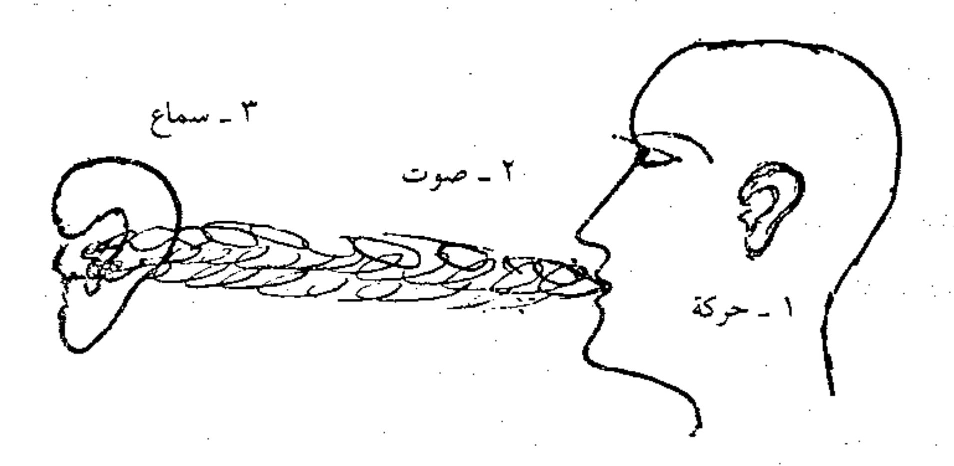
والعمل النطقى حدث طبيعى يمكن أن ينظر إليه من نواح ثلاث:

١ ـ ناحية فسيولوجية حركية.

٢ ـ وناحية صوتية مسببة عن ذبذبة الأوتار الصوتية، تتمثل فى إثارة الهواء ما بين

المتكلم وأذن السامع.

٣ ـ وناحية ثالثة سمعية خاصة بما يجرى فى أذن السامع، حتى يوصف بأنه سمع ما قيل. ويمكن إيضاح ذلك بالشكل الآتى:



وكل واحدة من هذه النواحى الثلاث يمكن من الناحية النظرية أن تتخذ أساسًا لاصطلاحات علمية. وإن الاصطلاحات التى نصف بها الأصوات فى كلامنا العادى غير العلمى يرجع تقريبًا إلى الناحية السمعية، أى إلى تأثر الأذن بالصوت الموصوف، فيقال مثلا إن هذا الصوت حاد أو أجش، وإن الألف فى صام مفخمة وفى سام مرققة، وإن صفير الصاد أقل قوة من صفير السين، وهلم جرا. وهذه الاصطلاحات القائمة على التأثر بالأثر السمعى لا يمكن أن تكون دقيقة إلا إذا جرى تحديدها بواسطة فهم الناحيتين الأخريين، فقيل ما المقصود بهذه الاصطلاحات من الناحيتين الحركية والصوتية.

وإن حركات الجهاز النطقى أثناء النطق ليمكن أن تدرس وأن تلاحظ دون دراسة. وتجرى فى المعمل الآن تجارب عملية عليها بطريق الحنك الصناعى وصور الأشعة. ولقد أصبح الجهاز النطقى معروفا معرفة مفصلة من جهة تشريحه وحركات أعضائه ووظائفها[1]. والاصطلاحات هنا سهلة لجريان استعمالها فى الكلام العادى كالشفتين واللسان واللهاة والحلق وهلم جرا.

(١) راجع مناهج البحث فى اللغة س ٦٤.

وأما من الناحية الصوتية فإن علم الصوت ـ وهو فرع من علم الطبيعة كالضوء والكهرباء ـ يدرس الموجات الصوتية ويتناولها بالتحليل، مستخدما فى ذلك اصطلاحات من علم الرياضة لا بأس من أن يجرى استخدامها فى دراسة الصوت اللغوى، أى فى دراسة علم اللغة. يقول مارتن جوز[1]: «إن الكلام فى علم تحليل الأصوات اللغوية Acoustic Phonetics حتى حين يصدر من اللغوى لابد أن يعالج تحليل الصوت كصوت». غير أن ثمة اعتراضين لابد من إيرادهما على التوسع فى استخدام منهج الطبيعة والرياضة فى دراسة اللغة.

١ ـ أن استخدام اصطلاحات هذين الفرعين من فروع المعرفة يتطلب أن يكون من يستخدمها راسخ القدم فيهما، وأن يكون قد حصل على تدريب تام فى منهجيهما.

٢ ـ أن استخدام هذه الاصطلاحات يتطلب معملاً خاصًا لتحليل الصوت يشتمل على الآلات الألكترونية الضرورية. وإن كثرة اللغويين ليسوا بموضع يسمح لهم بإدارة مثل هذا المعمل.

ولسنا نعلم عن الإدراك السمعى بقدر ما نعلم عن الناحيتين الحركية والصوتية؛ لأن من الصعب أن نكون نظريات فى السمع دون أن نجنح إلى الصبغة النظرية؛ وذلك بسبب الصعوبة التى تصادف محاولة التجربة فى هذه الناحية. ولكننا نستطيع بالقدر الذى نعلمه أن نقول إن إدراك الصوت اللغوى يختلف اختلافًا كبيرًا عن إدراك أى صوت آخر. فمع أن صوت الفتحة مثلا ربما قورن مقارنة تامة بصوت من أصوات البوق أو الألة الموسيقية النحاسية، من حيث كونهما صوتين، بقطع النظر عن الخصائص المميزة فيهما، نرى أن العلاقة بين صوت من أصوات الفتحة وصوت آخر منها، أو من حركة أخرى تختلف اختلافا تاما عن العلاقة بين نغمة البوق وبين نغمة أخرى منه أو من أية آلة موسيقية أخرى. وذلك من جهة الإدراك السمعى الذى من عوامله الرئيسية الأذن والمخ المدرب على إدراك أصوات الفتحة باعتبارها ذات دلالة لغوية، وعلى إدراك نغمات البوق باعتبارها ذات دلالة موسيقية. حتى إن القيمة الصوتية لصوت البوق تختلف اختلافا جوهريا عن القيمة الصوتية فى صوت الفتحة.

---

(١) Acoustic Phonetics Supplement to Language Journal of the Linguistic Society of America, April - June 1948. p. 5.

تلك إذا هى النواحى الثلاث التى تشتمل عليها دراسة علم الأصوات اللغوية العام، وهى تتصل بعلم التشريح ووظائف الأعضاء من ناحية، وبعلم الطبيعة من ناحية أخرى، وقد يدخل فى مناقشاته علم الأعصاب، الذى يتكلم عن مراكز المخ وضبط حركات الجسم والاستجابة المختلفة. والهدف من وراء كل ذلك هو دعم الإدراك الإنسانى فى الظواهر اللغوية بمناهج علمية معملية تجريبية، توضع نتائجها جنبا إلى جنب مع نتائج هذا الإدراك، فتعضد إحداهما الأخرى، وتؤيدها أو تعدل منها، وتحول بينها وبين الشطط، لأن الإدراك الإنسانى إذا كان عرضة للقصور فليست الآلات منزهة من القصور كذلك.

وفى ظل دراسة علم الأصوات اللغوية العام يبدأ المرء دراسة لغة بعينها، تؤخذ عادة من إنسان بعينه يسمى «مساعد البحث» informant وهو لابد أن يكون ممن نشأوا ونموا فى ظل هذه اللغة أو اللهجة المدروسة، حتى يمكن اعتباره ممثلاً صادقا لنطقها. ويحسن أن يكون أُميا لا يقرأ ولا يكتب، حتى لا تؤثر العوامل الثقافية فى تمثيله الصحيح لهذه اللهجة، ومن الخير كذلك ألا يكون قد خرج من المنطقة التى تستعمل فيها هذه اللهجة، لأن كثرة الأسفار والتعرض للاحتكاك باللهجات الأخرى من نفس اللغة يجعل المرء عرضة للتغير يطرأ على نطقه وطرق صوغه للمفردات والجمل. هذا المساعد هو مصدر اللغة المدروسة، ونطقه هو المادة التى تجرى ملاحظتها، وإنما انبنى درس اللغة على اختيار مساعد واحد بسبب التسليم بأنه لا يمكن حتى للأخوين التوأمين اللذين لم يفترقا أبدًا أن ينطقا الكلمة الواحدة بطريقة واحدة لا تختلف وإذا كان لكل من هذين التوأمين خصائصه النطقية التي يتميز بها، كان الاختلاف فى النطق بين كل فرد من أفراد المتكلمين باللهجة وبين الآخر حقيقة مسلمة. فإذا علمنا أن الدراسة إنما تهدف إلى وصف نظام صوتى موحد أدركنا مبلغ الخطل فى دراسة اللغة من أفواه عدة، وإن كانت ترتبط بالقرابة أو الصحبة، ووجدنا أنفسنا وجهًا لوجه مع الأساس الأصيل الذى ينبنى عليه نقد الدراسات اللغوية العربية القديمة، حيث لم يكتف اللغويون بدراسة لهجة واحدة، وإنما عمدوا إلى دراسة لهجات متعددة تختلف من نواح كثيرة، وبذلك انعدمت وحدة الموضوع الذى اتجهت إليه الدراسة واعتبر بعض اللهجات حجة على البعض الآخر، ووجدناهم يتكلمون عن القليل وعن الشاذ، وعن السماعى والقياسى، وهلم جرا.

وسبيل الملاحظة الاستقراء. ولقد حل الاستقراء في البحث العلمى محل القياس منذ قرون، وكان القياس من قبل يسيطر على المفردات، ويدمغ بعضها بالشذوذ إذا لم يرضخ لمقتضيات الأنضواء تحت معاييره القياسية الجامدة. ويتطلب الاستقراء عدداً هائلاً من المفردات التى يتناولها، وقد تكون هذه المفردات أصواتًا عند دراسة الأصوات، أو حروفًا أو مقاطع أو ظواهر موقعية عند دراسة التشكيل الصوتى، أو صيغًا عند دراسة الصرف، أبوابًا عند دراسة النحو، أو غير ذلك. وتتطلب كل مجموعة من هذه المجموعات أن يتم استقراء مفرداتها وقد وضع كل منها تحت ظروف مختلفة متعددة فإذا أردنا استقراء سلوك صوت معين مثلا اخترنا من حالات النطق ما يكون هذا الصوت مجاوراً فيها لكل صوت آخر من أصوات اللغة، إما سابقًا وإما لاحقًا له، ثم وضعناه فى أول الكلمة، أو بين صوتى علة، أو مشدّدًا فى الوسط، أو ساكنًا فى الوسط أو متحركًا فى الوسط، أو ساكنًا قبل الآخر، أو ساكنًا فى الآخرة، أو مشدداً فى الآخر، ثم لاحظنا ما يعتوره فى كل حالة من هذه الحالات من خصائص صوتية. وإذا أردنا دراسة نظام صوتى كامل فعلنا ذلك مع كل صوت من أصوات هذا النظام. وأذا أردنا دراسة الصرف عمدنا إلى عدد عظيم من جداول التصريف، نكتبها بإرشاد مساعد البحث ومن إملائه، وجعلنا هذا العدد يشتمل على مختلف الكلمات التى تنتمى إلى مختلف الأشكال الصرفية (الصيغ) ، ثم جعلنا نلاحظ مسالك هذه الكلمات المختلفة فى كل موضع ترد فيه فى التصريف، مع موازنة جدول من هذه الجداول بكل جدول آخر يبدو بينه وبينه جهات اتفاق معينة. وإذا أردنا دراسة النحو عمدنا إلى عدد لاحصر له من الجمل، فلاحظنا العلاقات المتشابكة فيها بعضها ببعض، ووازنا بين كل جملة وأخرى تشبهها، حتى نلمح أوجه الشبه بينهما، ونتخذ من أوجه الشبه هذه أساسًا للخطوة التالية بعدها.

هذه الخطوة التالية هى التقسيم، ثم تسمية الأقسام بأسماء معينة يطلق عليها «الاصطلاحات الفنية». ولا شك أن عملية التقسيم لا تقل أهمية ولا خطراً عن عملية الملاحظة، وهى كما ذكرنا تقوم على إيج اد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات، فما توافق منها ائتلف وما تناكر منها اختلف. وإنما تكون أوجه الاتفاق بين ما ائتلف منها متعددة الجوانب كالشركة فى الشكل أو فى الوظيفة أو فيهما معًا، وسنرى أن الشركة فى الشكل شركة صرفية، وأن الشركة فى الوظيفة شركة نحوية.

والاصطلاح الفنى كاسم العلم فى صلاحيته للاطلاق على أكثر من واحد، ولكنه يختلف عنه من نواح معينة؛ فلابد لنا فى خلق الاصطلاحات واختيارها أن نراعى الاعتبارات الآتية:

١ ـ أن هذا الاصطلاح المستعمل لا يدل إلا على مدلول واحد.

٢ ـ أن دلالته عليه إنما هى بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز وأن هذا عرف خاص.

٣ ـ أن هذه الدلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسع أو الحصر على نحو ما يحدث أحيانًا فى المفردات والأساليب غير العلمية، أى أن الدلالة لابد أن تحدد قبل الاستعمال.

٤ ـ أن يكون لفظ الاصطلاح مختصرًا حتى يسهل تداوله.

٥ ـ أن يكون منسجما قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات فى اللغة التى يستخدم فيها.

تلك هى الشروط التى لابد أن تتوافر فى استخدام الاصطلاح الفنى. ولقد رأينا العرب فى تحقيقهم للشرط الأول من هذه الشروط ينصون فى تحديد كل اصطلاح قبل استعماله على المعنى الاصطلاحى الوحيد الذى يستخدم فيه، ويشيرون إلى المعنى اللغوى الذى لا يقصد من الاصطلاح، إذا كان الاصطلاح قد خصصت دلالته الاصطلاحية بعد أن كان مستعملاً فى فسحة الاستعمال اللغوى العام. فهم يقولون مثلاً: الصلاة لغة الدعاء واصطلاحًا أقوال وأفعال مخصوصة الخ.

يقول الجاحظ: «ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء: وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له فى لغة العرب اسم، فصاروا بذلك سلفًا لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشى، وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك. وكما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقابًا لم تكن العرب تتعرف تلك الأعاريض بتلك الألقاب، وتلك الأوزان بتلك الأسماء، وكما ذكر الطويل والبسيط، والمديد والوافر والكامل، وأشباه ذلك، وكما ذكر الأوتاد والأسباب والخرم والزحاف».

وهذا النوع من النص على حدود الدلالة فى الاصطلاح هو المقصود بالاعتبار الثالث من بين الاعتبارت المتقدمة، فلابد حين يستخدم أى اصطلاح فنى أن يحدد المراد به فى بداية البحث فى صورة glossary إلا إذا كان هذا البحث يستخدم اصطلاحات قديمة حددها الاستعمال الطويل، حتى لم تعد بحاجة إلى النص على حدود دلالتها فى كل بحث ترد فيه. وإن معظم متاعب القراء فى عالمنا العربى آتية من أن الكتاب غالبًا ما يستعملون اصطلاحات غير شائعة، ويفرضون أن القراء على علم بدلالتها. ولو أن الكاتب كلف نفسه مشقة وضعه. هذه الاصطلاحات فى قائمة فى مبدأ الكتاب، وأمام كل منها شرح لما يقصد به وهذا هو المقصود بلفظ glassary السابق أو على الأقل قام بشرح كل اصطلاح مستعمل فى صلب النص عند أول مرة يرد فيها هذا الإصلاح فى النص، لأمكن أن يكون القارئ العربى أسعد بالقراءة مما هو الآن.

وكون لفظ الاصطلاح مختصراً هو فى الحقيقة أمر ذو أهمية عملية؛ لأن اللفظ إذا طال دعا الناس إلى هجره، أو الخطأ فى نطقه، أو الضيق به. ويذكر التاريخ[١] شيئًا عن آلة موسيقية تعزف تلقائيًا اخترعت فى أيام العباسيين، وما كان أحرى هذه الآلة أن يكثر ذكرها فى التاريخ العربى، بل أن تكون شهرتها غالبة على المزهر والشبابة وغيرهما من الآلات العربية الأخرى. ولكن سوء طالع هذه الآلة حرمها من أن يكون لها اسم مختصر على نحو ما شرحنا، إذ إن هذه الأداة كانت تسمى «الآلة التى ترمز بنفسها». ويغلب على ظنى أن اختفاء هذه الآلة من كثير من صفحات التاريخ قد كان لهذا السبب.

وأما انسجام لفظ الاصطلاح قدر الطاقة مع طرق الصياغة السائدة فى اللغة فمثاله ما فعله المترجمون العرب بالاصطلاحات اليونانية الأصل، كالفلسفة والهرطقة والموسيقى والبوطيقا والغراماطيقا والماثيماطيقا والاسطرلاب وهلم جرا، إذ أخضعوا أصوات هذه الاصطلاحات قدر الطاقة للنظام الصوتى العربى، ووضعوا صيغ الاصطلاحات كلما كان ذلك فى طوقهم فى صيغة صرفية عربية، كالفعللة التى نراها فى الفلسفة والهرطقة.

وإذا كان الاصطلاح اسم علم على مفهوم معين فاسم العلم اصطلاح على

(١) Hitti, p. 2998.

شخص، ولكن الدائرة العرفية للاصطلاح أوسع بكثير جدًا من الدائرة العرفية لاسم العلم فى الأحوال العادية؛ ذلك بأن الدائرة العرفية للاصطلاح تشمل كل من يستخدمه من العلماء والمعلمين والمتعلمين والقراء، ولكن الدائرة العرفية لاسم «محمد» الذى يبيع البقالة فى متجره محدودة بحدود أسرته وعملائه ومعارفه، ولست أدرى كم يبلغ عدد هؤلاء على أننى قررت أن ذلك إنما يكون فى الأحوال العادية، أما فى الأحوال غير العاية، فالذين يعرفون جمال عبد الناصر فى هذا العالم أكثر إلى غير حد من هؤلاء الذين يعرفون المقصود من Gamma Rays «أو أشعة جيم»[(١)].

والفرق الثانى بين الاصطلاح وبين اسم العلم يتمثل فى وحدة المدلول الذى يدل عليه الاصطلاح، على حين يتعدد مدلول اسم العلم[(٢)]. فالمحمدون كثيرون فى هذا العالم، ولكن مدلول النفس لا يتعدد، وكذلك مدلول الهيولى والماهية وهلم جرا. ويجب هنا أن نفرق بين المدلول والماصدق؛ فأولهما لغوى والثانى منطقى. والحق إن اسم العلم من هذه الجهة أشبه ما يكون بالضمائر من حيث مرونة الدلالة، فضمير المتكلم يدل عند استعماله عل أىّ متكلم، وضمير المخاطب على أى مخاطب والغائب على أى غائب تبعا لاختلاف الظروف والأحوال والأشخاص، وكذلك اسم العلم إذ يدل محمد على أى محمد وعلىّ على أى على وهلم جرا. أما الاصطلاح الفنى فمسماه واحد، ولو سمح للاصطلاح أن يستخدم استخدام اسم العلم على النحو الذى شرحناه لتعطل النشاط العلمى وعمت الفوضى كل فروع المعرفة، ولتخبطت الأفهام فى تحديد المقصود بكل اصطلاح فنى؛ وأول شروط النشاط العلمى الوضوح والدقة.

أما بعد الملاحظة والتقسيم والاصطلاح فيأتى دور التعقيد. ينظر الباحث فى أنواع التشابه المطردة بين المفردات التى تم استقراؤها، فيصفها بعبارة مختصرة نحو: حين يقع الاسم مسندًا إليه يكون مرفوعًا، ولا يتحول عن هذا الرفع إلا فى حالات خاصة. وليست القاعدة هنا قانونًا يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة فمن وافقه كان

---

(١) أشعة تنبعث من الانفجار الذرى وتنعكس من الأجسام المجاورة للانفجار ولها قوة تغلغل عظيمة فى جميع أنواع الأجسام.

(٢) انظر النحو الجديد لسويت ص ٥٧، فلسفة النحو ليسيرسن س ٤٤ ـ ٧١.

محسنًا ومن خالفه كان مسيئًا، وإنما هو تعبير عن شيء لاحظه الباحث وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان. فالتقعيد هنا وصفي لا أثر للمعيار فيه. والفرق بين القاعدة بهذا الفهم وبينها بالفهم المعياري يبدو واضحًا في حالة من يتكلم اللغة بالسليقة فينحرف عما رأى الباحث أنه القاعدة، فيرفع ما قرر الباحث أنه منصوب، أو ينصب ما قال الباحث إنه مرفوع. فإذا كان اللغوي ميالا إلى الصبغة الوصفية فسيلاحظ هذه الحالة الجديدة، ويعرضها على معلوماته السابقة، فإذا ناسبتها دخلت نطاقها، وإذا خالفتها لم تكن المخالفة سببا في اتهام أصالة هذا النص، ولا الحكم عليه بأنه خارج طرق اللغة في التركيب؛ وإنما يروى هذا النص باعتباره ظاهرة فرعية إلى جانب القاعدة قد تعضدها دون أن تطعن فيها. وأما إذا كان اللغوي ميالاً إلى الصبغة المعيارية في بحثه فسيحدث منه ما حدث بين الفرزدق وابن أبي اسحق، وقد روينا هذه القصة من قبل. وما أجمل قول الفرزدق فيها «علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا»، إذهو بهذا يحدد الموقف تحديد الفاهم له تمامًا فهو صاحب سليقة وهم أصحاب منهج. وإن الخطأ في تطبيق المنهج لا يحكم على أصالة السليقة في اللغة.

يجب على الباحث إذًا أن يراعي الأمور الآتية في التقعيد:

١ ـ أن القاعدة وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردًا حتى يعبر عنه بالقاعدة.

٢ ـ أن القاعدة لهذا السبب جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

٣ ـ أنها لابد أن تتصف بالعموم ولكنها ليس من الضروري أن تتصف بالشمول، أي أن تكون عامة لا كلية. ومعنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها، وليس من المحتم مع هذا أن تشملها جميعًا فلا يشذ عنها شيء، وقد عبر بعض أصحاب المناهج في الماضي عن ذلك بقولهم «إن الشذوذ يبرر القاعدة». ومن قواعد أصول النحو العربي قاعدة تقول: «الشذوذ لا ينافي الفصاحة».

٤ ـ أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة، فإذا طالت فقدت عنصراً هامًا من عناصر كفايتها وفائدتها العملية.

٥ ـ وما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن الضروري إيراد بعض

الشواهد والأمثلة التى جرى عليها الاستقراء، لتكون سندا للقواعد وإيضاحا لها؛ ويحسن أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما.

وإن الاستقراء والتقسيم والاصطلاح والتقعيد لا يكون إلا بعد جمع المادة التى تجرى ملاحظتها كما ذكرنا من قبل. وإننا إذا رجعنا إلى تاريخ الدراسات اللغوية العربية لم نجدها تحيد كثيرًا عن هذا الطريق إلا فيما يختص ببعض الغلطات المنهجية الخاصة. أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثم وضع القواعد التى تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظا أبد الدهر، رغم هذه الاعتراضات المنهجية. ولقد كان الرواة يرحلون إلى الصحراء فيلقون الأعراب ويجمعون عنهم النصوص ويروون لهم الأحاديث، ثم يعودوا إلى البصرة أو إلى غيرها من مراكز الثقافة بجر الحقائب، فيعلمون ذلك للناس أو يبتغون به القربى من ذوى السلطان. ومنهم من بقى بالبصرة ولكنه كان يغشى المربد، وهو سوقها الذى كانت الأعراب تؤمه، حتى إذا ما جاءه الأعراب عمد إلى مشافهتهم وإلى تخير نوادرهم وأخبارهم. والهدف من ذلك جميعه هو رواية النص كما نطقه الأعرابى؛ وقد كان الكثير من هذه الروايات يسمع فى مسجد البصرة.

يقول الجاحظ[١]: «وقد أدركت رواة المسجديين والمربديين. ومن لم يرو أشعار المجانين ولصوص الأعراب ونسيب الأعراب والأرجاز الأعرابية القصار وأشعار اليهود والأشعار المنصفة فإنهم كانوا لا يعدون من الرواة.

ثم استردوا ذلك كله، ووقفوا على قصار الأحاديث والقصائد والفقر والنتف من كل شيء. ولقد شهدتهم وما هم على شيء أحرص منهم على نسيب العباس ابن الأحنف، فما هو إلا أن أورد عليهم خلف الأحمر نسيب الأعراب فصار زهدهم فى نسيب العباس بقدر رغبتهم فى نسيب الأعراب. ثم رأيتهم منذ سنيات وما يروى عندهم نسيب الأعراب إلا حدث السن قد ابتدأ فى طلب الشعر أو فتيانى متغزل.

وقد جلست إلى أبى عبيدة والأصمعى ويحيى بن نجيم وأبى مالك عمرو ابن كركرة مع من جلست من رواة البغداديين، فما رأيت أحدًا منهم قصد إلى شعر فى

(١) البيان والتبيين جـ٣ ص ٣٢٢.

النسيب فأنشده. وكان خلف يجمع ذلك كله. ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب، ولم أر غاية رواة الأ شعار، إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج، ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل».

كان النحويون إذًا يسعون وراء الشعر. الذى يمكنهم من استكمال استقرائهم لكلام العرب الذى يشهد لقاعدة معينة أو يشذ عن هذه. ولقد تم تقعيد القواعد النحوية والصرفية فى اللغة العربية فى عصر بدأ بأبى الأسود الدؤلى ثم سيبويه، وليس من الصواب أن ننسب إلى أى فرد بعينه ممن عاشوا فى هذا العصر أنه أنشأ النحو العربى أو الصرف العربى. وإن كتاب سيبويه كان فى مادته نتاج ذلك العصر أكثر مما كان نتاج سيبويه. ولكن فضل سيبويه يتضح فى بسط المادة وفى التويب[١].

ولقد فطن النحاة العرب إلى أن اللغة العربية لا يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهمًا صحيحا إلا بعد دراسة أصواتها. ذلك بأن بعض ظواهر النحو والصرف تعتمد اعتمادًا تاما على دراسة الأصوات، وبعضها الباقى لا تكون دراسته فى أحسن صورها إلا حيث تعتمد كذلك على دراسة الأصوات. ولكن الحق الذى يجب أن نقرره هنا أن نحاة اللغة السنسكريتيه كانوا أكثر وعيا من نحاة العرب بهذه الحقيقة المنهجية. والحق الذي يجب أن نقرره كذلك أن النحاة العرب على معرفتهم بهذه الحقيقة واستجابتهم لها فى غضون دراسة النحو والصرف لم تكن هذه الحقيقة دافعهم الرئيسى إلى دراسة أصوات اللغة العربية، وإنما كان تجويد القرآن نطقا وترتيلا هو الذى أوحى إليهم بهذه الدراسة.

إن النحاة العرب حين أنشأوا يدرسون النحو لم يقنعوا فى بناء ذلك على دراسة الأصوات بما دون جعل الحرف أحد أقسام الكلام فكان عندهم قسيما للاسم والفعل.

كلامنا لفظ مفيد كاستقم　　　　واسم وفعل ثم حرف الكلم

وقد بنو إعراب الأسماء والأفعال على أصوات معينة تلحق أواخر الكلمات سموها الحركات، وذكروا منها لونا من ألوانها هو الاشمام دون أن يبينوا لنا طريقة نطقه بيانا تامًا؛ فلم يوضحوا (لعدم وجود وسائل التسجيل الصوتى التى توجد الآن) ما الاشمام وما الروم وما الإمالة، وكل ما عندنا من هذه الحالات النطقية هو ما نسمعه من أفواه

(١) ظهر الاكمال والجامع لعيسى بن عمر قبل كتاب سيبويه.

القراء نتيجة للتواتر لا للضبط الدراسى التجريبى؛ ولا شك أن التواتر لا يبلغ من الدقة مبلغ تسجيل الصوت. ولقد كان النحاة أيضًا يتكلمون عن المعانى الوظيفية التى تؤديها حروف الزيادة كالهمزة والتضعيف والتاء فى صورها المختلفة سواء أكانت ضميرا أم حرف تأنيث أم تاء افتعال أم غير ذلك.

وتكلموا عن حذف التنوين حين الإضافة، وعن معانى اللام، وعن اللام الشمسية واللام القمرية كما تكلموا فى الحروف متى تدغم ومتى تفك، ومتى تحذف للترخيم، ومتى تحذف للجزم ومتى تحذف للنقص، ومتى تزاد للندبة أو للاطلاق أو للإشباع أو لغير ذلك.

وتكلم النحاة كذلك فى الحروف من حيث إبدال بعضها من بعض. وإننا لنرى فى قول ابن مالك.

ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا — وشذ فى ذى الهمز نحو ائتكلا

طاتا افتعال رد إثر مطـــبق — فى ادان وازدد وادكرد دالاً بقى

أقول إننا لنرى فى كلامه هذا إيغالا فى أخص مصطلحات الأصوات اللغوية وهو الإطباق، وتناولا للعلاقة الصوتية المتبادلة بين تاء الافتعال وما يجاورها من الأصوات الأخرى، وتلك مسألة صوتية خالصة لا أدرى كيف يمكن لنا أن نتناولها بالدراسة دون أن نلج أبواب الدراسة الصوتية، ونستخدم بعض اصطلاحات الأصوات اللغوية، كما فعل ابن مالك حين بنى كلامه على الاطباق وإن دراسة الوقف فى اللغة العربية لمثل آخر من أمثلة الإيغال فى الدراسات الصوتية. أما دراسة العروض فكلها أصوات وموسيقى وأوزان، ولكن ما فيها من كل ذلك لا يهمنا كثيرا فيما نحن بصدد الكلام عنه هنا.

وإن أهمية دراسة الأصوات فى منهج النحو والصرف لتتضح فى عمل النحاة العرب فى مظهر آخر هو مظهر الكلام فى الاختلاف بين اللهجات اختلافا صوتيا فى النطق، من تسهيل الهمزة أو تحقيقها، ومن حيث الإمالة أو صراحة الحركة، ومن حيث الكسكسة والكشكشة والعنعنة والعجعجة الطمطمانية والاستنطاء، وما إلى ذلك من مظاهر النطق. خاض النحاة فى الكلام فى هذه الظواهر اللغوية ووصفوها وحددوا

القبائل التى تنطقها، وأوردوها في صلب دراسة النحو، ونبهوا إليها طلاب هذه الدراسة. ومما يلفت النظر أن الشاطبى صاحب منظومة القراءات كان نحويا أولا برغم شهرته بهذه المنظومة، وأن ابن مالك صاحب الألفية كان قارئا قبل كل شىء برغم شهرته بالألفية. وإذا كان لى أن أذكر ما يدل عليه ذلك فى نظرى فإن ارتباط دراسة الأصوات العربية بالنحو والصرف العربيين جعل كلا هذين العالمين الجليلين يرى وهو ينظم ما نظم أنه لم يخرج عن صلب الدراسة الموحدة التى تشتمل فى نظره على النحو والصرف والأصوات.

حين تكون الأمة فى مجموعها غير قارئة ولا كاتبة، وحين لا يكون لها علم مكتوب ولا تاريخ مسجل، تلجأ الأمة إلى حوافظها فتقويها، وتجعل من ذاكرتها سجلا مذكورا يغنيها عن كل سجل مكتوب، وتحل الأذن والنطق فى حفظ الأحداث محل العين والقراءة. حدث ذلك فى كل أمة ذات تاريخ يسبق ظهور الكتابة فيها، وحدث فى التاريخ العربى كذلك. لم تكن العرب أمة قارئة ولا كاتبة، ومن هنا أصبحت الذاكرة ديوان أحداثها وأنسابها وآدابها، وعنى الأدب العربى بإمتاع الأذن، وظهرت شخصية الراوية جنبا إلى جنب مع شخصية الشاعر، ولا يزال حفظ القرآن إلى يومنا هذا أثرا من آثار هذه الظاهرة التاريخية فى حياة الأمة العربية - ظاهرة الرواية نحفل بها ونبذل فيها الجهد المضنى ونجعلها شرطا لدخول المعاهد الدينية والعربية، برغم وجود المصاحف المطبوعة الأنيقة التى تشترى بالثمن الرخيص فى كل بلد من البلاد الإسلامية. على أن رواة القرآن عن النبى ﷺ لم يرتضوا لأنفسهم اسم الرواة، فسموا أنفسهم حفاظا كما لم يرض الإسلام عن كلمة إلقاء أو قول بالنسبة للقرآن، فسمى إلقاء القرآن ترتيلا.

وإن الخوف من انقراض هذه الطبقة من الحفاظ فى الحروب التى نشبت فى صدر الاسلام كان سببا مباشرا لتدوين القرآن وحفظه بين جلدتى كتاب وإن اختلاف القراءات ليرجع إلى ما بين روايات هؤلاء الحفاظ من اختلافات ميكروسكوبية، لا تتناول النص بقدر ما نتناول طريقة النطق فى اللهجات المختلفة.

على أن ظهور العناية بالرواية عناية محترفه لم يحدث إلا عند ظهور رجال الحديث وأصحاب الدراسات اللغوية، وميل الخلفاء والولاة إلى أن يتخذوا رجالات فى بطانتهم

يكون عملهم تسلية هؤلاء برواية الأخبار القديمة والنوادر، بنصوصها التى أخذها جيل عن جيل. وأول من استن هذه السنة معاوية الذى اختار اليمانية دون المضرية وجلب لنفسه راوية من اليمن يروى تاريخ ملوكه. هو عبيد ابن شرية[١]، وكان ذلك تمشيا مع سياسة تفضيل اليمنية على العدنانية.

وإن الروايات القائلة بأن تفشى الأخطاء العربية كان سببا فى البدء فى الدراسة اللغوية سواء أكان الداعى إليها على بن أبى طالب أم زيادة بن أبيه أم غيرهما لتدل دلالة واضحة على ما سنفصله فيما بعد من أن اللهجة الفصحى لم تكن تدخل فى الحياة اليومية للعربى العادى، إلا بمقدار، وأن اللهجة اليومية لأى عربى كانت لهجة قبيلته الخاصة، فلما اختلط العرب بأبناء الأمم الأخرى كان أثر الاختلاط على اللهجة الفصحى فى استعمالهم أكثر من أثره على لهجاتهم القبلية. ولما كانت اللغة الفصحى هى الأداة التى تحرص عليها الدولة العربية باعتبارها لغة الدين والدنيا فقد فزع رجال الدولة لما رأوا من احتمال فسادها، وهكذا بدأت قصة نشأة النحو العربى.

على أن فزع رجال الدولة ما كان ليجدى فتيلا لو لم يتفق من الناحية الزمنية مع نضج الإدراك العام لهذه المشكلة، وهو نضج جاء أيضا نتيجة الاختلاط بين العرب والسريان الذين كانوا حملة العدوى الثقافية بين الإغريق والعرب. لقد كان الكثيرون من العرب يتكلمون السريانية، وكان معظم المثقفين من السريان يتكلمون العربية، لغة المنادرة والغساسنة. والمعروف أن اللغة السريانية كانت أداة تعليمية قبل ظهور الإسلام، وأن نحوها قد درس من قبل، ووقع تحت نفوذ المنطق الإغريقى. ولست أشك والحالة هذه أن من ثمرات هذا الاختلاط الفكرى بين العرب والسريان أن أدرك العرب أن لغتهم كذلك يمكن أن تدرس على غرار السريانية، وأن دراستها ستكون حفظا لطرقها فى الصياغة، وخدمة لفصاحة الأمة فى نطقها. وهذا هو السبب فى أن فزع ولاة الأمور من اللحن لم يكن فزعا فحسب، وإنما اتخذ كذلك صورة إيجابية على نحو ما يروى الراوون[٢].

ومهما يكن من أمر فقد بدأت هذه الدراسة وازدهرت، وكانت فى مبدئها وسيلة

---

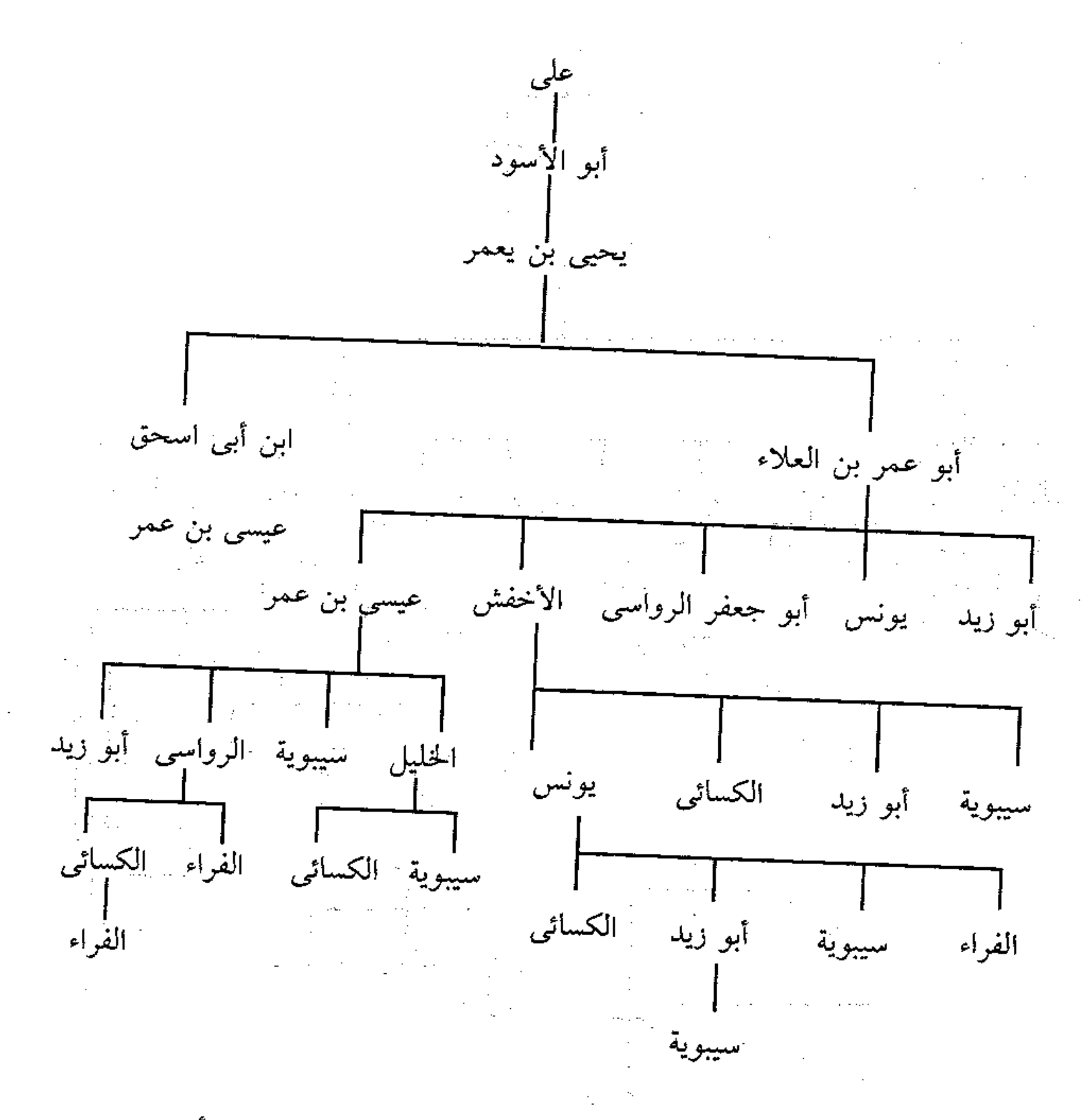
(1) Hitti, pp. 226 - 7

(٢) ارجع إلى نزهة الأدباء ص ٢ ـ ٨

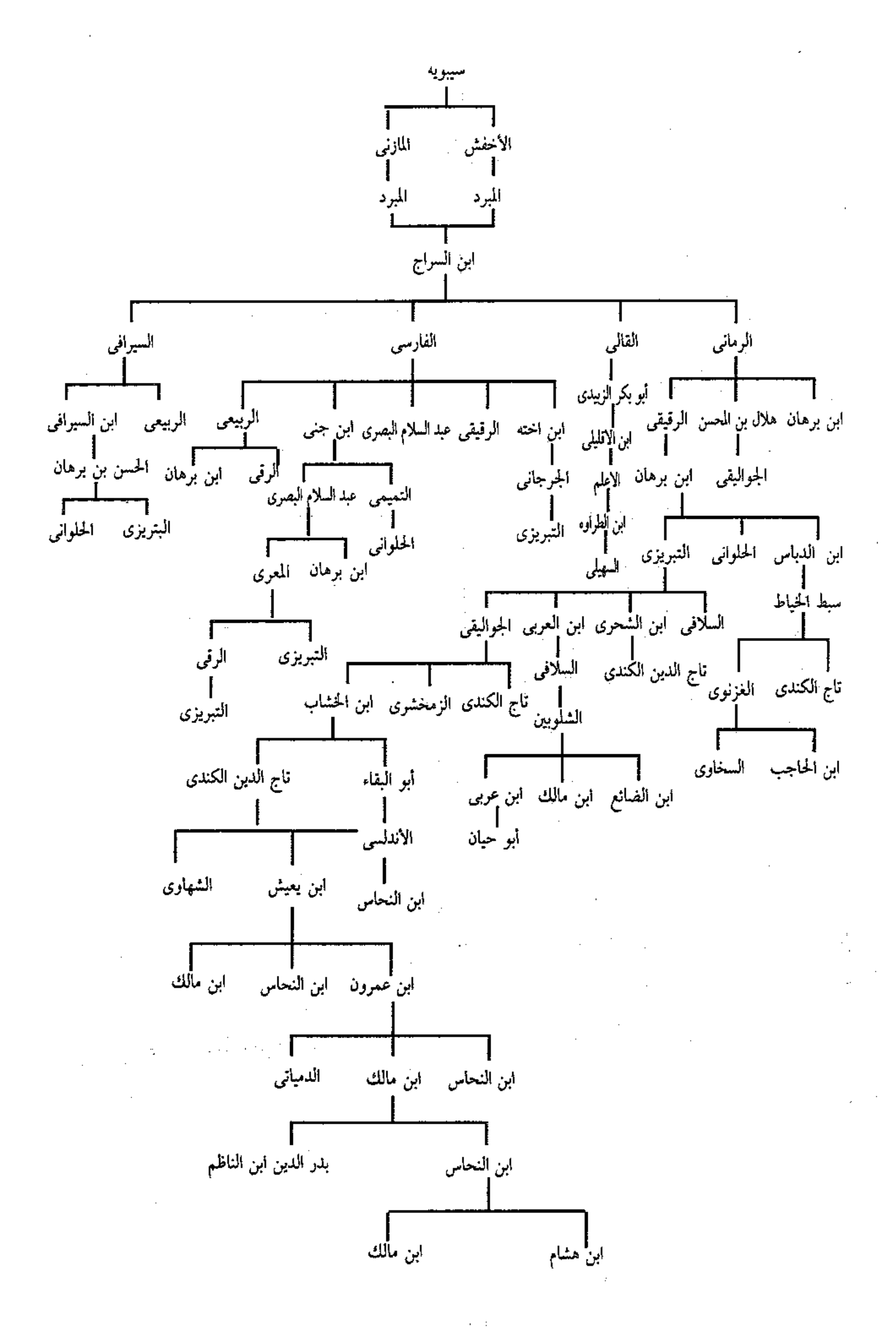
إلى غاية؛ ولكنها سرعان ما أصبحت غاية فى نفسها متعددة الوسائل والطرق. كانت فى مبدئها تقوم على الاستقراء والتقعيد، فأصبحت بعد زمن تقوم على القاعدة والتطبيق، وخلف بعد الرعيل الأول من رجالها خلف وقفوا من النحو موقف المتكلمين من الدين. كان الدين سمحا فطريا فجعله المتكلمون فلسفة وقضايا منطقية، وكان النحو سهلا هينا وصفيا فجعله النحاة فلسفة وقضايا معيارية منطقية أيضًا، حتى أصبح الطابع المميز للنحو العربى أنه لم يعد مجهودًا دراسيًا لغويا بقدر ما تحول إلى مجهود فكرى من الطراز الأول. وإذا كان الناس يعجبون بمجهود النحاة ـ وحقهم أن يعجبوا ـ فما ذلك لبساطة العرض أو صدق النظرة أو كفاية المنهج بقدر ما هو لعمق الفكرة وبراعة الجدل واللون الفلسفى الذى فى كتبهم.

وللنحاة على مر القرون نسب علمى متشعب الفروع. ونقصد بالنسب العلمى الصلة التى يخلقها تلقى رجل هذا الفن عن رجل آخر، فيكون المتلقى سليل الملقن من الناحية العلمية. وقد يتلقى الرجل عن أستاذين أو أكثر، وقد يكون أحد الرجلين زميلا سابقا له فى التلقى عن الرجل الآخر. أضف إلى ذلك أن النحاة كانوا يختلفون من حيث النظرة المنهجية إلى مدارس مختلفة تختص كل منها باتجاه معين فى علاج المنهج، ومن شاء أن يرى تفصيل الخلاف بين أشهر مدرستين نحو يتين فليقرأ «الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصرين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى، صاحب نزهة الألباء[1]. أما من أراد معرفة طبقات النحويين فقد كتب فيها المبرد والسيرافى والزبيدى الأشبيلى والصلاح الصفدى والنحاس وأبو الطيب اللغوى وأبو المحاسن البصرى والأنبارى وابن القفطى وأيو حيان وابن درستويه والسيوطى صاحب البغية. ولقد عثرت مرة على شجرة لهذا النسب فى دائرة المعارف الإسلامية تضع النحاة على الترتيب الآتى:

(١) ليس هذا هو المقصود بابن الانبارى فالأخير اشتهر بعلوم الفقه أكثر من شهرته باللغة وتوفى سنة ٣٢٧ أما صاحب الانصاف فقد توفى ٥٧٧



ويظهر من هذه الشجرة أن سيبوية قد أخذ عن الأخفش ويونس وأبى زيد وعيسى بن عمر والخليل، وأن على بن حمزة الكسائى قد أخذ عن الأخفش ويونس والخليل والرؤاسى فإذا أردنا معرفة شجرة النحاة بعد سيبويه وجدناها كما يلى:


سيبويه
الأخفش
المازنى
المبرد
المبرد
ابن السراج
الرمانى
القالى
الفارسى
السيرافى
ابن برهان
هلال بن المحسن
الرقيقى
أبو بكر الزبيدى
ابن اخته
الرقيقى
عبد السلام البصرى
ابن جنى
الربيعى
الربيعى
ابن السيرافى
الجواليقى
ابن برهان
ابن الافليلى
الجرجانى
التميمى
عبد السلام البصرى
الرقى
ابن برهان
الحسن بن برهان
الاعلم
التبريزى
الحلوانى
ابن برهان
المعرى
البتريزى
الحلوانى
ابن الطراوه
السهيلى
ابن الدباس
الحلوانى
التبريزى
سبط الخياط
السلافى
ابن الشجرى
ابن العربى
الجواليقى
التبريزى
الرقى
التبريزى
تاج الدين الكندى
السلافى
تاج الكندى
الغزنوى
تاج الكندى
الزمخشرى
ابن الخشاب
الشلوبين
ابن الحاجب
السخاوى
أبو البقاء
تاج الدين الكندى
ابن الضائع
ابن مالك
ابن عربى
أبو حيان
الأندلسى
ابن النحاس
ابن يعيش
الشهاوى
ابن عمرون
ابن النحاس
ابن مالك
ابن النحاس
ابن مالك
الدمياتى
ابن النحاس
بدر الدين ابن الناظم
ابن هشام
ابن مالك

تلك هى الشجرة المباركة التى رسخت جذورها فى التربة العربية وإن لم يكن جميع ثمارها عربى الأرومة. فمن هؤلاء الشيوخ الأفاضل من كان عربى النسب لاشك فى ذلك، ولكن منهم كذلك من كان يجرى فى عروقه دم الفرس أو دم الروم أو دم القبط أو البربر أو الأسبان. اجتمع هؤلاء جميعا على غاية واحدة هى الرغبة الصادقة فى خدمة لغة العرب وثقافة العرب، فكان كل واحد منهم عربى الفكر ولو كان غير عربى الدم والنسب، أو على حد تعبيرر أبى الحسن ابن بشر الأسدى يرثى أبا العباس محمد بن أحمد المعمرى النحوى[1]:

كان على أعجمى نسبته فضيلة من فضائل العرب

وتبين لنا هذه الشجرة أن النحاة قد يأخذ أحدهم عن أستاذ له ويأخذ هذا الأستاذ بدوره عمن أخذ عن تلميذه هذا، وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن طلب العلم لم يتوقف عندهم للسن ولا للشهرة ولا لكثرة الإنتاج، وإنما كان الواحد منهم إذا أحس أن عند غيره ما يحسن به أن يتعلمه ذهب إلى هذا الغير ولو كان تلميذ تلميذه، كما فعل ابن مالك حين أخذ عن أبى حيان تلميذ ابن النحاس تلميذ ابن مالك. على أن هذا الأخذ لم يكن شبيها بأخذ الأقدمين عن الرواة لينشئوا لأنفسهم منهجا وصفيا للغة، وإنما كان تلقيا لبعض الآراء فى فروع المادة، مبنية على أفكار معيارية، لا على استقراء واستنباط ثم اصطلاح وتقعيد.

ولو أن الاستشهاد لم يقف عند حد على يد النحاة العرب لأمكن أن تجرى دراسة اللغة على مراحل وعصور باستقراء ما يجد من النصوص إلى أيامنا هذه، ولا عتبر كل ميل غير فردى إلى مخالفة القواعد السابقة تطورا فى الاستعمال اللغوى يتطلب تطورا فى النظرة إلى هذه القواعد فى ظل منهج وصفى لدراسة اللغة ولكن إيقاف الاستشهاد عند حد معين جعل النحاة وقد جفت روافد الاستقراء عندهم كما قلنا يلجأون إلى ما لديهم من القواعد، فيجعلونها مادة الدراسة بدل النصوص التى أعوزهم الجديد منها، ومادامت القواعد نفسها هى الهدف وهى مادة الدراسة فلا مهرب إذا من النظرة إلى هذه القواعد باعتبارها مقاييس ومعايير من صلب المنهج، لبيان الصحيح والخطأ من التراكيب، أى أن المستوى الصوابى بدل أن يكون فكرة اجتماعية يراعيها المتكلم،

(١) بغية الوعاة للسيوطى س ٢٠ طبعه الخانجى سنة ١٣٢٦هـ.

أصبح فكرة دراسية يراعيها الباحث. وبهذا توقف العمل بالمنهج الوصفى فى دراسة اللغة، وأصبح لزاما علينا الآن أن ننظر إلى الدراسات اللغوية العربية باعتبارها دراسة تصف مرحلة معينة من مراحل تطورر الفصحى، ولكن هذه المرحلة تشتمل فى الحقيقة على مراحل وقد كان مؤرخو الأدب أسرع إلى الاعتراف بعصورر اللغة من النحاة، وكان أولى بالنحاة أن يعترفوا بهذه المراحل ويدرسوا كل واحدة منها دراسة وصفية على حدة كما فعل أصحاب تاريخ الأدب. وقد أصبح لزاما علينا أيضًا إذا أردنا دراسة ماجد من تطور فى هذه الفصحى أن نبدأ بدراسة مرحلتنا هذه التى نعيش فيها دراسة وصفية، وأن نتطرق منها إلى ما سبقها من المراحل التاريخية التى حدثت منذ توقف الاستشهاد وأن نقطع النظر عن نفوذ هذه الدراسات القديمة على تفكيرنا، ونبدأ بالدراسة على أساس منهج وصفى يتوخى الاستقراء والتقعيد من جديد.

الفصل الثالث

اللغة مسلك اجتماعى ذو نماذج

«كل سلوك ثقافى فهو سلوك ذو نماذج»[1]. والمقصود بالثقافة هنا المعنى الأعم الذى شرحناه فى مقدمة هذا الكتاب، أى أن الثقافة يقصد بها مجموع التركة التى يرثها جيل عن جيل من تقاليد وعادات ونظم معيشة ودين وفن ولغة وهلم جرا. والمقصود بكون السلوك الثقافى ذا نماذج أن الفرد حين يقوم بأداء هذا النوع من السلوك يفعل ذلك بطريقة معينة محددة اجتماعيا بواسطة العرف. فالذى يحيى عادة من العادات، أو تقليداً من التقاليد، لا يفعل ذلك إلا إذا احتفظ بالطابع الأصلى، الذى بدا به هذا التقليد، أوتلك العادة، فيما مضى من الزمان. وهذا هو بالطابع الذى حدده الاستعمال والعرف الاجتماعى على مر الأجيال. والذى يتبع نظاما معينًا من نظم المعيشة سيرى أن مسالك هذا النظام محددة اجتماعيا بأصول وقواعد لا يمكن تجاهلها، والذى يقوم بأداء طقوس دين من الأديان يجد شكلية هذه الطقوس محددة كذلك. وكذلك يجد الفنان من أتباع أى فن شعبى معين، أن هذا الفن له أصوله المرعية وقواعده المتبعة، وهى أصول وقواعد محددة عرفيا ولا يمكن تخطيها.

ولعل اللغة من بين هذه المسالك الاجتماعية أكثرها إغراقا فى هذه الصبغة النموذجية. فهى المنظمة الاجتماعية الكبرى التى لا يمكن أن تؤدى وظيفتها إلا إذا تم تكامل أنظمتها والفصل من الناحية الشكلية بين كل وحدة وبين الأخرى من وحداتها المكونة لها. وسنرى أن طبيعة التنظيم فى تكوين اللغة تقتضى أن تكون المنظمة مكونة من أصوات، ثم من حروف، ثم من مقاطع، ثم من وحدات صرفية، ثم من صيغ وموازين صرفية، ثم من أبواب نحوية، ثم من كلمات، وكل ناحية من هذه النواحى يتكون منها نظام معين منسجم متكامل لا يتعارض جزء منه مع جزء آخر، وينبنى فهمه على أساسين منهجيين هما أولا: الشكل، وثانيا: الوظيفة. وقد شرحنا

(1) Selected Writings of Edward Sapir, p. 546.

هذه الأشكال وتلك الوظائف بالتفصيل فى كتاب «مناهج البحث فى اللغة»، فارجع إليه إن شئت.

ولكننا فى هذا الفصل من الكتاب لن نسمح لأنفسنا بأن نلج فى باب التفصيل على نحو ما فعلنا فى «مناهج البحث فى اللغة»؛ فذلك كتاب هدفه الأساسى بيان هذه المناهج وتطبيقها على اللغة العربية. أما فى هذا الفصل فهمنا أن نوضح أن اللغة مسلك اجتماعى، وأن هذا المسلك فى عمومه، له شكل وله وظيفة، وسننظر إلى هذا الشكل وتلك الوظيفة فى عمومها كذلك دون تفصيل. «فللغة طابع استثنائى إلى حد ما هو أن المعنى الوظيفى فى أشكال وحداتها غالبا ما يكون غير مباشر. فالأصوات والكلمات والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية والأشكال اللغوية الأخرى التى نحذقها فى الطفولة لاقيمة لها إلا بمقدار ما يتعارف المجتمع عليها باعتبارها رموزا للدلالة»[١].

وإن مقارنة سريعة بين الصوت اللغوى، وبين الصوت غير اللغوى، من حيث طبيعة الأداء، ومن حيث الوظيفة لتبين لنا إلى أى حد تقع الأصوات اللغوية فى نماذج معينة. وسنجرى الموازنة هنا بين الصوت الشبيه بصوت الخاء الذى نستعمله فى تنظيف الحلق وبين صوت الخاء المستعمل فى اللغة، مقلدين فى ذلك ما فعله سابير[٢] من الموازنة بين صوت (wh) كما ينطقه الأمريكيون وبين صوت النفخ لإطفاء الشمعة. والذى نلاحظة من هذه الموازنة يمكن أن نلخصه على النحو الآتى:

١- إذا نظرنا إلى عملية تنظيف الحلق وجدناها عملا عضويًا فرديًا مستقلا فى أداء وظيفته، وهو يتصل بهذه الوظيفة اتصالا مباشرًا. ومعنى ذلك أن ما نعلقه على هذا العمل من معنى نصل إليه بأداء هذا العمل منفردًا دون أن نضم إليه أعمالا أخرى. أما نطق صوت الخاء نطقًا لغويًا فإنما يكون بضم الخاء إلى غيرها من الأصوات فى صورة كلمة، فالخاء بمفردها لا تدل على معنى مباشر، وإنما هى جزء من شيء آخر له معنى مباشر.

٢- كل عملية من عمليات تنظيف الحلق بواسطة الصوت الشبيه بالخاء تشبه كل عملية أخرى ذات طابع مشابه من حيث القيمة والاستقلال، وإن اختلفت عنها فى

(1) Selected Writings of Edward Sapir, p. 549.

(2) Selected Writings, p. 33-35.

التفاصيل، وأما الخاء باعتبارها صوتا لغويا فقد سبق أن قلنا بعدم استقلالها، ونزيد هنا أن قيمتها فى المعنى تختلف من كلمة إلى أخرى.

٣- إذا صح أن كل استجابة إنسانية تقع فى نسق من الأمور المختلفة المترابطة، وأن هذه الأمور تدور حول معيار معين، فإننا لابد أن ننظر هنا إلى صوت تنظيف الحلق وإلى صوت الخاء باعتبارهما معيارين لنسقين مختلفين تمام الاختلاف. فتنظيف الحلق لايختلف إلا اختلافا طفيفًا من حيث طريقة إدائه، وهذا الاختلاف فى طريقة الأداء لا يصاحبه اختلاف فى الوظيفة، فقد تحدث الصوت الشبيه بالخاء فى أثناء تنظيف الحلق، وشفتاك مفتوحتان أو مضمومتان أو مكسورتان، ولكنك برغم هذا الاختلاف ستجد الوظيفة واحدة لهذه العملية فى كل الحالات. ولكن صوت الخاء فى كل موقع له فى الكلمة أو الجملة، يرتبط بتفصيلات دقيقة فى وصف أوضاع أعضاء النطق. وإن وضع الشفتين أثناء نطق الخاء ليرتبط بما إذا كانت الخاء مجاورة للفتحة أو للضمة أو للكسرة وهلم جرا. أضف إلى ذلك أن الفرق بين صوت تنظيف الحلق وبين صوت الخاء واضح من حيث القوة فى النطق، أى من حيث إحداث ضغط على المخرج بالهواء الخارج من الرئتين. وإن الوظيفه التى يؤديها صوت تنظيف الحلق لتتطلب أن نسلط ضغطا عظيما من هواء الرئتين على الجسم الغريب الذى فى مجرى هذا الهواء، حتى نجعل هذا الجسم ينخلع من مكانه، فيتمكن الهواء من طرده إلى الخارج. أما الخاء اللغوية فلا حاجة بنا فى نطقها إلى كل هذا الجهد والضغط.

٤- يرتبط صوت الخاء اللغوية مع أصوات أخرى من حيث التشابه أو الاختلاف فى المخرج أو الصفة، ومن حيث وروده معها فى كلمات أو عدم وروده. فالخاء شريكة الغين والكاف والقاف الصعيدية فى المخرج، ولكنها شريكة الغين فى الرخاوة، وشريكة الكاف فى الهمس، ولاتقع أصلا من أصول كلمة يجاورها فيها أى واحد من هذه الأصوات، ولكنها تجاور غير هذه الأصوات فى الكلمة. مثل هذا النوع من العلاقات لايوجد بين أية عملية من عمليات تنظيف الحلق وبين أية عملية أخرى.

٥- ومعنى ذلك أن صوت الخاء أحد الأصوات المحددة ذات العلاقات المتشابكة فى

منظمة خاصة، محددة الاستعمال والغاية بواسطة العرف الاجتماعى، ولا كذلك صوت تنظيف الحلق. وارتباط كل صوت لغوى بكل صوت لغوى آخر بعلاقات متشابكة بحيث يتكون من هذه الأصوات جهاز صوتي لغوى ذو استعمال وغاية خاصة هو ما اصطلحنا على أن نسميه مسلكا اجتماعيا ذا نماذج.

والذى قلناه عن أصوات اللغة يمكن نقوله عن صيغها الصرفية وأبوابها النحوية ومفرداتها المعجمية؛ لأن كل واحدة من هذه النواحى الثلاث تكوّن منظمة أو جهازا كالمنظمة الصوتية والجهاز الصوتى الذى تكلمنا عنه. وكما أن اللغة تختار لنفسها من بين الإمكانيات النطقية الكثيرة جدًا عددًا محدودًا من العمليات النطقية تنسج شبكته المحكمة بخيوط من العلاقات التى ترتبط إما بالمخارج وإما بالصفات، تختار اللغة لنفسها كذلك أشكالا معينة من البنية تحكم العلاقات بينها، وتحافظ محافظة واعية جدًا على ألا يكون شكل صرفى عرضة لغموض الدلالة على وظيفته بسبب التشابه الكامل بينه وبين شكل آخر ذى وظيفة مختلفة. وإن اللغة العربية من بين سائر اللغات قد اتخذت لنفسها نماذج صرفية محددة الشكل سمّتها الموازين الصرفية، وربطت بين الميزان الصرفى وبين الصيغة الصرفية ربطا يجعلهما يبدوان فى شكل واحد فى معظم الحالات(١).

ويتكون من مجموع الصيغ وما يلحق بها فى كل لغة نظام صرفى كامل صالح لأن يعبر تعبيرًا تامًا لا غموض فيه عن هذه اللغة. وكل صيغة لابد أن تختلف فى الشكل عن كل صيغة أخرى من هذا النظام، والسبب فى هذه اللاّبدّية أن وظائف الصيغ مختلفة، ومن ثم تقتضى هذه الوظائف صيغا مختلفة لتجنب الغموض فى الدلالة. فلو أن صيغتين متحدتى الشكل اتحادًا تامًا أريد بهما أن تدل كل منهما على معنى يختلف عن معنى الأخرى لتعذر هذا الاختلاف فى الدلالة، وأصبحنا بحاجة ماسة إلى اللجوء إلى وسائل غير صرفية فى تحديد هذه الدلالة. ومن هذه الوسائل معونة السياق كالذى يحدث فى صيغة، فَعْلْ، كَعَدْلْ، إذ تدل أحيانًا على معى المصدر، وأحيانًا أخرى على معنى الصفة المشبهة، ولكن السياق وهو وسيلة نحوية غير صرفية يدخل فى تحديد المعنى الصرفى المراد عند الحاجة. الأصل إذًا أن تدل الصيغة من صيغ المنظمة الصرفية

(١) ارجع إلى الفرق بين الصيغة وبين الميزان الصرفى مناهج البحث فى اللغة ص ١٧٣-١٧٧.

على معناها، أولا بنفسها، وثانيا بسبب الاختلاف بينها وبين الصيغ الأخرى؛ وتلك هى النقطة التي نعتمد فيها على التحديد السلبى للمعنى عن طريق القيم الخلافية، فنقول مثلا إن لصيغة «فاعل» معنى صرفيا معينًا، أما جانبه الإيجابى فيأتى عن طريق شكل الصيغة وكونها كما هى، وأما جانبه السلبى أو «قيمته الخلافية» فهو أنه ليس مفعولا ولا منفعلا، ولا مستفعلا ولا غير ذلك.

وإضافة أدوات الإلحاق إلى هذه الصيغة تجعلها صالحة لأن يتكون منها جدول تصريفى معين، وإن أى جدول تصريفى لصيغة من الصيغ ليدل على موضع معين تحتله هذه الصيغة من المنظمة الصرفية العامة للغة. فالمنظمة الصرفية، كرقعة الشطرنج، والصيغ الصرفية كقطع هذه اللعبة، ولكل قطعة من هذه اللعبة مكانها من الرقعة قبل البدء، وحركة معينة لها حين العمل، ويصدق ذلك أيضًا على أبواب النحو وعلى أصوات اللغة، وعلى كلمات المعجم، إذ إن كل نوع من هذه الأنواع يقع فى نظام خاص لا تتداخل وحداته، لأن التداخل طريق الغموض فى الدلالة على المعنى، والمعنى كما قدمنا هو الهدف الرئيسى لكل الدراسات اللغوية.

ولا يظن ظان أن صيغة «فَاعِلْ» مما يحدد السياق معناه وما إذا كان المقصود بها فعل أمر من «فَاعَلَ» أو أسم فاعل من «فَعَلَ». ذلك لأننا قبل أن نضطر إلى استشارة السياق فى أمرها نملك من الوسائل الصرفية ما يمكن أن يحدد لنا معناها، كأن نلحق بها التنوين فإن لحق كانت اسم فاعل، وإن لم يلحق بها لبنائها على السكون كانت فعل أمر. ومغزى هذا أن المنظمة الصرفية غير مكونة من الصيغ فحسب، وإنما تشتمل كذلك على أدوات الإلحاق، ومن هذه الأدوات التنوين، وقد اتخذناه هنا وسيلة صرفية لتعيين دلالة صيغة صرفية.

وأبواب النحو بدورها تتكون منها منظمة نحوية كاملة صالحة للتعبير أيضًا، وإن كل باب من هذه الأبواب النحوية ليتخذ لنفسه تعبيرًا شكليًا عن نفسه، كأن تعبر عنه حركة معينة، أو حفظ الرتبة أو التوافق فى الحركة أو غير ذلك مما عبرنا عنه فى كتاب مناهج البحث فى اللغة بالترابط فى السياقى[1]، وجعلنا من وسائله التماسك والتوافق والتأثير. وإن ارتباط كل باب من هذه الأبواب بتعبير شكلى مما ذكرنا ليرجع

---

(١) ص ٢٠٣ وما بعدها من ذلك الكتاب.

بنا إلى ما لاحظناه فى الأصوات والصرف من بناء فهم اللغة على الشكل والوظيفة، فالضمة حين تلحق آخر الاسم المعرب مثلا شكل من الأشكال، ووظيفتها هى الدلالة بشكلها هذا على باب الفاعل مثلا، أى أن باب الفاعل هنا هو معنى الضمة. وهذه حجة على من يرى عدم جدوى دراسة الأصوات اللغوية، لأن صوتًا واحداً من هذه الأصوات يمكن أن يكون له معنى بالغ الخطورة كمعنى الباب من أبواب النحو. والذى يهمنا هنا هو أن المنظمة النحوية لا تقل فى توخيها للنماذج عن المنظمة الصوتية أو الصرفية، لأن كل باب نحوى قد ارتضى لنفسه تعبيراً شكليًا معينًا يمكن أن يدل عليه، وهكذا تم توزيع منظمة من التعبيرات الشكلية على منظمة من الأبواب النحوية. وكما استطاع الفرد بعد التعارف على تراكيب الأصوات أن يستعمل ما اتفق عليه من هذه التراكيب، وبعد التعارف على الصيغ الصرفية أن يستعمل الصيغ المتعارف عليها، استطاع كذلك أن يستعمل ما تم التعارف عليه من الأبواب النحوية وتعبيراتها الشكلية، أى أن الاستعمال اللغوى مرتبط بالنماذج العرفية فى الصياغة والتركيب، سواء أكان ذلك فى الأصوات أم فى الصرف أم فى النحو. ولا شك أن نظرتنا إلى هذه النماذج هى نظرة إلى معايير حددها العرف والاستعمال. ولابد هنا من التفريق بين الاستعمال وبين المنهج، لأن المنهج يتناول هذه المعايير بوسائله الخاصة فيصفها وصفا علميا، ويصبح المنهج بذلك وصفيا ولو كان الاستعمال معياريا.

إن أى نموذج فى اللغة، سواء أكان نموذجا صوتيا، أم صرفيا، أم نحويا، أم غير ذلك لابد إذًا أن يكون نتيجة تعارف. وهو بوصفه وحدة من وحدات نظام مكون منه ومن غيره من النماذج، لا يمكن أن يكون فرديا. ولقد سبق قولنا إن فى اللغة جانبين أحدهما شخصى والآخر نوعى، أو بعبارة أخرى يرجع أحدهما إلى شخصية الفرد ويرجع الآخر إلى الطابع التنظيمى للغة، أو بعبارة ثالثة يوصف أحدهما بالذاتية والآخر بالموضوعية، أو بعبارة أخيرة أحدهما فردى، والآخر اجتماعى. فأما الجانب النوعى ذى الطابع التنظيمى والموضوعى والاجتماعى، فهو النموذج اللغوى. وإذا أراد

القارئ استزادة فى بيان هذين الجانبين فليرجع إلى التفريق بين اللغة والكلام فى كتابى «مناهج البحث فى اللغة»(١).

وكما يذكرنا هذا النوع من التفريق بين الشخصى والنوعى، ثم بين الذاتى والموضوعى، ثم بين الفردى والاجتماعى بالفرق بين الكلام وبين اللغة، يذكرنا أيضًا بالفرق بين اللهجة وبين اللغة المشتركة. «إن الاصطلاح «لهجة» يتضمن فى الدراسات اللغوية الفنية معنى يختلف عن معناه العادى. فليس ثمة فارق حقيقى فى نظر اللغوى بين اللهجة وبين اللغة التى تربطها صلات بلغة أخرى مهما كانت هذه الصلات ضئيلة. أما فى الاستعمال الاصطلاحى فإن هذا الإصطلاح يقتصر على الدلالة على شكل من أشكال الكلام لا يختلف عن شكل آخر من أشكاله بالدرجة التى تجعله لا يتضح فى أسماع المتكلمين بهذا الشكل الأخير»(٢). وإذا نظرنا إلى هذا الفهم لمعنى اللهجه وجدنا أننا لابد أن نفكر فى الأمور الآتية:

١- إن اللهجة طريقة من طرق الأداء اللغوى يتوخاها المتكلم فى ظل حالة اجتماعية خاصة، وكلنا يعلم المقصود باختلاف اللهجات العربية القديمة، ويدرك الفروق الدقيقة بين اللهجات العربية المعاصرة. لقد كانت اللهجات العربية المحلية فى الجاهلية وفى صدر الإسلام تختلف، إما من ناحية الأصوات وإما من ناحية الصرف وإما من ناحية النحو، أو تختلف فى نواح تخلط بين بعض هذه الأمور أو بين كلها. فكان بعض العرب ينطقون الياء شبيهة بالجيم، وقد سميت لهجتهم بالعجعجة. وكان بعضهم ينطق القاف طبقية شديدة مجهورة كما تنطق اليوم فى صعيد مصر فتشبه صوت (g) فى اللغة الانجليزية، وكان بعضهم يميل الألف فلا ينطقها صريحة، وكان البعض يكسر حرف المضارعة، وبعض يثبت الواو والنون قبل الفاعل المجموع. تلك كلها طرق فى الأداء اللغوى نقرأ عنها فى كتب الأقدمين ونحفظ الشواهد على بعضها، ولم تكن أية واحدة من هذه اللهجات تجرى على غير أسس وأصول مرعية يراعيها المتكلم فى الصوغ القياسى

(١) ص ٣٠ - ٥٧.

(٢) E. Sapir, Selected Writiags, p. 83.

حينًا وفى مراعاة المستوى الصوابى حينًا آخر، وهو على شدة مراعاته لها يتكلم دون تفكير فيها ولا وعى بتفصيلها.

وصدق أبو محمد الحسن بن اسحق اليمنى النحوى المعروف بابن أبى عبيد حين قال[1]:

لعمرك ما اللحن من شيمتى	ولا أنا من خطأ ألحن
ولكننى قد عرفت الأنام	فخاطبت كلا بما يحسن

هذه الأسس وتلك الأصول مجتمعة يحافظ المجتمع عليها كما يحافظ على تقاليده لا يستطيع وصفها كجهاز منظم، ولكنه يتكلم لهجته على أساسها، كما يؤدى طرق سلوكه على أساس من التقاليد التى لا يستطيع أن يصفها كجهاز منظم أيضا. فإذا كانت اللهجة كلاما فاللغة هى الأسس التى تراعى فى النطق باللهجة. اللهجة شكل من أشكال تنفيذ اللغة، واللغة مجموعة من الشروط والقواعد التى تراعى فى إحداث هذا الشكل. وإذا كان طالب الدراسات الإنسانية يلاحظ مسالك الجماعة فيستخرج منها نظام العادات والتقاليد، فإن طالب الدراسات اللغوية يلاحظ الكلام ليستخرج منه نظام اللغة. الكلام واللهجة عمل، واللغة مجموعة من النظم الصالحة للتنفيذ فى صورة الكلام أو اللهجة.

ومن المقبول أن يقال لهجة فلان ويقصد بذلك الطريقة التى يتكلم بها من حيث حركات الجهاز النطقى والعلاقات بين الأصوات ومن حيث الخصائص الصرفية والنحوية فى كلامه، بل حتى من حيث المفردات التى ترد فى هذا الكلام، وينظر إلى كل ذلك باعتباره جاريا فى ظل نظام لغوى عام تعارف عليه المجتمع. ومن المقبول كذلك بالطبع أن يقال: «لهجة القاهرة» على كثرة اللهجات فى القاهرة، وإنما يقال لهجة القاهرة حين تنظر إلى الخصائص المشتركة بين هذه اللهجات حتى تبرر أن تضمها جميعا فى لهجة واحدة فى مقابل لهجة (أسيوط) ولهجة الاسكندرية. وقد ذكرنا أن أسلم الطرق لدراسة اللغة هى أن نستخرجها من اللهجة، وأن أسلم طريقة منهجية لتناول اللهجة بالملاحظة والاستقراء أن تجرى الملاحظة والاستقراء على فرد بعينه، فتكون لهجته نموذجا يستنبط منه نظام اللغة.

---

(١) بغية الوعاة ص ٢١٨.

اللهجة إذًا ظاهرة ديناميكية، واللغة ظاهرة استاتيكية؛ لأن اللهجة تنفيذ واللغة أسس ومن هنا كانت الدراسات التاريخية للغة دراسة لتاريخ اللهجة إن شئت الصواب. فلايعمد الباحث إلى السنة التى تغير فيها نظام اللغة، وإنما يدرس التغير فى تنفيذ هذا النظام حتى يصل عن طريق هذا التغير إلى نظام آخر، وآية ذلك تلك القوانين الصوتية التى شرحناها من قبل؛ وإنما كان ذلك كذلك لأن دراسة التاريخ لابد فى طابعها أن يكون طابعًا ديناميكيا من حيث يتناول التاريخ دراسة التطور. أما اللغة وهى كما قلنا مجموعة من الأسس وأصول الصياغة فهى لا تنطق كاللهجة ولا تسمع اللغة، أو بعبارة أقرب إلى الفهم يسمع الكلام دون اللغة ولا تسمع اللغة نفسها، لأن اللغة ليست إلا مجموع ما فى الأشمونى مثلا، ولا أظن أحدنا ينطق ما فى الأشمونى وإنما يتكلم على ضوئه. وقد قال علماء اللغة «إن اللغة مستودع صامت»[1].

ولكون اللهجة كلاما من جهة، ثم لكون الهدف من الكلام هو التعبير عن المعنى الكامل من جهة أخرى، لابد أن تكون وحدة اللهجة هى الجملة المفيدة إفادة تامة، وقد تكون وظيفة هذه الجملة نقل المعلومات أو الرغبات أو إنشاء موقف اجتماعى ما، أو مجرد استجابة لظرف نفسى أو لبيئة خارجية دون قصد اتصال، وكل هذه الأمور إذا تحققت باعتبارها وظيفة للجملة كانت الجملة مفيدة إفادة تامة. ومغزى هذا أن الغرض من الجملة ليس قاصرا على الاتصال فحسب، وإنما يتعداه إلى أمور أخرى. فالجملة إذًا هى الوحدة التى تتكون اللهجة منها؛ أما الوحدات التى تتكون منها اللغة (أى النظام اللغوى المتعدد الأجهزة) فهى القسم من أقسام كل جهاز من هذه الأجهزة، كالحرف من الجهاز الأبجدى، والصيغة من الجهاز الصرفى، والباب من الجهاز النحوى وهلم جرا.

«وتتوقف الوحدة بين اللهجات اللغوية دائما على الاتصال والاشتراك فى نوع من المعيشة، حيث تتآكل خشونة الاختلاف الذى بين هذه اللهجات. وغالبا ما يكون هذا التآكل من نصيب الخصائص التى يلاحظها الناس أول ما يلاحظون، ويميلون إلى السخرية منها. وربما جاء العون على هذا الاتصال بطرق مختلفة. فربما كان الاتصال

---

(١) كان هذا التعبير كثيرا فى محاضرات فيرث.

ذو النتائج الحاسمة مسببا عن بعض الحروب التى تتسبب فى اختلاط السكان الذين ينتمون إلى أجزاء مختلفة من البلاد، وربما كان مسببا عن شيء أكثر إلتصاقا بطبيعة السلام. ولقد قيل إن إنشاء سوق سنوية فى جبال «روكيز» كان من نتائجة أن أصبحت القبائل الهندية الحمراء من شرق هذه الجبال ومن غربها يفهم بعضها بعضًا بعد أن كانت لاتستطيع التفاهم بسبب اختلاف لهجاتها اختلافا كبيرا»[١].

ومعنى هذا أن السوق التى تم إنشاؤها قد أنتجت مزيجا من اللهجات أصبح كنتيجة التفاعل الكيميائى. وأصبح هذا المزيج لغة مشتركة بين هذه القبائل، برغم الفاصل الجغرافى الجبار، وليس المهم فى اختلاف اللهجات كما يقول يسبرسن هو الفاصل الطبيعى الجغرافى، وإنما هو الفاصل الاجتماعى الاتصالى. وكذلك كانت الحال عند العرب فى الجاهلية: لهجات مختلفة تصل أحيانا إلى درجة انعدام الوضوح المتبادل بين متكلميها على نحو ما كان بين لهجة اليمن وبين لهجات الشمال. وكلنا يعرف قصة العربى الشمالى الذى ذهب إلى أحد التبابعة، وخرج تبع ذات يوم إلى الصحراء ومعه هذا العربى الشمالى، ووقفا على قمة جبل وتحتهما هاوية عميقة جدا، فقال تبع للعربى الشمالى «ثِبْ»، يريد اجلس، فوثب الرجل إلى أسفل الهاوية فلقى حتفه. ولكن هذه اللهجات المختلفة حين التقت فى الأسواق والحج والمجامع الأخرى، وفى الغارات والحروب وأيام العرب والرحلات التجارية تفاعلت كما حدث فى لهجات الهنود الحمر على جانبى جبال «روكيز»، وكانت النتيجة لغة مشتركة هى اللغة العربية الفصحى التى لم تكن لهجة قريش؛ وإنما كانت لغة العرب.

«وليس الدور الذى يلعبه الأدب دورًا صغيرا فى خلق لغة مشتركة عظيمة. ولا يتجه فكرى الآن إلى كتاب عظام بعينهم بقدر ما يتجه إلى الاختلاط الأدبى فى عمومه. ولقد كان من المعتقد اعتقادا عاما فى الماضى أن كل واحدة من اللغات القومية الكبرى قد كوّنها كاتب عظيم معيّن: فالإيطالية مثلا خلقها دانتى، والإنجليزية تشوسر، والألمانية لوثر، والدانيمركية كريستيان بيدرسن. وقد أظهر البحث فيما بعد أن هؤلاء لم يخلقوا الأثر المنسوب إليهم. إذ إن كل واحد منهم بصفة أساسية قد استعمل لغة كانت ملامحها الجوهرية قد تشكلت فعلا فتسلمها هو كاملة. وقد كانت

(1) Jespersen, Momkind. N. & the J., p. 64-7.

عوامل الوحدة تؤدى عملها قبل أن يبدأ هؤلاء فى الكتابة، ولو أنهم لم يخطّوا سطرًا واحدا فلربما بدت الإيطالية والإنجليزية واللغات الأخرى فى كل مقوماتها كما تبدو الآن»(١).

ولقد وجد امرؤ القيس وغيره من شعراء الجاهلية لغة عربية فصحى مشتركة بين القبائل فى الشمال والجنوب، فقال شعره وقالوه بها. ولو لم تكن هذه اللغة الفصحى معروفة فى العرب ما وجدها امرؤ القيس وأصحابه تستحق أن يقال بها الشعر، ولعزفوا عنها إلى لغة غيرها مفهومة، أو إلى لهجانهم المحلية، لأن أول أهداف الشاعر الواعية هو أن يخاطب الناس بشعره، وقد كانت الرواية قطعة من تركيب الجهاز الثقافى فى البيئة العربية القديمة، ولست أشك فى أن امرأ القيس إذا كان أول مشاهير الشعراء فلن يكون بأى حال أول الشعراء.

ولاشك أن من قبله من الشعراء قد ساهموا فى خلق هذه اللغة الفصحى المشتركة بين العرب، وأن الشكل الأدبى والتركيبى لهذه اللغة قد تطور فى ظل الاستعمال من حالة، حتى وصل إلى أوائل العصر العباسى، وأننا لو أردنا أن نبحث مظاهر هذا التطور، فربما وجدنا من السهل استقصاءها والوقوف عليها.

ولا ينبغى أن يتصور القارئ أن اللغة المشتركة لابد أن تكون مكتوبة. فكما تكون هذه اللغة مكتوبة تكون كذلك مسموعة وكما تكون مسموعة فى صورتها الأدبية تسمع كذلك فى صورتها التخاطبية العادية عند ما يكون المتخاطبان من لهجتين مختلفتين. أما حين يتخاطب أثنان من نفس اللهجة فالأقرب إلى الفهم أن يتكلما لهجتهما المحلية، وفى ضوء هذه الحقائق يمكن أن ننظر فى منهج النحاة القدماء لنقدر الموقف اللغوى المعقد الذى وجدوا أنفسهم فيه طلائع للباحثين، ولم يكن بين أيديهم تجارب من سلفهم تضيف إلى ذكائهم حكمة ولا إلى بصيرتهم رشادا كالذى نجده نحن الآن من تجاربهم ومن صوابهم وخطئهم. وإذا كنا ننقد إنتاجهم الآن فإنما نفعل ذلك ولنا سلاح لم يكن لهم؛ ذلك هو ما يستمتع به اللاحق دائما من الانتفاع بتحارب السابق. وحين بحث النحاة عن سلف ينتفعون بتجاربه وجدوا أمامهم تجارب السُّريان والإغريق التى ترجع فى معظمها إلى إخضاع اللغة للدراسات الفلسفية والمنطقية، ولا

---

(1) Jespersen, Mamkind, p. 51.

تكتفى بأن تسلط المعايير على الاستعمال بل تسلط المعايير على المنهج، وعلى تقرير الحقائق الناتجة عن البحث اللغوى والتعبير عنها.

واللغة العربية المشتركة المعاصرة ليست لغة الشعر الجاهلى، وليست لغة القرآن والحديث، وإنما هى لغة تشترك مع هاتين فى نواح وتختلف عنهما فى نواح أخرى مهمة. إنها مرحلة لاحقة من مراحل تطور اللغة العربية تمتاز بخصائص معينة فى حياتها. كلتا اللغتين لغة أدب، وكلتاهما تجمع العرب على أداة تعبيرية واحدة، ثم كلتاهما تحيا جنبا إلى جنب مع لهجات محلية مختلفة، وكلتاهما تتأثر فى نطقها وبعض تركيباتها بهذه اللهجات، وتعتبر كلتاهما أقوى الأسس التى تنبنى عليها وحدة الأمة العربية من وجهتى النظر السياسية والاجتماعية. ولكن الفصحى القديمة انّتهت بسنة التطور، والفصحى الحديثة تحيا بهذه السنة نفسها. لم يكن للفصحى القديمة من الظروف ما يضعها فى امتحان قاس من التعامل مع اللغات الأجنبية كالذى جربته الفصحى العباسية أو الفصحى فى العصر الحديث. لقد كانت الزيادة فى التعامل مع اللغات الأجنبية فى عصر العباسيين هى التى دفعت النحاة إلى أن يحجّروا المرحلة السابقة من مراحل اللغة، ومن ثم يعلنوا انقضاءها ومنع الاحتجاج بكلام العرب من بعدها عليها، ويستقبلوا مرحلة جديدة من مراحل التطور لهذه اللغة نظروا إليها بالشك والانكار ولكنها كانت تستحق الفخر والإكبار. كان عمل النحاة هذا إذًا اعترافا بانّهاء مرحلة وابتداء مرحلة أخرى من تطور اللغة. ولكنهم لم ينظروا فى تلك المرحلة السابقة ليروا أنها لم تكن مرحلة واحدة موحدة وإنما كان فى داخلها تدرج وتطور فى الجاهلية والإسلام يبرران اتجاهات منهجية معينة.

كان أعظم مظاهر التطور التى بدت فى هذه الفصحى العباسية أنها توسعت فى التعريب والترجمة والصوغ القياسى والارتجال، ففتحت بذلك باب التأثر باللغات والثقافات المعاصرة، ثم باب التطور بالمجتمع العربى الذى كاد يعيش حتى هذه اللحظة حبيس العزلة الثقافية. أما حركة الترجمة على الخصوص فقد أمدت العرب بمعظم النتاج العقلى الإغريقى والهلينى على السواء، «والنتيجة الهامة أن العمل فى الترجمة العملية قد بدأ فى عهد هارون الرشيد بتشجيع من الوزير جعفر بن برمك، وأن هذه الترجمة عنيت فى البداية بمؤلفات الرياضة والفلك، وقد ترجم هذه المؤلفات علماء من

«مرو» المدينة التى جاء منها جعفر. وربما بدأت ترجمة المؤلفات الطبية بعد ذلك بقليل، وإنها كانت على صلة بجبريل الثانى، ويبدو أنه كان ثمة عدد من المترجمين الآخرين الذين لاصلة بينهم وبين هذه المجموعة نصف الرسمية التى تجمعت فى البلاط. وقد جاءت الترجمات الطبية من نسخ بالسريانية أولا. وكذلك كانت الحال مع بعض مادة الرياضة والفلك على الأقل»[١]. أما ترجمة المنطق والفلسفة والرياضيات بوجه خاص فلم تؤثر على المفردات فحسب، وإنما تعدت ذلك إلى التأثير فى طريقة تركيب الجملة فى نصوص الكتب المترجمة ويبدو الفرق واضحا بين الأدب الجاهلى والإسلامى وبينهما وبين العباسى. وإن كتب تاريخ الأدب لتفصّل لك مظاهر الاختلاف بين هذه المراحل الثلاث، فى الوقت الذى يخفق فيه النحاة فى إدراك ما يشبه هذه المراحل فى اللغة.

وإنا لنجد هذا التوسع فى التعريب والترجمة والصوغ القياسى يسود الاستعمال اللغوى فى أيامنا هذه مع اختلاف فى المادة التى يجرى تعريبها أو ترجمتها أو صوغها أو ارتجالها عما كانت عليه فى العصر العباسى؛ فقد كان العباسيون شديدى الاهتمام بالثقافة الهلينية، ولكننا الآن لانستطيع التخلى عن متابعة الحضارة العالمية، والثقافة عنصر من عناصرها.

وإن المجمع اللغوى لكثرة استجابته (المعيارية بالطبع) لمقتضيات الصوغ القياسى والارتجال ليلقى بعض النقد من العامة الذين لايدركون طبيعة اهتمام المجمع وحاجات المجتمع والاستعمال اللغوى. والذى نريد أن ننبه إليه هنا أن كل جلسة من جلسات المجمع تضيف قدرا من الحركة إلى تطور معايير الفصحى المعاصرة، وإلى البعد بها عن الفصحى الجاهلية أو الإسلامية أو العباسية أو حتى المملوكية. ولست أحب شيئا كما أحب أن أراقب أحد الغيورين على لغة القرآن من أعضاء المجمع وهو يفطن إلى هذه الحقيقة لأول مرة. تلك الحقيقة هى أنه يساهم طوعا واختيارا فى عمل نتيجته أن يبتعد باللغة الفصحى عن أن تكون هى لغة القرآن.

إلى هذا الحد نستطيع أن نرى الخطأ المنهجى فى التفكير فى دراسة لغة عربية ذات مرحلة واحدة، أو بعبارة أوضح ذات صورة لم تتغير منذ الجاهلية إلى الوقت الحاضر.

---

(١) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب تأليف أوليرى وترجمة المؤلف إلى العربية ص ٢٤١.

مثل هذا التفكير لابد أن يقود إلى المعيارية؛ لأنه سيحتم فرض قاعدة مرحلة على مثال من مرحلة أخرى، أى فرض قاعدة مشتقة من نص جاهلى مثلا على مثل من شعر إيليا أبو ماضى - وكم فى شعر إيليا وأمثاله من قواعد لايقبلها إلا الاستعمال الشعرى الحديث. وإن مرحلة أكثر تقدما من إيليا ليمكن أن نلحظها فى الاتجاهات الحديثة جدا فى الشعر، تلك الاتجاهات لم تنجح إلى الآن فى تكوين ذوق لها فى نفوس المجتمع، ولا اعترافا بها فى قواعد اللغة.

خلاصة القول أن اللغة مسلك اجتماعى يقع فى نماذج تركيبية معينة، ومجموع كل طائفة من النماذج المتجانسة يكون جهازا لغويا معينا، وإن المنظمة اللغوية لأية لغة لتتكون من مجموعة من الأجهزة المركبه من نماذج، ومن هذه الأجهزة الجهاز الصوتى والصرفى والنحوى والمعجمى. ولكل جهاز من هذه الأجهزة أصول فى تناوله ودراسته وهذه الأصول تسمى المنهج. وقد وضحت طائفة من مناهج الدراسات اللغوية فى كتابى مناهج البحث فى اللغة: وإن مناهج دراسة هذه النماذج تقوم على أساس الملاحظة والاستقراء ثم الوصف، وقد أصبحت الاتجاهات فى دراسة اللغة فى أيامنا هذه كلها اتجاهات وصفية وأخيرا يمكننا أن نلخص موضوع الوصفية والمعيارية فى الخلاصة التالية: الوصفية وسيلة البحث والمعيارية وسيلة الاستعمال والتعليم.

والله ولى التوفيق.

● ● ●